FATF

إرشادات حول النهج القائم على المخاطر

لمهنة المحاسبة

يونيو 2019

مجموعة العمل المالي (فاتف) هي هيئة مستقلة متعددة الحكومات تضع وتعزز سياسات لحماية النظام المالي العالمي من غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل. يعترف بتوصيات مجموعة العمل المالي بأنها معيار عالمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

لمزيد من المعلومات حول مجموعة العمل المالي يرجى زيارة الموقع الالكتروني www.fatf-gafi.org

لا تخل هذه الوثيقة، وكذلك أي بيانات و/أو خرائط مدرجة فيها بوضع أي إقليم أو سيادته، وبترسيم الحدود والحدود الدولية وباسم أي إقليم أو مدينة أو منطقة

*تمت ترجمة هذا التقرير الصادر عن مجموعة العمل المالي إلى اللغة العربية من قِبل دولة الامارات العربية المتحدة ويعد التقرير المنشور باللغة الإنجليزية على موقع المجموعة هو النسخة المعتمدة في حال وجود تعارض أو اختلاف بالترجمة.

نقلت المراجع من:

مجموعة العمل المالي (2019)، إرشادات حول النهج القائم على المخاطر لمهنة المحاسبة، مجموعة العمل المالي، باريس،

www.fatf-gafi.org/publications/documents/ rba-accounting-profession.html

©2019م مجموعة العمل المالي/التعاون الاقتصادي والتنمية. جميع الحقوق محفوظة.
لا يجوز نسخ أو ترجمة هذا المستند دون موافقة خطية مسبقة.
وللتقديم على هذه الموافقة، لجميع اجزاء هذا المستند، يرجى التواصل مع سكرتارية مجموعة العمل المالي؛ 2 رو أندريه باسكال 75775، باريس سيدي، 16، فرنسا (فاكس: 37 61 30 44 1 33 + أو عبر البريد الالكتروني: contact@fatf-gafi.org)

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي 5

القسم الأول - مقدمة ومفاهيم أساسية 7

الخلفية والسياق..... 7
الغرض من الارشادات 8
الجمهور المستهدف وحالة الإرشادات ومحتواها..... 8
نطاق الارشادات والسمات الرئيسية لمهنة المحاسبة..... 9
النطاق والمصطلحات..... 9
الميزات الرئيسية 10
نقاط الضعف في الخدمات المحاسبية 11
توصيات مجموعة العمل المالي المطبقة على المحاسبين 13

القسم الثاني – النهج القائم على المخاطر لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 14

ما هو النهج القائم على المخاطر؟..... 14
الأساس المنطقي للنهج الجديد 15
تطبيق النهج القائم على المخاطر..... 15
التحديات 16
توزيع المسؤوليات وفق النهج القائم على المخاطر 19
تحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب 19
تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب..... 20
التخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإدارتها 20
تطوير فهم مشترك للنهج القائم على المخاطر 21

القسم الثالث: إرشادات للمحاسبين بشأن تنفيذ نهج قائم على المخاطر 22

تحديد المخاطر وتقييمها..... 22
مخاطر مرتبطة بالدولة/الموقع الجغرافي..... 24
مخاطر مرتبطة بالعميل..... 25
مخاطر المعاملات / الخدمات وقنوات التسليم المرتبطة بها 29
المتغيرات التي قد تؤثر على النهج القائم على المخاطر وعلى المخاطر 32
توثيق تقييمات المخاطر..... 33
تخفيف المخاطر..... 33
العناية الواجبة الأولية والمستمرة (التوصية 10 والتوصية22)..... 34
الأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر (التوصية 12 والتوصية 22) 38
المراقبة المستمرة للعملاء والأنشطة المحددة (التوصية 10 والتوصية 22) 39
الإبلاغ عن الأنشطة/العمليات المشبوهة، والتنبيه، والضوابط الداخلية، والدول مرتفعة المخاطر (توصية23) 40

القسم الرابع – إرشادات للجهات الرقابية 44

نهج الرقابة القائم على المخاطر..... 44
دور الجهات الرقابية والهيئات الذاتية التنظيم في الإشراف والرقابة 44
فهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب 45
التخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإدارتها..... 46
الإشراف على النهج القائم على المخاطر..... 48

© 2019 | مجموعة العمل المالي

الترخيص أو التسجيل 48
المراقبة والإشراف 50
الإنفاذ 51
الإرشاد والتوجيه 52
التدريب 52
الموافقات 53
تبادل المعلومات 53
الإشراف على متطلبات المستفيد الحقيقي ومتطلبات مصدر الأموال / الثروة 54
ترتيبات الترشيح 56

الملحق 1: معلومات المستفيد الحقيقي فيما يتعلق بالصندوق الاستئماني أو الترتيبات القانونية الأخرى التي يقدم لها المحاسب الخدمات 58

الملحق 2: مسرد المصطلحات 63

المرفق 3: الممارسات الرقابية لتنفيذ النهج القائم على المخاطر 66

المرفق 4: أعضاء فريق صياغة النهج القائم على المخاطر 69

© 2019 | مجموعة العمل المالي

ملخص تنفيذي

1. يُعدّ النهج القائم على المخاطر أساسياً لضمان فعالية تنفيذ توصيات مجموعة العمل المالي (الفاتف). أي أن الجهات الرقابية والمؤسسات المالية والمحاسبين المحترفين (والمشار إليهم أيضا بمصطلح "محاسبين" أو "مهنة المحاسبة" في هذا الدليل) قادرون على تحديد وتقييم وفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي يتعرضون لها، وتنفيذ تدابير تخفيفية ملائمة. يمكن للمحاسبين من خلال هذا النهج تركيز مواردهم حيثما تكون المخاطر أكثر ارتفاعاً.

2. وتهدف إرشادات مجموعة العمل المالي (الفاتف) إلى دعم تنفيذ النهج القائم على المخاطر، مع مراعاة التقييمات الوطنية لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والأطر القانونية والتنظيمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وهي تتضمن استعراضاً عاماً للنهج القائم على المخاطر وتقدم إرشادات محددة لمهنة المحاسبة والجهات الرقابية التي تنظمها. تم إعداد الإرشادات هذه بالشراكة مع القطاع المعني، لتعكس الخبرة والممارسات الجيدة ضمن القطاع.

3. يُعدّ إنجاز تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب نقطة انطلاق رئيسية لتطبيق النهج القائم على المخاطر، على أن يكون متناسباً مع طبيعة وحجم وتعقيدات القطاع. أما أكثر معايير المخاطر استخداما فهي المخاطر المرتبطة بالدولة أو المخاطر الجغرافية، ومخاطر العميل، ومخاطر الخدمة / المعاملة. تقدم هذه الإرشادات أمثلة على عوامل الخطر في إطار فئات المخاطر هذه.

4. تسلط هذه الإرشادات الضوء على مسؤولية الإدارة العليا في مكاتب المحاسبين من أجل تعزيز ونشر ثقافة الامتثال كقيمة جوهرية في مجال العمل. حيث يجب عليها التأكد من التزام المحاسبين بإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب عند إنشاء علاقات عمل أو الحفاظ عليها.

5. وتسلط الإرشادات الضوء أيضاً على ضرورة تصميم المحاسبين لسياساتهم وإجراءاتهم بحيث يعالج مستوى تدابير العناية الواجبة الأولية والمستمرة للعملاء مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي يتعرضون لها. وفي هذا الصدد، تشرح الإرشادات التزامات المحاسبين فيما يتعلق بتحديد هوية المستفيد الحقيقي والتحقق منها وتقدم أمثلة على التدابير الموحدة والمبسطة والمعززة المتعلقة بالعناية الواجبة بناءً على مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

6. يحتوي الدليل على قسم الجهات الرقابية على مهنة المحاسبة ويسلط الضوء على دور الهيئات ذاتية التنظيم (SRBs) في الإشراف والمراقبة. كما يشرح النهج القائم على المخاطر في الرقابة وكذلك الإشراف على النهج القائم على المخاطر من خلال توفير إرشادات محددة بشأن متطلبات الترخيص أو التسجيل لمهنة المحاسبة، وآليات الرقابة الميدانية والمكتبية، والإنفاذ، والإرشاد، والتدريب، وقيمة تبادل المعلومات بين القطاعين العام والخاص.

7. كما يسلط الدليل الإرشادي الضوء على أهمية الرقابة على متطلبات المستفيد الحقيقي وترتيبات المساهمين الاسميين. ويشدد على إمكانية الأطر الرقابية في التأكد مما إذا كان المحاسبون يحتفظون بمعلومات دقيقة ومحدثة عن المستفيد الحقيقي من الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية ويجعلونها متاحة في الوقت المناسب للسلطات المختصة، بناء على طلبها.

© 2019 | مجموعة العمل المالي

القسم الأول - مقدمة ومفاهيم أساسية

يجب قراءة الإرشادات هذه بالاقتران مع المستندات التالية المتوفرة على موقع مجموعة العمل المالي (الفاتف) على الرابط التالي: www.fatf-gafi.org.

أ. توصيات مجموعة العمل المالي، لا سيما التوصيات 1 و10 و11 و12 و17 و19 و20 و21 و22 و23 و24 و25 و28 ومذكراتها التفسيرية ومسرد المصطلحات.

ب. وثائق إرشادية أخرى صادرة عن مجموعة العمل المالي (الفاتف) مثل:

- دليل مجموعة العمل المالي بشأن التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب (فبراير 2013)
- دليل مجموعة العمل المالي بشأن الشفافية والمستفيد الحقيقي (أكتوبر 2014)
- دليل مجموعة العمل المالي بشأن النهج القائم على المخاطر لمقدمي خدمات الصناديق والشركات (يونيو 2019)
- دليل مجموعة العمل المالي بشأن النهج القائم على المخاطر لأصحاب المهن القانونية (يونيو 2019)

ج. تقارير أخرى ذات صلة صادرة عن مجموعة العمل المالي مثل التقرير المشترك لمجموعة العمل المالي ومجموعة إيغمونت حول إخفاء معلومات المستفيد الحقيقي (يوليو 2018).

b)

الخلفية والسياق

8. يعدّ النهج القائم على المخاطر أساسيا للتنفيذ الفعال للمعايير الدولية المنقحة لمجموعة العمل المالي المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، التي تم اعتمادها في عام 2012[1]. وقد راجعت مجموعة العمل المالي دليل الإرشادات حول النهج القائم على المخاطر بشأن المحاسبين الذي صدر عنها عام 2009 لضمان مواءمته مع المتطلبات الجديدة لمجموعة العمل المالي [2] وليعكس الخبرة التي اكتسبتها السلطات العامة

[1] مجموعة العمل المالي (2012).

[2] تتكون معايير مجموعة العمل المالي من توصيات مجموعة العمل المالي والمذكرات التفسيرية والتعريفات القابلة للتطبيق من المسرد.

© 2019 | مجموعة العمل المالي

والقطاع الخاص على مر السنين في تطبيق النهج القائم على المخاطر. تنطبق هذه الصيغة المنقحة على المحاسبين المحترفين (يشار إليهم في ما يلي أيضا باسم "المحاسبين" أو "مهنة المحاسبة" - انظر الفقرة 16 أدناه). يجب على المحاسبين أيضا الرجوع إلى دليل الإرشادات حول النهج القائ على المخاطر لمزودي خدمات الصناديق والشركات، عندما يقدمون خدمات الصناديق والشركات.

9. وقام بصياغة دليل الإرشادات للنهج القائم على المخاطر فريق مشروع يضم أعضاء من مجموعة العمل المالي وممثلين عن القطاع الخاص. شارك في قيادة فريق المشروع كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة ومعهد المحاسبين القانونيين في إنكلترا وويلز ورابطة المحامين الدولية وجمعية ممارسي تقديم خدمات الصناديق والعقارات. يرد تفصيل لعضوية فريق المشروع في الملحق 4.

10. اعتمدت مجموعة العمل المالي دليل الإرشادات المحدث حول النهج القائم على المخاطر للمحاسبين في جلستها العامة في يونيو 2019.

الغرض من الإرشادات

11. يقضي الغرض من هذه الإرشادات بما يلي:

أ- دعم الفهم المشترك للنهج القائم على المخاطر لمهنة المحاسبة والمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة[3] التي تتشارك بعلاقات مع المحاسبين والسلطات المختصة والمنظمات الذاتية التنظيم[4] المسؤولة عن مراقبة مدى امتثال المحاسبين بالتزاماتهم المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛

ب- مساعدة الدول والسلطات المختصة والمحاسبين في تصميم وتنفيذ نهج قائم على المخاطر لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال توفير مبادئ توجيهية وأمثلة على الممارسات الحالية، مع التركيز بشكل خاص على تقديم المشورة إلى من يعملون في المجال بشكل منفرد وإلى الشركات الصغيرة؛

ج- التعرف على الفرق في النهج القائم على المخاطر بالنسبة للمحاسبين المختلفين الذين يقدمون خدمات متنوعة مثل التدقيق القانوني والمشورة المالية والضريبية والخدمات المتعلقة بالإعسار، من بين أمور أخرى؛

د- تحديد العناصر الرئيسية التي يتطلبها تنفيذ نهج قائم على المخاطر على تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بالمحاسبين؛

هـ- تسليط الضوء على ضرورة أن تقوم المؤسسات المالية التي لديها من بين عملائها محاسبون بتحديد وتقييم وإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالمحاسبين وخدماتهم؛

و- مساعدة الدول والسلطات المختصة والمنظمات ذاتية التنظيم في تنفيذ توصيات مجموعة الفاتف المتعلقة بالمحاسبين، لا سيما التوصيات رقم 22 و23 و28؛

ز- (أ) مساعدة الدول والمنظمات ذاتية التنظيم والقطاع الخاص على الوفاء بالمتطلبات المتوقعة منها، ولا سيما

[3] انظر تعريف مصطلح "الأعمال والمهن غير المالية المحددة" في مسرد مصطلحات مجموعة العمل المالي.

[4] نظر تعريف مصطلح "منظمة ذاتية التنظيم" في مسرد مصطلحات مجموعة العمل المالي

© 2019 | مجموعة العمل المالي

في إطار النتيجتين المباشرتين الثالثة الرابعة؛

ح- (أ) دعم التنفيذ الفعال لخطط عمل التقييمات الوطنية للمخاطر التي تجريها الدول؛ و

ط- دعم التنفيذ والرقابة الفعالين على التدابير الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال التركيز على المخاطر وكذلك التدابير الوقائية والتخفيفية.

الجمهور المستهدف في الإرشادات والوضع الحالي لدليل الإرشادات ومحتواه

12. يستهدف هذا الدليل الجمهور التالي:

أ- ممارسو مهنة المحاسبة؛

ب- الدول وسلطاتها المختصة، بما في ذلك الجهات الرقابية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على قطاع المحاسبين، والمنظمات ذاتية التنظيم، والجهات الرقابية في مجال مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب على المصارف التي تعتمد على المحاسبين لإجراء تدابير العناية الواجبة لها، ووحدات المعلومات المالية؛ و

ج- الممارسون في القطاع المصرفي وقطاعات خدمات مالية أخرى وأعمال ومهن غير مالية محددة تعتمد على تدابير عناية واجبة تجاه العملاء يجريها لها المحاسبون.

13. تتألف هذه الإرشادات من أربعة أقسام. يعرض القسم الأول المقدمة والمفاهيم الأساسية. ويتضمن القسم الثاني العناصر الرئيسية للنهج القائم على المخاطر وينبغي قراءته بالاقتران مع إرشادات محددة موجهة للمحاسبين (القسم الثالث) وإرشادات إلى الجهات الرقابية التي تشرف على المحاسبين حول التنفيذ الفعال للنهج القائم على المخاطر (القسم الرابع). كما تشمل الإرشادات أربعة مرفقات:

أ- معلومات المستفيد الحقيقي في ما يتعلق بشركة أو صندوق أو ترتيبات قانونية أخرى يقدم لها المحاسب خدماته (الملحق 1)؛

ب- مسرد المصطلحات (المرفق 2)؛

ج- الممارسات الرقابية لتنفيذ النهج القائم على المخاطر (المرفق 3)؛ و

د- أعضاء فريق صياغة النهج القائم على المخاطر (المرفق 4).

14. يقر دليل الإرشادات بأن النهج الفعال القائم على المخاطر يأخذ في الاعتبار السياق الوطني، وينظر في المقاربة القانونية والتنظيمية والإرشادات القطاعية ذات الصلة في كل بلد، ويعكس طبيعة مهنة المحاسبة في البلد وتنوعها ونضجها والمخاطر المرتبطة بها اضافة الى المخاطر المرتبطة بالمحاسبين الأفراد العاملين في هذا القطاع. يحدد دليل الإرشادات عناصر مختلفة يمكن للدول والمحاسبين مراعاتها عند تصميم وتنفيذ نهج فعال قائم على المخاطر.

15. يعتبر دليل الإرشادات غير ملزم ولا يتفوق على اختصاص السلطات الوطنية[5] بما في ذلك تقييمها المحلي وتصنيفها لمهنة المحاسبة بناء على وضع مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب السائدة والعوامل السياقية الأخرى. ويبني على خبرات الدول والقطاع الخاص لمساعدة السلطات المختصة والمحاسبين على تنفيذ توصيات مجموعة

[5] غير أنه ينبغي للسلطات الوطنية أن تأخذ دليل الإرشادات في الاعتبار عند الاضطلاع بوظائفها الرقابية.

© 2019 | مجموعة العمل المالي

العمل المالي (الفاتف) الواجبة التطبيق تنفيذا فعالا. يجوز للسلطات الوطنية أن تأخذ دليل الإرشادات في الاعتبار عند وضعها لإرشاداتها الخاصة بالقطاع. وينبغي أن تشير الأعمال والمهن غير المالية المحددة أيضا إلى التشريعات ذات الصلة ودليل الإرشادات القطاعية في الدولة التي يتواجد فيها المحاسب.

نطاق الارشادات والسمات الرئيسية لمهنة المحاسبة

النطاق والمصطلحات

16. يوجه هذا الدليل للمحاسبين المحترفين[6] ويهدف إلى مساعدتهم على الامتثال لتوصيات مجموعة العمل المالي التي تنطبق عليهم. يشير مصطلح المحاسب إلى المحاسبين المحترفين بغض النظر عن التصنيف الوظيفي (على سبيل المثال سواء كانوا يعملون في مجال التدقيق أو الضرائب أو الاستشارات) في شركة أو يمارسون العمل كأفراد ويقدمون خدمات محترفة. تحدد طبيعة الخدمات المقدمة (مثل التدقيق القانوني مقابل الخدمات الاحترافية الأخرى مثل المشورة المالية وخدمات الشركات) نطاق وعمق تدابير العناية الواجبة وتقييمات المخاطر. وينبغي للمحاسبين المحترفين أيضا أن ينظروا في التزاماتهم الأخلاقية على النحو المنصوص عليه في مدونة الأخلاقيات الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين[7] عند الاقتضاء.

17. لا يقصد من دليل الإرشادات أن ينطبق على المحاسبين المحترفين في مجال الأعمال التجارية، الذين يشملون المحاسبين المحترفين المستخدمين أو المشاركين بصفة تنفيذية أو غير تنفيذية في مجالات مثل التجارة أو الصناعة أو الخدمات أو القطاع العام أو التعليم أو القطاع غير الهادف للربح أو الهيئات التنظيمية أو الهيئات المهنية. يجب على هؤلاء المحاسبين الرجوع إلى مدونة قواعد السلوك المهني الخاصة بهم أو غيرها من مصادر الإرشادات البديلة، بشأن الإجراءات المناسبة التي يجب أن يتخذها صاحب العمل أو طرف ثالث بالنسبة إلى أي نشاط غير قانوني مشتبه به.

السمات الرئيسية

18. يقدم المحاسبون مجموعة من الخدمات والأنشطة التي تختلف اختلافاً كبيراً (على سبيل المثال في طرق توفير الخدمة وفي عمق ومدة العلاقات التي تشكلت مع العملاء، وحجم عملياتهم). تمت صياغة دليل الإرشادات على أعلى مستوى لتلبية احتياجات الكل وكافة المستويات وأشكال الإشراف أو المراقبة المختلفة التي قد تنطبق. ينبغي أن تهدف كل دولة وسلطتها الوطنية إلى إقامة شراكة مع قطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة لديها بما فيه فائدة الطرفين من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

19. غالباً ما تختلف أدوار الأعمال والمهن غير المالية المحددة المختلفة و/أو المهن المحترفة ضمنها، بما في ذلك المحاسبين، وبالتالي تختلف مخاطرها. ولكن يتبين في بعض المجالات وجود علاقات متبادلة بين مختلف الأعمال والمهن غير المالية المحددة و/أو القطاعات الاحترافية، وبين الأعمال والمهن غير المالية المحددة والمؤسسات المالية. على سبيل المثال، شركات أو محترفون ضمن أعمال ومهن غير مالية محددة أخرى و/أو قطاعات احترافية أو من قبل

[6] يستخدم مصطلح "محاسب" بالتبادل مع مصطلح "محاسب محترف في الممارسة العامة" المستخدم في النسخة الانكليزية في هذا الدليل.

[7] دليل المدونة الدولية لأخلاقيات مهنة المحاسبة الصادر في عام 2018.

© 2019 | مجموعة العمل المالي

مؤسسات مالية يقومون بتوجيه المحاسبين. في بعض الدول، قد يقدم المحاسبون أيضا خدمات الصناديق والشركات التي تغطيها توصيات مجموعة العمل المالي (الفاتف). بالنسبة لمثل هذه الأنشطة، يجب على المحاسبين الرجوع إلى دليل الإرشادات حول النهج القائم على المخاطر لمقدمي خدمات الصناديق والشركات.

20. قد يقدم المحاسبون مجموعة واسعة من الخدمات لمجموعة متنوعة من العملاء. قد تختلف الخدمات الفعلية التي يقدمها المحاسبون بين الدول وقد لا تكون الأمثلة المقدمة هنا قابلة للتطبيق في كل دولة. قد تشمل الخدمات (على سبيل المثال لا الحصر) ما يلي، ولكن ليس بالضرورة لنفس العميل. تنطبق توصيات مجموعة العمل المالي على أنشطة محددة في التوصية 22 (انظر الفقرة 31).

أ. خدمات التدقيق وضمان الامتثال (بما في ذلك الإبلاغ عن عمل المحاسب في العروض العامة الأولية)؛

ب. مسك الدفاتر وإعداد الحسابات السنوية والدورية.

ج. أعمال الامتثال الضريبي ؛

د. المشورة الضريبية؛

ه. خدمات الصناديق الائتمانية والشركات؛

و. التدقيق الداخلي (كخدمة مهنية)، وتقديم المشورة بشأن الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر؛

ز. الخدمات التنظيمية وخدمات الامتثال، بما في ذلك الفحوص التنظيمية وخدمات المعالجة بالاستعانة بمصادر خارجية؛

ح. الخدمات ذات الصلة بتصفية الشركات وحالات الإعسار وتولي دور المدير المتلقي وحالات الإفلاس؛

ط. المشورة بشأن هيكلة المعاملات؛

ي. العناية الواجبة في ما يتعلق بعمليات الدمج والاستحواذ؛

ك. مشورة بشأن موضوع الإرث؛

ل. تقديم المشورة بشأن الاستثمارات وحفظ أموال العملاء؛ و

م. المحاسبة الجنائية.

21. في العديد من الدول، المحاسبون هم المحترفون الذين تتم استشارتهم بشكل متكرر من قبل العديد من الشركات الصغيرة والأفراد عند طلب المشورة التجارية العامة ومجموعة واسعة من المشورة التنظيمية والمشورة في مجال الامتثال. مع مراعاة قواعد السلوك المهني في الدولة المعنية، حيث لا يكون تقديم الخدمات ضمن اختصاص المحاسبين ولا يشكل جزءاً من اعتباراتهم عند تحديد مستوى شهية المخاطر لديهم أو عند العمل بأريحية، يجب على المحاسبين رفض هكذا عمل. ولكن، قد يقدمون المشورة بشأن مستشار محترف بديل (مثل مستشار في المجال القانوني أو كاتب عدل أو مزود خدمات صناديق وشركات أو محاسب محترف آخر).

مواطن الضعف في الخدمات المحاسبية

22. تتضمن بعض الوظائف التي يؤديها المحاسبون والتي تعتبر الأكثر عرضة لغسل الأموال ما يلي:

أ- المشورة المالية والضريبية - قد يتظاهر المجرمون بأنهم أفراد يسعون للحصول على مشورة مالية أو ضريبية لإخفاء الأصول بعيدا عن متناول اليد من أجل تجنب أي مسؤوليات مستقبلية.

ب- تشكيل شركات وصناديق- قد يحاول المجرمون الخلط أو إخفاء الروابط بين المتحصلات الجرمية والجاني

© 2019 | مجموعة العمل المالي

من خلال تشكيل كيانات شركات أو غيرها من الترتيبات القانونية المعقدة (الصناديق على سبيل المثال).

ج- شراء أو بيع الممتلكات - قد يستخدم المجرمون عمليات نقل الملكية لتكون بمثابة غطاء لعمليات تحويل الأموال غير المشروعة (مرحلة التمويه او الإخفاء) أو الاستثمار النهائي لهذه المتحصلات بعد مرورها بعملية الغسل (مرحلة الدمج).

د- إجراء المعاملات المالية - قد يستخدم المجرمون المحاسبين لتنفيذ أو تسهيل العمليات المالية المختلفة نيابة عنهم (مثل الايداعات النقدية أو السحوبات على الحسابات، وعمليات صرف العملات الأجنبية بالتجزئة، وإصدار الشيكات وصرفها، وشراء وبيع الأسهم، وإرسال واستقبال التحويلات المالية الدولية وما إلى ذلك).

هـ- الوصول إلى المؤسسات المالية - قد يستخدم المجرمون المحاسبين ليعرفوهم الى المؤسسات المالية اة ليلعبوا دور الوسيط مع المؤسسات المالية. يمكن أن يحدث هذا في كلا الاتجاهين حيث قد يستخدم المجرمون المؤسسات المالية ليتمكنوا من التعرف الى محاسبين أيضا.

23. علاوة على ذلك ، قد يكون الاحتفاظ بسجلات غير مكتملة من قبل العملاء كما تبين أثناء اجراء المحاسبين لعمليات المحاسبة ومسك الدفاتر مجالا أكثر خطورة. كما أن إعداد البيانات المالية واستعراضها والتدقيق فيها قد يستغلها المجرمون حين يكون هناك نقص في الرقابة من قبل الهيئة المهنية أو الاستخدام في ضرورة اعتماد معايير المحاسبة وتدقيق الحسابات.

24. قد ينطبق أيضاً العديد من جوانب دليل الإرشادات هذا حول تطبيق النهج القائم على المخاطر في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في سياق الجرائم الأصلية، ولا سيما بالنسبة للجرائم المالية الأخرى مثل الجرائم الضريبية. كما أن القدرة على تطبيق النهج القائم على المخاطر بفعالية على الجرائم الأصلية ذات الصلة من شأنه أيضاً أن يعزز التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد تكون للمحاسبين أيضا التزامات محددة في ما يتعلق بتحديد مخاطر الجرائم الأصلية مثل الجرائم الضريبية، وقد يكون للجهات الرقابية دور يؤدونه في المراقبة والإنفاذ للتصدي لتلك الجرائم. لذلك، إضافة إلى هذا الدليل، على المحاسبين والجهات الرقابية النظر في مصادر أخرى للإرشادات قد تكون مفيدة في مجال إدارة مخاطر الجرائم الأصلية.

25. تعتبر الخدمات المتعلقة بتأسيس وإدارة الشركات والصناديق مجالاً تكثر فيه مواطن الضعف.

تأسيس الشركات والصناديق الإئتمانية[8]

26. في بعض البلدان، يشارك المحاسبون في تشكيل شركة. وفي حين أن الناس العاديين في دول أخرى قادرون على تسجيل الشركة بأنفسهم مباشرة ضمن سجل الشركات، فإن مشورة المحاسب مطلوبة أحيانا على الأقل في ما يتعلق بالمسائل الأولية المتعلقة بالشركات والضرائب والمسائل الإدارية.

27. قد يلتمس المجرمون فرصة الاحتفاظ بالسيطرة والتحكم بالأصول المتأتية من جرائم بطريقة تعرقل قدرة أجهزة إنفاذ القانون على اقتفاء أثر منشأ هذه الأصول وملكيتها. يعتبر المجرمون الشركات والصناديق وغيرها من الترتيبات القانونية المماثلة كأدوات مفيدة لتحقيق هذه النتيجة. وفي حين أن الشركات الوهمية[9] التي ليس لديها أي

[8] يمكن أن تنطبق الأمثلة التوضيحية أيضا على أشخاص اعتباريين آخرين وترتيبات قانونية أخرى.

[9] الشركة الوهمية هي شركة مسجلة ليس لها عمليات مستقلة أو أصول كبيرة أو أنشطة تجارية جارية أو موظفين.

© 2019 | مجموعة العمل المالي

أنشطة أو أصول تجارية جارية، يمكن استخدامها لأغراض مشروعة مثل استخدامها كأداة لإجراء المعاملات، يمكن أن تستخدم أيضاً لإخفاء المستفيد الحقيقي، أو إضفاء مظهر الشرعية. قد يسعى المجرمون أيضا إلى إساءة استخدام الشركات الجاهزة[10]، والتي يمكن تشكيلها من قبل المحاسبين، من خلال السعي للوصول إلى الشركات التي كانت "غير نشطة" لفترة طويلة. قد يكون هذا في محاولة لخلق انطباع بأن الشركة تتمتع بسمعة طيبة وتتداول في السياق العادي لأنها موجودة منذ سنوات عديدة. يمكن للشركات الجاهزة أيضاً أن تعزز تعقيدات هيكليات الشركات، مما يساهم في إخفاء معلومات المستفيد الحقيقي الفعلي.

إدارة الشركات والصناديق الائتمانية

28. في بعض الحالات، يسعى المجرمون إلى إشراك محاسبين في إدارة الشركات والصناديق من أجل توفير قدر أكبر من الهيبة والشرعية للشركة أو الصندوق وأنشطته. وفي بعض البلدان، تمنع القواعد المهنية المحاسب من لعب دور الأمين أو المدير للشركة، أو تشترط الكشف عن مناصب إدارية لضمان الحفاظ على الاستقلال والشفافية. يؤثر هذا على إمكانية أن تمرّ أي أموال تتعلق بأنشطة الشركة أو الصندوق عبر حساب العميل لدى المحاسب ذات الصلة.

ممارسة دور المساهم الاسمي

29. قد يكون لدى الأفراد في بعض الأحيان محاسبون أو أشخاص آخرون يحتفظون بأسهمهم بطريقة اسمية، ويعود ذلك الى وجود مخاوف مشروعة تتعلق بالخصوصية أو السلامة أو الأعمال. لكن قد يستخدم المجرمون أيضا المساهمين الاسميين لإخفاء ملكيتهم للأصول. في بعض الدول، لا يسمح للمحاسبين بامتلاك أسهم في الكيانات التي يقدمون المشورة لها، بينما في دول أخرى، يعمل المحاسبون بانتظام كمساهمين اسميين. يجب على المحاسبين تحديد المستفيدين الحقيقيين عند إقامة علاقات تجارية في هذه الحالات. وهذا أمر مهم لمنع الاستخدام غير القانوني للأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية، من خلال اكتساب فهم كاف حول العميل ليكونوا قادرين على إجراء تقييم صحيح ووضع تدابير تخفيفية ملائمة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحتملة المرتبطة بعلاقة العمل. عندما يطلب من المحاسبين التصرف بطريقة اسمية، عليهم فهم سبب هذا الطلب والتأكد من قدرتهم على التحقق من هوية المستفيد الحقيقي من الأسهم ومن مشروعية الغرض من هذا الطلب.

خدمات المحاسبة المتعلقة بالحسابات المزورة والتهرب الضريبي، وإساءة استخدام حسابات العميل وخدمات الإعسار

30. قد يسيء المجرمون استخدام الخدمات التي يقدمها المحاسبون لإضفاء غطاء الشرعية للحسابات المزورة من أجل إخفاء مصدر الأموال. فعلى سبيل المثال، يجوز للمحاسبين مراجعة هذه الحسابات والتوقيع عليها بالنسبة للمؤسسات التجارية الضالعة في أعمال جرمية، مما يسهّل غسل العائدات. قد يقوم المحاسبون أيضا بإجراء معاملات مالية مرتفعة القيمة تسمح للمجرمين بإساءة استخدام حسابات العملاء التي تعود للمحاسبين. كما أن ممارسات الإعسار، التي قد ينفذها بعض المحاسبين المحترفين، تطرح بدورها خطر قيام المجرمين بإخفاء آثار الأموال

[10] الشركة الجاهزة هي شركة تم تأسيسها وتضم مساهمين، ومديرين، وسكرتير غير نشطين، وقد تُركت خاملة لفترة أطول حتى لو تم بالفعل إنشاء علاقة مع العميل.

© 2019 | مجموعة العمل المالي

المغسولة عن طريق شركة وتحويل المتحصلات الجرمية. يمكن أيضا استخدام خدمات المحاسبة لتسهيل التهرب الضريبي والاحتيال في ضريبة القيمة المضافة.

توصيات مجموعة العمل المالي المطبقة على المحاسبين

31. يعتبر القصد الأساسي من توصيات مجموعة العمل المالي (الفاتف) في ارتباطها بالمحاسبين المحترفين متسقاً مع التزاماتهم الأخلاقية المهنية، ويتمثل في تجنب مساعدة المجرمين وتجنب تيسير النشاط الجرمي. تنطبق متطلبات التوصية 22 المتعلقة بالعناية الواجبة تجاه العملاء، وحفظ السجلات، والأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر، والتقنيات الحديثة، والاعتماد على الأطراف الثالثة المنصوص عليها في التوصيات رقم 10 و11 و12 و15 و17 على المحاسبين في ظروف معينة. وعلى وجه التحديد، تنطبق متطلبات التوصية 22 على المحاسبين عندما يعدّون أو ينفذون معاملات لحساب عملائهم في ما يتعلق بالأنشطة التالية:

أ- بيع وشراء العقارات.

ب- إدارة أموال العملاء أو الأوراق المالية أو الأصول الأخرى؛

ج- إدارة الحسابات المصرفية أو حسابات التوفير أو الأوراق المالية؛

د- تنظيم المساهمات بهدف إنشاء أو تشغيل أو إدارة الشركات؛ و

هـ- إنشاء أو تشغيل أو إدارة الأشخاص الاعتباريين أو الترتيبات القانونية، وشراء وبيع الكيانات التجارية.

32. تقضي التوصية 23 بأن تنطبق على المحاسبين أحكام التوصيات رقم 18 و19 و20 و21 من القواعد المتعلقة بالضوابط الداخلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتدابير الواجب اتخاذها في ما يتعلق بالدول التي لا تمتثل لتوصيات مجموعة الفاتف أو تمتثل لها بشكلٍ غير كاف، والإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة وما يرتبط بذلك من حظر تنبيه العميل واحترام السرية، وذلك عندما ينخرطون، نيابة عن عميل أو لصالحه، في معاملة مالية مرتبطة بالأنشطة الموصوفة في التوصية 22 أعلاه. يقدم القسم الثالث مزيدا من الإرشادات بشأن تطبيق الالتزامات الواردة في التوصيتين 22 و23 على المحاسبين.

33. على الدول أن تضع النظام الأنسب، ويكون مصمماً خصيصاً لمعالجة مخاطر غسل الأموال وتمويل الأموال ذات الصلة، بما يأخذ في الاعتبار الأنشطة ومدونة قواعد السلوك المطبقة على المحاسبين.

© 2019 | مجموعة العمل المالي

القسم الثاني – النهج القائم على المخاطر في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

ما هو النهج القائم على المخاطر؟

34. يعني النهج القائم على المخاطر في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أنه ينبغي على الدول والسلطات المختصة والأعمال والمهن غير المالية المحددة، بما في ذلك المحاسبين[11]، تحديد وتقييم وفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي يتعرضون لها واتخاذ التدابير المطلوبة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للتخفيف من المخاطر وإدارتها بفعالية وكفاءة.

35. بالنسبة للمحاسبين، فإن تحديد فهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي يواجهها القطاع والحفاظ على هذا الفهم بحيث يشمل كذلك خدماتهم وقاعدة عملائهم والدول التي يعملون فيها وفعالية ضوابط المخاطر الفعلية والمحتملة التي يتم اعتمادها أو يمكن اعتمادها، سيتطلب استثمار الموارد والتدريب. وبالنسبة للجهات الرقابية، سيكون عليها الحفاظ على فهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بمجال عملها ورقابتها، ومعرفة الدرجة المتوقعة لتأثير تدابير تخفيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

36. لا يعتبر النهج القائم على المخاطر نهجاً معصوماً عن الفشل. إذ قد تنشأ حالات اتخذت فيها الممارسة المحاسبية تدابير معقولة ومتناسبة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتحديد المخاطر وتخفيفها، ولكنها لا تزال تستخدم لأغراض غسل الأموال أو تمويل الإرهاب في حالات معزولة. على الرغم من وجود حدود لأي نهج قائم على المخاطر، إلا أن موضوع غسل الاموال وتمويل الارهاب يمثل مشكلة حقيقية وخطيرة يجب على المحاسبين معالجتها حتى لا يشجعوها أو يسهلوها بدون معرفة أو غير ذلك.

37. يمكن تلخيص العناصر الرئيسية للنهج القائم على المخاطر على النحو التالي:

[11] بما في ذلك الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين على حد سواء، انظر تعريف الأعمال والمهن غير المالية المحددة في مسرد مصطلحات مجموعة العمل المالي.

© 2019 | مجموعة العمل المالي

الأساس المنطقي للنهج الجديد

38. في عام 2012، قامت مجموعة العمل المالي بتحديث توصياتها لمواكبة تطور المخاطر وتعزيز الضمانات العالمية. تبقى أهدافها حماية سلامة النظام المالي من خلال تزويد الحكومات بالأدوات المحدثة اللازمة لاتخاذ إجراءات ضد الجرائم المالية.

39. كان هناك تركيز متزايد على النهج القائم على المخاطر في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لا سيما في التدابير الوقائية والرقابة. ومع أن توصيات عام 2003 نصت على تطبيق النهج القائم على المخاطر في بعض المجالات، فإن توصيات عام 2012 اعتبرت أن النهج القائم على المخاطر يشكل ركيزة أساسية لإطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في أي دولة.[12]

40. يسمح النهج القائم على المخاطر للدول، من ضمن إطار متطلبات مجموعة العمل المالي (الفاتف)، باعتماد مجموعة من التدابير الأكثر تفصيلا من أجل توجيه مواردها بمزيد من الفعالية والكفاءة وتطبيق تدابير وقائية تتناسب مع طبيعة المخاطر.

41. ولذلك فإن تطبيق النهج القائم على المخاطر ضروري للتنفيذ الفعال لمعايير مجموعة العمل المالي (الفاتف) من قبل الدول والمحاسبين.[13]

[12] التوصية الأولى

[13] يجري تقييم فعالية تدابير الوقاية والتخفيف القائمة على المخاطر كجزء من التقييم المتبادل للنظام الوطني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يقيس تقييم الفعالية مدى تحقيق الدولة لمجموعة محددة من النتائج التي تعتبر أساسية في نظام متين لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويحلل تقييم الفعالية مدى تحقيق الإطار القانوني والمؤسسي للدولة للنتائج المتوقعة. سيحتاج المقيمون إلى مراعاة المخاطر والمرونة التي يسمح بها النهج القائم على المخاطر عند تحديد

© 2019 | مجموعة العمل المالي

تطبيق النهج القائم على المخاطر

42. لا تحدد معايير مجموعة العمل المالي (الفاتف) مسبقاً أي قطاع على أنه ذات مخاطر أعلى. إذ تحدد المعايير القطاعات التي قد تكون عرضة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب. ينبغي تحديد المخاطر الإجمالية من خلال تقييم القطاع على المستوى الوطني. تشكل الكيانات المختلفة داخل القطاع مخاطر أعلى أو أقل، وذلك بحسب مجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك الخدمات والمنتجات والعملاء والموقع الجغرافي ومتانة برنامج الامتثال الذي يطبقه الكيان المعني.

43. تحدد التوصية الاولى نطاق تطبيق النهج القائم على المخاطر على النحو التالي:

أ- **من الذي يجب أن يخضع لنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدولة؟** إضافة إلى القطاعات والأنشطة المدرجة بالفعل في نطاق توصيات مجموعة العمل المالي (الفاتف)[14] ، ينبغي للبلدان أن توسع نطاق نظامها ليشمل مؤسسات أو قطاعات أو أنشطة إضافية إذا كانت تشكل خطرا اكثر ارتفاعاً في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يجوز للدول أيضا أن تنظر في إعفاء بعض المؤسسات أو القطاعات أو الأنشطة من بعض التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عند استيفاء شروط محددة، مثل ثبوت انخفاض مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفي ظروف محدودة ومبررة للغاية.[15]

ب- **كيف ينبغي الإشراف على الجهات الخاضعة لنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو مراقبتها للتأكد من امتثالها لهذا النظام؟** على الجهات الرقابية التأكد من أن المحاسبين ينفذون التزاماتهم بموجب التوصية الاولى. يجب على الجهات الرقابية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب النظر في تقييم المخاطر الذي أجراه المحاسب لعمله وتدابير تخفيف المخاطر التي اعتمدها في عمله وتقدير درجة المساحة المعطاة له بموجب التقييم الوطني للمخاطر.

ج- **كيف ينبغي مطالبة الخاضعين لنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالامتثال؟** يتمثل المبدأ العام للنهج القائم على المخاطر بأنه في حال وجود مخاطر أعلى، ينبغي اتخاذ تدابير معززة لإدارة تلك المخاطر والتخفيف من حدتها. يجب أن يكون نطاق أو درجة أو تواتر أو شدة التدابير والضوابط الوقائية التي يتم تنفيذها أقوى في سيناريوهات المخاطر الأعلى. يتعين على المحاسبين تطبيق كل تدبير من تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء بموجب الفقرات من (أ) إلى (د) الواردة أدناه[16]: (أ) تحديد هوية العميل

ما إذا كانت هناك أوجه قصور في تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في بلد ما ، وأهميتها (مجموعة العمل المالي (الفاتف)، 2013).

[14] أنظر مسرد المصطلحات، تعريفات "الأعمال والمهن غير المالية المحددة" و"المؤسسات المالية".

[15] أنظر المذكرة التفسيرية للتوصية الاولى

[16] انظر التوصية 10

© 2019 | مجموعة العمل المالي

والتحقق منها؛ (ب) تحديد هوية المستفيد الحقيقي واتخاذ تدابير معقولة للتحقق منها؛ (ج) فهم الغرض من علاقة العمل وطبيعتها؛ (د) المراقبة المستمرة للعلاقة. ومع ذلك، عندما يتم تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أنها أقل، فإن درجة و/أو تواتر و/أو شدة الضوابط المعتمدة تكون أخف نسبيا. وحيثما يتم تقييم المخاطر عند المستوى الطبيعي، يجب تطبيق الضوابط القياسية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

د- **النظر في المشاركة في العلاقات مع العملاء: ليس** المحاسبون ملزمين بتفادي المخاطر تماماً. حتى إذا كانت الخدمات التي يقدمونها لعملائهم تعتبر عرضة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بناء على تقييم المخاطر، فهذا لا يعني أن جميع المحاسبين وجميع عملائهم أو خدماتهم يشكلون مخاطر أعلى عند مراعاة تدابير تخفيف المخاطر التي تم وضعها.

هـ- **أهمية خدمات المحاسبة للاقتصاد الكلي:** غالبا ما يلعب المحاسبون أدوارا مهمة في المنظومة القانونية والاقتصادية للبلد. إن دور المحاسبين في توفير تأكيد موضوعي عن الوضع المالي ونشاط الأعمال أمر حيوي. ولا تعتبر المخاطر المرتبطة بأي نوع من فئات العملاء جامدة، والمتوقع هو أنه ضمن مجموعة من العملاء، واستنادا إلى مجموعة متنوعة من العوامل، يمكن تصنيف العملاء الأفراد ضمن فئات المخاطر، مثل فئة المخاطر المنخفضة أو المتوسطة أو فئة المخاطر المتوسطة إلى مرتفعة أو فئة المخاطر المرتفعة (انظر القسم الثالث أدناه للحصول على وصف مفصّل). ينبغي تطبيق تدابير التخفيف من المخاطر وفقا لذلك.

التحديات

44. قد يطرح تنفيذ النهج القائم على المخاطر عددا من التحديات للمحاسبين في تحديد التدابير اللازمة التي يتعين عليهم اتخاذها. يتطلب النهج القائم على المخاطر موارد وخبرات، على صعيد الدولة والقطاع، من أجل جمع وتفسير المعلومات المتعلقة بالمخاطر، ووضع السياسات والإجراءات وتدريب الموظفين. ويعتمد النهج أيضا على ممارسة الأفراد حكما سليما ومدروساً عند تصميم وتنفيذ هذه السياسات والإجراءات. كما يؤدي إلى تنوع في الممارسة، مع أن هذا يمكن أن يؤدي إلى حلول مبتكرة لمعالجة جوانب مرتفعة المخاطر. من ناحية أخرى، قد يكون المحاسبون غير واثقين من كيفية الامتثال للإطار التنظيمي وقد يصعب على قطاع المحاسبة تطبيق مقاربة واعية ومدروسة للنهج القائم على المخاطر.

45. يحتاج المحاسبون إلى فهم جيد للمخاطر ويجب أن يكونوا قادرين على ممارسة الحكم السليم. وهذا يتطلب من المهنة وأفرادها اكتساب الخبرة من خلال الممارسة والتدريب. إذا حاول المحاسبون اعتماد نهج قائم على المخاطر دون خبرة كافية أو من دون فهم ومعرفة المخاطر التي يواجهها القطاع، فقد يصدرون أحكاما غير سليمة. قد يبالغ المحاسبون في تقدير المخاطر، مما قد يؤدي إلى هدر في استخدام الموارد، أو قد يقللون من تقدير المخاطر، وبالتالي يتسببون في خلق نقاط ضعف.

46. قد يجد المحاسبون أن بعض الموظفين غير مرتاحين لإصدار أحكام قائمة على المخاطر. قد يؤدي ذلك إلى اتخاذ قرارات حذرة بشكل مبالغ به، أو قضاء وقت غير متناسب في توثيق الأساس المنطقي خلف القرار المتخذ. وقد يشجع ذلك أيضا على اتباع نهج لتقييم المخاطر يعتمد على استيفاء شروط ضمن قائمة بدون التعمق بكل حالة على حدة.

© 2019 | مجموعة العمل المالي

47. يحتاج إصدار أحكام سليمة إلى معلومات جيدة وتبادل للمعلومات الاستخبارية من جانب السلطات المختصة المحددة والمنظمات ذاتية التنظيم. كما أن وجود إرشادات بشأن الممارسات الجيدة والتدريب والدراسات القطاعية وغير ذلك من المعلومات والمواد المتاحة سيساعد المحاسبين على تطوير أساليب لتحليل المعلومات من أجل الحصول على معايير قائمة على المخاطر. يجب أن يكون المحاسبون قادرين على الوصول إلى هذه المعلومات والإرشادات بسهولة حتى يكون لديهم أفضل معرفة ممكنة يبنون عليها أحكامهم.

48. تختلف الخدمات والمنتجات التي يقدمها المحاسبون لعملائهم وليست ذات طبيعة مالية بالكامل. وتنطبق توصيات مجموعة العمل المالي (الفاتف) بالمثل على المحاسبين عندما يشاركون في نشاط محدد (انظر الفقرة 31)، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بالعناية الواجبة تجاه العملاء، والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة وما يرتبط بها من حظر بشأن تنبيه العميل، وحفظ السجلات، وتحديد المخاطر وإدارتها بالنسبة إلى الأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر أو التقنيات الحديثة، والاعتماد على مؤسسات مالية أخرى وأعمال ومهن غير مالية محددة أخرى تابعة لأطراف ثالثة.

المربّع 1. تحديات النهج القائم على المخاطر خاصة بالمحاسبين

ثقافة الامتثال والموارد الكافية. يتطلب تنفيذ النهج القائم على المخاطر أن يكون لدى المحاسبين فهم سليم للمخاطر وقدرة على ممارسة الحكم المهني الاحترافي الجيد. وقبل كل شيء، يجب على الإدارة أن تدرك أهمية ثقافة الامتثال في جميع أنحاء المنظمة وأن تضمن تخصيص موارد كافية لتنفيذها، بما يتناسب مع حجم المنظمة ونطاقها وأنشطتها. وهذا يتطلب بناء الخبرات، بما في ذلك، على سبيل المثال، من خلال التدريب والتوظيف وأخذ المشورة المهنية و"التعلم بالممارسة". كما يتطلب أيضا تخصيص الموارد اللازمة لجمع وتفسير المعلومات المتعلقة بالمخاطر، على صعيد الدولة والمؤسسات على حد سواء، وصياغة إجراءات ونظم، بما في ذلك ضمان فعالية اتخاذ القرارات. وستستفيد العملية من تبادل المعلومات بين السلطات المختصة ذات الصلة والجهات الرقابية والمنظمات ذاتية التنظيم. كما أن توفير السلطات المختصة والجهات الرقابية والمنظمات ذاتية التنظيم لإرشادات حول الممارسات الجيدة يعتبر أمراً مهماً أيضاً.

تباين كبير في الخدمات والعملاء. قد يختلف المحاسبون اختلافا كبيرا في اتساع وطبيعة الخدمات التي يقدمونها والعملاء الذين يتعاملون معهم، بالإضافة إلى حجم وتركيز وتطور الشركة وموظفيها. وعند تنفيذ النهج القائم على المخاطر، ينبغي للمحاسبين المحترفين (ومدققي الحسابات ذات الصلة) أن يصدروا أحكاما معقولة بشأن خدماتهم وأنشطتهم الخاصة. يجب على الجهات الرقابية والمنظمات ذاتية التنظيم أن تعترف بأنه في نظام قائم على المخاطر، لن يعتمد جميع المحاسبين ضوابط متطابقة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وستعتمد تدابير تخفيف المخاطر المناسبة أيضا على طبيعة دور المحاسبين المحترفين ومدى مشاركتهم. قد تختلف الظروف اختلافا كبيرا بين المحترفين الذين يمثلون العملاء مباشرة وأولئك الذين يعملون لأغراض محددة. عندما تتعلق هذه الخدمات بقوانين ولوائح ضريبية، يكون لدى المحاسبين المحترفين أيضا اعتبارات إضافية تتعلق بالوسائل المسموح بها في الدولة لهيكلة المعاملات والكيانات أو العمليات لتجنب الضرائب بشكل قانوني.

© 2019 | مجموعة العمل المالي

شفافية معلومات المستفيد الحقيقي من الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية[17]. قد يشارك المحاسبون في تشكيل أو إدارة الكيانات الاعتبارية والترتيبات القانونية، مع أنه في العديد من البلدان قد يتمكن أي شخص اعتباري أو طبيعي أيضا من القيام بهذه الأنشطة. عندما يلعب المحاسبون المحترفون دورهم هذا الذي يقضي بحماية القطاع، فقد يواجهون تحديا في الحصول على معلومات المستفيد الحقيقي بدقة وتحديثها والاحتفاظ بها بحسب طبيعة وأنشطة عملائهم. قد تنشأ تحديات أخرى عند التعامل مع عملاء جدد مع الحد الأدنى من النشاط الاقتصادي المرتبط بالكيان القانوني و / أو مالكيه أو المستفيدين الحقيقيين منه- مثل الشركات الناشئة. أخيرا، سواء كان المصدر سجلا عاما أو سجل الزبائن، فهناك دائما خطر محتمل في صحة المعلومات، ولا سيما عندما تكون المعلومات الأساسية قد تم الإبلاغ عنها ذاتيا (ينبغي للمحاسبين الرجوع إلى دليل ارشادات النهج القائم على المخاطر بشأن مزودي خدمات الصناديق والشركات في هذا الصدد). وعلى الرغم من تلك المخاطر، ينبغي للمحاسب منذ البداية أن يلتمس إجابات من العميل المباشر في تحديد المستفيد الحقيقي (بعد أن يتأكد أولا أنه لا ينطبق أي من الاستثناءات ذات الصلة للتأكد من المستفيد الحقيقي، مثل أن يكون العميل شركة مسجلة في البورصة). يجب بعد ذلك تأكيد المعلومات المقدمة من العميل بشكل مناسب بالرجوع إلى السجلات العامة ومصادر الطرف الثالث الأخرى حيثما أمكن ذلك. قد يتطلب ذلك طرح المزيد من الأسئلة التوضيحية على العميل المباشر. الهدف هو التأكد من أن المحاسب راض بشكل معقول عن هوية المستفيد الحقيقي. للاطلاع على مزيد من الإرشادات العملية بشأن المستفيد الحقيقي، يرجى الرجوع إلى الإرشادات الواردة في المربع 2.

مخاطر الجريمة. نظرا لدورهم الحاسم في توفير مدخل مطلوب قانوناً نحو الصحة المالية للشركة وعملياتها، ينبغي أن يكون المحاسبون متيقظين بشكل خاص لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تشكلها الخدمات التي يقدمونها لتجنب احتمال ارتكابهم أو استخدامهم عن غير قصد في ارتكاب جريمة جوهرية تتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. يجب على شركات المحاسبة (وتدقيق الحسابات ذات الصلة) حماية نفسها من التعرض لاستغلال المجرمين والإرهابيين.

تحديد المسؤوليات بموجب النهج القائم على المخاطر

49. يستند النظام الفعال القائم على المخاطر على النهج القانوني والتنظيمي للدولة، وطبيعة قطاعها المالي وتنوعه ونضجه، وملف المخاطر التي تواجهها كما يعكس كلّ تلك العناصر. ينبغي على المحاسبين تحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بهم مع مراعاة التقييمات الوطنية للمخاطر بما يتماشى مع التوصية

[17] تجدر الإشارة أيضا إلى التقرير المشترك بين مجموعة العمل المالي ومجموعة إيغمونت بشأن إخفاء معلومات المستفيد الحقيقي الذي نشر في يوليو 2018.

© 2019 | مجموعة العمل المالي

الاولى، فضلا عن الإطار القانوني والتنظيمي الوطني، بما في ذلك أي مجالات تنص على مخاطر كبيرة وتدابير التخفيف. يطلب من المحاسبين اتخاذ الخطوات المناسبة لتحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولديهم سياسات وضوابط وإجراءات تمكنهم من إدارة المخاطر التي تم تحديدها والتخفيف من حدتها بشكل فعال.[18] عندما تكون مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب أعلى، ينبغي للمحاسبين دائما تطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة تجاه العملاء، على الرغم من أن القانون أو اللوائح الوطنية قد لا تنص بالضبط على كيفية التخفيف من هذه المخاطر المرتفعة (مثل تغيير درجة المراقبة المستمرة المعززة).

50. يجب أن تأخذ الاستراتيجيات التي يعتمدها المحاسبون للتخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الاعتبار الأطر القانونية والتنظيمية والرقابية الوطنية المعمول بها. وعند تحديد إلى أي مدى يمكن للمحاسبين أن يقرروا كيفية التخفيف من المخاطر، ينبغي على الدول أن تنظر في قدرة القطاع على تحديد وإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل فعال، فضلا عن خبرة وموارد الجهات الرقابية الخاصة بها من أجل إجراء الرقابة الملائمة على كيفية إدارة المحاسبين لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب واتخاذهم إجراءات لمعالجة أي إخفاقات. وقد تنظر الدول أيضا في الأدلة الواردة من السلطات المختصة بشأن مستوى الامتثال في القطاع، ونهج القطاع في التعامل مع مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد تقرر الدول التي تكون قطاعات الخدمات فيها ناشئة أو التي لا تزال أطرها القانونية والتنظيمية والرقابية قيد النمو، أن المحاسبين ليسوا مجهزين تجهيزا كاملا لتحديد وإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بفعالية. وفي مثل هذه الحالات، قد يكون من المناسب تنفيذ متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل أكثر إلزامية إلى أن يتم تعزيز فهم القطاع وخبرته.[19]

51. لا ينبغي إعفاء المحاسبين من الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب حتى عندما تكون ضوابط الامتثال الخاصة بهم كافية. ومع ذلك، يسمح النهج القائم على المخاطر للسلطات المختصة بتركيز المزيد من الموارد الرقابية على الكيانات من فئة المخاطر المرتفعة.

تحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

52. يعد الوصول إلى معلومات دقيقة وموضوعية وفي الوقت المناسب عن مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب شرطا مسبقاً لضمان فعالية النهج القائم على المخاطر. وتطلب المذكرة التفسيرية للتوصية أن يكون لدى 1.3 من الدول وضع آليات لتوفير المعلومات المناسبة عن نتائج تقييمات المخاطر لجميع السلطات المختصة ذات الصلة، والمنظمات ذاتية التنظيم، والمؤسسات المالية، والمحاسبين. وفي الحالات التي لا تكون فيها المعلومات متاحة بسهولة، على سبيل المثال عندما يكون لدى السلطات المختصة بيانات غير كافية لتقييم المخاطر، أو تكون غير قادرة على تبادل المعلومات المهمة حول مخاطر وتهديدات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أو عندما يكون الوصول إلى المعلومات مقيدا بسبب الرقابة، سيكون من الصعب على المحاسبين تحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل

[18] التوصية الاولى والمذكرة التفسيرية الخاصة بالتوصية الاولى

[19] ويمكن أن يستند ذلك إلى مجموعة من العناصر المفصلة في القسم الثاني، فضلا عن معايير موضوعية مثل تقارير التقييم المتبادل أو تقارير المتابعة أو برامج تقييم شبيهة ببرامج الفاتف.

© 2019 | مجموعة العمل المالي

صحيح.

53. تتطلب التوصية 34 من السلطات المختصة والجهات الرقابية والمنظمات ذاتية التنظيم وضع مبادئ توجيهية وتقديم التغذية العكسية إلى المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة. تساعد هذه الارشادات والتغذية العكسية المؤسسات والشركات على تحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعديل برامج التخفيف من المخاطر التي وضعتها وفقا لذلك.

تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

54. يتطلب تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب من الدول والسلطات المختصة، بما في ذلك الجهات الرقابية والمنظمات ذاتية التنظيم والمحاسبين تحديد كيف ستؤثر عليها تهديدات غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تم تحديدها. يتوجب عليها تحليل المعلومات التي تم الحصول عليها لفهم احتمالية حدوث هذه المخاطر وأثرها على المحاسبين الأفراد، والقطاع بأكمله، وعلى الاقتصاد الوطني. وكبداية، غالبا ما تصنف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أنها منخفضة، ومتوسطة الى منخفضة، ومتوسطة الى مرتفعة. بالتالي، فإن تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب يتجاوز مجرد جمع المعلومات الكمية والنوعية، دون تحليلها بشكل صحيح؛ وتشكل هذه المعلومات الأساس للتخفيف الفعال من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وينبغي تحديثها لتظل ذات صلة.[20]

55. ينبغي للسلطات المختصة، بما في ذلك الجهات الرقابية والمنظمات ذاتية التنظيم أن توظف موظفين ماهرين وموثوقين، يتم تعيينهم من خلال اختبارات الكفاءة والملاءمة، عند الاقتضاء. وينبغي أن تكون مجهزة تجهيزا تقنيا بما يتناسب مع مدى تعقيدات مسؤولياتها. يمكن لشركات المحاسبة / المحاسبون الذين يطلب منهم إجراء عدد كبير من الاستفسارات بشكل روتيني عند قبول العملاء ، على سبيل المثال بسبب حجم الشركة وبصمتها الجغرافية، توظيف أشخاص يمتلكون المهارة ويكونون موثوقين يتم تعيينهم والتحقق من خلفياتهم وخبراتهم بشكل مناسب. يجوز أن تفكر شركات المحاسبة هذه في استخدام الخيارات التكنولوجية المختلفة (بما في ذلك الذكاء الاصطناعي) والبرمجيات المتاحة حالياً لمساعدة المحاسبين في هذا الصدد.

56. يجب على شركات المحاسبة صياغة سياسات وإجراءات وضوابط داخلية، بما في ذلك ترتيبات إدارة الامتثال المناسبة، وإجراءات الفحص والتحقق الكافية لضمان معايير عالية عند التوظيف. ينبغي لشركات المحاسبة أيضا أن تضع برنامج تدريب مستمر للموظفين. ينبغي تدريبهم بما يتناسب مع تعقيدات مسؤولياتهم.

التخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإدارتها

57. عند تطبيق النهج القائم على المخاطر، تشترط توصيات مجموعة العمل المالي (الفاتف) أن يقرر المحاسبون والدول والسلطات المختصة والجهات الرقابية الطريقة الأنسب والأكثر فعالية للتخفيف من مخاطر غسل الأموال

[20] مجموعة العمل المالي (2013أ) الفقرة 10. انظر أيضاً القسم الأول د للحصول على مزيد من التفاصيل حول تحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

© 2019 | مجموعة العمل المالي

وتمويل الإرهاب التي قامت بتحديدها ولإدارتها. ينبغي لها أن تتخذ تدابير معززة لإدارة الحالات والتخفيف من مخاطرها عندما تكون مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب أعلى. وفي الحالات الأقل خطورة، يمكن تطبيق تدابير أقل صرامة:[21]

أ- قد تقرر الدول عدم تطبيق بعض توصيات مجموعة العمل المالي التي تتطلب من المحاسبين اتخاذ إجراءات معينة، شريطة (أ) أن يكون هناك خطر منخفض مثبت لغسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأن يحدث ذلك في ظروف محدودة ومبررة للغاية ويتعلق بنوع معين من المحاسبين أو (ب) أن يتم تنفيذ نشاط مالي من قبل شخص طبيعي أو اعتباري على أساس عَرَضي أو محدود للغاية بحيث يكون هناك خطر منخفض لغسل الاموال وتمويل الارهاب، وفقا لإعفاءات المذكرة التفسيرية 1.6 التي يجب أن يتم الوفاء بها.

ب- وينبغي للدول والمحاسبين الذين يتطلعون إلى تطبيق تدابير مبسطة أن يجروا تقييما للتأكد من انخفاض المخاطر المرتبطة بفئة العملاء أو الخدمات المستهدفة، ووضع حدّ المستوى الأدنى من المخاطر ذات الصلة، وتحديد مدى وشدة التدابير المطلوبة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، شريطة استيفاء الشروط المحددة المطلوبة لأحد الإعفاءات من المذكرة التفسيرية 1.6. تفصل توصيات محددة بمزيد من التفصيل كيفية تطبيق هذا المبدأ العام على متطلبات معينة.[22]

تطوير فهم مشترك للنهج القائم على المخاطر

58. تعتمد فعالية النهج القائم على المخاطر على فهم مشترك من قبل السلطات المختصة والمحاسبين لما ينطوي عليه النهج القائم على المخاطر، وكيف ينبغي تطبيقه وكيف ينبغي معالجة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. بالإضافة إلى الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحدد درجة السلطة التقديرية، يجب على المحاسبين التعامل مع المخاطر التي يحددونها. ينبغي للسلطات المختصة أن تصدر إرشادات للمحاسبين بشأن الوفاء بالتزاماتهم القانونية والتنظيمية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بطريقة تراعي المخاطر. من الضروري دعم التواصل المستمر والفعال بين السلطات المختصة والقطاع.

59. على السلطات المختصة أن تدرك بأنه لن يعتمد جميع المحاسبين ضوابط متطابقة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في نظام قائم على المخاطر. من ناحية أخرى، يجب أن يفهم المحاسبون أن النهج القائم على المخاطر إذا كان مرناً، فهو لا يعفيهم من تطبيق ضوابط فعالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى جانب النهج القائم على المخاطر.

[21] مع مراعاة الإطار القانوني الوطني الذي ينص على تدابير عناية واجبة مبسطة.

[22] على سبيل المثال، التوصية 22 بشأن العناية الواجبة للعملاء.

© 2019 | مجموعة العمل المالي

القسم الثالث: إرشادات للمحاسبين بشأن تنفيذ النهج القائم على المخاطر

تحديد المخاطر وتقييمها

60. يجب على المحاسبين اتخاذ الخطوات المناسبة لتحديد وتقييم مخاطر استغلال الشركة لغسل الاموال وتمويل الارهاب وذلك على مستوى الشركة ككل، بالنظر إلى قاعدة عملائها. عادة ما يتم تنفيذ ذلك كجزء من العمليات الشاملة لقبول العميل والتعامل معه. كما ينبغي لها أن توثق تلك التقييمات، وأن تبقيها محدثة، وأن يكون لديها الآليات المناسبة لتوفير معلومات تقييم المخاطر للسلطات المختصة والرقابية[23]. نبغي أن تكون طبيعة ونطاق أي تقييم لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب مناسبَين لنوع العمل وطبيعة العملاء وحجم العمليات.

61. يمكن تنظيم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ثلاث فئات: (أ) مخاطر الدولة /النطاق الجغرافي، (ب) مخاطر العميل، (ج) المعاملات/الخدمات ومخاطر قنوات التسليم المرتبطة بها[24]. ليست المخاطر والمؤشرات التنبيهية المدرجة في كل فئة شاملة ولكنها توفر نقطة انطلاق للمحاسبين لاستخدامها عند تصميم النهج القائم على المخاطر الخاص بهم.

62. عند تقييم المخاطر، يجب على المحاسبين النظر في جميع عوامل الخطر ذات الصلة قبل تحديد مستوى المخاطر الإجمالية والمستوى المناسب لتدابير التخفيف التي سيتم تطبيقها. ويمكن أن يسترشد تقييم المخاطر هذا باستنتاجات التقييم الوطني للمخاطر، وتقييمات المخاطر فوق الوطنية، والتقارير القطاعية التي تجريها السلطات المختصة بشأن مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتأصلة في خدمات وقطاع المحاسبة، وتقارير المخاطر في دول أخرى يتواجد فيها المحاسب، وأي معلومات أخرى قد تكون ذات صلة بتقييم مستوى المخاطر الخاص بممارسة هذا المجال. على سبيل المثال، المقالات الصحفية وغيرها من المعلومات العامة المتاحة على نطاق واسع والتي تسلط الضوء على قضايا قد تكون نشأت في دول معينة. ويمكن للمحاسبين أيضا أن يستخلصوا إشارات إلى إرشادات مجموعة العمل المالي (الفاتف) بشأن المؤشرات وعوامل الخطر. خلال العلاقة مع العميل، تعتبر إجراءات المراقبة والمراجعة المستمرة لملف مخاطر العميل مهمة أيضا. وينبغي للسلطات المختصة أن تنظر في أفضل السبل لتنبيه المحاسبين إلى استنتاجات أي تقييمات وطنية للمخاطر، وتقييمات المخاطر فوق الوطنية، وأي معلومات أخرى قد تكون ذات صلة بتقييم مستوى المخاطر الخاص بممارسة مجال المحاسبة في الدولة المعنية.

63. نظراً لطبيعة الخدمات التي يقدمها المحاسب بشكل عام، فإن أنظمة مراقبة المعاملات الآلية من النوع الذي تستخدمه المؤسسات المالية لن تكون مناسبة لمعظم المحاسبين. قد يكون هناك بعض المجال لاستخدام الذكاء الاصطناعي والأدوات التحليلية في سياق التدقيق لرصد المعاملات غير العادية. ستتطور معرفة المحاسب بالعميل وأعماله طوال مدة العلاقة المهنية التفاعلية طويلة الأجل (في بعض الحالات، قد تقوم مثل هذه العلاقات بالنسبة للعملاء على المدى القصير أيضا، على سبيل المثال للمعاملات العقارية). ومع ذلك، ومع أنه لا يتوقع من المحاسبين الأفراد التحقيق في شؤون عملائهم، فقد يكونون في وضع يمكنهم من تحديد ورصد التغييرات في نوع العمل أو طبيعة أنشطة العميل في سياق علاقة العمل. سيحتاج المحاسبون أيضا إلى النظر في طبيعة المخاطر التي تمثلها علاقات

[23] الفقرة 8 من المذكرة التفسيرية للتوصية الاولى

[24] بما في ذلك المنتجات أو المعاملات او قنوات التسليم

© 2019 | مجموعة العمل المالي

العملاء قصيرة الأجل والتي قد تكون بطبيعتها، ولكن ليس بالضرورة، منخفضة المخاطر (على سبيل المثال علاقة عميل عابِر لمرة واحدة). يجب أن يضع المحاسبون في اعتبارهم أيضا موضوع الخدمات المهنية (التفاعل) التي يسعى إليها عميل قائم أو محتمل والمخاطر ذات الصلة بها.

64. إن تحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بعملاء معينين أو فئات معينة من العملاء، وأنواع معينة من العمل سيسمح للمحاسبين بتحديد وتنفيذ تدابير وضوابط معقولة ومتناسبة للتخفيف من هذه المخاطر. تعتمد المخاطر والتدابير المناسبة على طبيعة دور المحاسب ومشاركته. قد تختلف الظروف اختلافا كبيرا بين المحاسبين المحترفين الذين يمثلون العملاء في معاملة واحدة وأولئك المشاركين في علاقة استشارية طويلة الأجل.

65. يعتمد مقدار ودرجة المراقبة والمراجعة المستمرة على طبيعة العلاقة وتواترها، إلى جانب التقييم الشامل لمخاطر العميل والمعاملات. قد يضطر المحاسب أيضا إلى تعديل تقييم المخاطر الخاص بعميل معين بناء على معلومات واردة من سلطة مختصة محددة أو منظمة ذاتية التنظيم أو مصادر موثوقة أخرى (بما في ذلك محاسب قام بإحالتها إليه).

66. قد يقوم المحاسبون بتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تطبيق فئات مختلفة. يوفر هذا استراتيجية لإدارة المخاطر المحتملة من خلال تمكين المحاسبين، عند الاقتضاء، من إخضاع كل عميل لتقييم معقول ومتناسب للمخاطر.

67. قد يختلف الوزن المعطى لفئات المخاطر هذه (بشكل فردي أو مجتمع) في تقييم المخاطر الإجمالية لغسل الاموال وتمويل الارهاب نظرا لحجم وتعقيدات وطبيعة ونطاق الخدمات التي يقدمها المحاسب و / أو الشركة. ولكن ينبغي النظر إلى هذه المعايير بشكل كلي وليس بمعزل عن غيرها. وسيحتاج المحاسبون، استنادا إلى ممارساتهم الفردية وأحكامهم المعقولة، إلى إجراء تقييم مستقل للوزن الذي يعطى لكل عامل من عوامل الخطر.

68. وعلى الرغم من عدم وجود مجموعة مقبولة عالميا من فئات المخاطر، فإن الأمثلة الواردة في دليل الإرشادات هي فئات المخاطر الأكثر شيوعاً. لا توجد منهجية واحدة لتطبيق فئات المخاطر هذه، ويهدف تطبيق فئات المخاطر هذه إلى توفير إطار مقترح للتعامل مع تقييم وإدارة المخاطر المحتملة لغسل الاموال وتمويل الإرهاب. بالنسبة للشركات الأصغر حجماً والمحاسبين الذي يعملون كأفراد، من المستحسن النظر إلى الخدمات التي يقدمونها (على سبيل المثال ، قد ينطوي تقديم خدمات إدارة الشركة على مخاطر أكبر من الخدمات الأخرى).

69. يستخدم المجرمون مجموعة من التقنيات والآليات لإخفاء المستفيد الحقيقي من الأصول والمعاملات. وقد قامت مجموعة العمل المالي (الفاتف) بتجميع العديد من الآليات والتقنيات المشتركة في دراسات سابقة، بما في ذلك دليل الفاتف لعام 2014 بشأن الشفافية والمستفيد الحقيقي والتقرير المشترك للمجموعة العم المالي ومجموعة إيغمونت لعام 2018 بشأن إخفاء المستفيد الحقيقي. يمكن للمحاسبين الرجوع إلى الدراسات للحصول على مزيد من التفاصيل حول استخدام تقنيات التعتيم ودراسات الحالة ذات الصلة.

70. إذا أرادت شركات المحاسبة (خاصة الشركات الصغيرة) والمحاسبون (خاصة العاملين كأفراد) الانطلاق بطريقة عملية، يمكنها اتباع المقاربة التالية. تعدّ العديد من هذه العناصر ضرورية للوفاء بالتزامات أخرى تجاه العملاء، مثل الواجبات الائتمانية، وكجزء من التزاماتهم التنظيمية العامة:

© 2019 | مجموعة العمل المالي

أ- سياسات قبول العميل ومعرفة عميلك: تحديد العميل (والمستفيدين الحقيقيين منه عند الاقتضاء) و"المستفيدين" الحقيقيين من المعاملة. الحصول على فهم لمصدر الأموال ومصدر ثروة[25] لعميل ، عند الاقتضاء ، أصحابها والغرض من المعاملة.

ب- سياسات قبول التفاعل مع العميل: فهم طبيعة العمل. وينبغي أن يعرف المحاسبون الطبيعة الدقيقة للخدمة التي يقدمونها وأن يكون لديهم فهم لكيفية تيسير هذا العمل حركة المتحصلات الجرمية أو التعتيم عليها. عندما لا يكون لدى المحاسب الخبرة المطلوبة، يجب ألا يقوم بالعمل.

ج- فهم الأساس المنطقي التجاري أو الشخصي للعمل: يجب أن يكون المحاسبون مقتنعين بشكل معقول بوجود أساس منطقي تجاري أو شخصي للعمل المنجز. ومع ذلك، فإن المحاسبين ليسوا ملزمين بإجراء تقييم موضوعي للمنطق التجاري أو الشخصي إذا كان يبدو معقولا وحقيقيا.

د- التنبه للمؤشرات التنبيهية: توخي اليقظة في تحديد جوانب المعاملة ثم مراجعتها بعناية إذا كانت هناك أسباب معقولة للاشتباه في أن الأموال هي متحصلات نشاط إجرامي أو ذات صلة بتمويل الإرهاب. ومن شأن هذه الحالات أن تفعل التزامات الإبلاغ. قد يكون توثيق عملية التحليل من خلال وجود خطة عمل خيارا قابلا للتطبيق للمساعدة في تفسير / تقييم المؤشرات التنبيهية/ مؤشرات الاشتباه.

هـ- من ثم التفكير في الإجراء الذي يجب اتخاذه.

و- تحدد نتائج الإجراءات المذكورة أعلاه (أي التقييم الشامل لمخاطر لعميل معين/ مخاطر معاملة معينة) مستوى وطبيعة الأدلة / الوثائق التي تم جمعها بموجب إجراءات تدابير العناية الواجبة تجاه العميل/ تدابير العناية الواجبة المعززة تجاه العميل التي تعتمدا الشركة (بما في ذلك دليل على مصدر الثروة أو الأموال).

ز- يجب على المحاسبين توثيق وتسجيل الخطوات المتخذة بموجب أ) إلى هـ).

مخاطر الدولة / الموقع الجغرافي

71. قد يكون العميل مرتفع الخطورة عندما تكون خصائص أعماله مرتبطة بدولة مرتفعة المخاطر في ما يلي:

أ- منشأ الثروة أو الأموال أو موقعها الحالي؛

ب- اين يتم تقديم الخدمات ؛

[25] مصدر الأموال ومصدر الثروة لهما صلة بتحديد ملف مخاطر العميل. مصدر الأموال هو النشاط الذي يولد الأموال للعميل (مثل الراتب أو إيرادات التداول أو المدفوعات من صندوق استئماني) ، بينما مصدر الثروة يصف الأنشطة التي ولدت إجمالي صافي ثروة العميل (مثل ملكية شركة أو ميراث أو استثمارات). في حين أن هذه قد تكون هي نفسها بالنسبة لبعض العملاء، إلا أنها قد تكون مختلفة جزئيا أو كليا للعملاء الآخرين. على سبيل المثال ، إن العميل من فئة الاشخاص السياسيين ممثلي المخاطر إذا كان يتلقى راتباً رسمياً متواضعاً، ولكن يمتلك أموالاً طائلة دون أن تكون له أي مصالح تجارية واضحة أو اي ميراث واضح، قد يثير شكوكا حول رشوة أو فساد أو استغلال المنصب. بموجب النهج القائم على المخاطر، يجب على المحاسبين التأكد من توفر معلومات كافية لتقييم مصدر أموال العميل ومصدر ثروته على أنه مشروع بدرجة من اليقين تتناسب مع ملف تعريف مخاطر للعميل.

© 2019 | مجموعة العمل المالي

ج- الدولة التي تم فيها تأسيس العميل أو مكان إقامته ؛

د- موقع العمليات الرئيسية للعميل ؛

هـ- دولة إقامة المستفيد الحقيقي؛ أو

و- الدولة التي تأسست فيها الشركة المستهدفة وموقع العمليات الرئيسية (لعمليات الاستحواذ المحتملة).

72. لا يوجد تعريف متفق عليه عالميا لبلد أو منطقة جغرافية مرتفعة المخاطر ولكن يجب على المحاسبين الانتباه إلى تلك الدول التي:

أ- الدول /المناطق التي حددتها مصادر موثوقة[26] على أنها توفر التمويل أو الدعم للأنشطة الإرهابية أو التي تضم منظمات إرهابية مدرجة على القائمة وتعمل داخلها.

ب- الدول التي حددتها مصادر موثوقة على أنها تتمتع بمستويات عالية من الجريمة المنظمة أو الفساد أو أي نشاط إجرامي آخر، بما في ذلك بلدان المصدر أو العبور للمخدرات غير المشروعة والاتجار بالبشر والتهريب والمقامرة غير القانونية.

ج- الدول الخاضعة للعقوبات أو الحظر أو التدابير المماثلة الصادرة عن المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة.

د- الدول التي حددتها مصادر موثوقة على أنها تعاني من ضعف في مستوى الحوكمة وإنفاذ القانون والآليات التنظيمية، بما في ذلك البلدان التي حددتها بيانات مجموعة العمل المالي على أنها تعتمد أنظمة ضعيفة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما يطلب من المؤسسات المالية (وكذلك الأعمال والمهن غير المالية المحددة) أن تولي اهتماما خاصا للعلاقات والمعاملات التجارية.

هـ- الدول التي تحددها مصادر موثوقة على أنها غير متعاونة في توفير معلومات المستفيد الحقيقي للسلطات المختصة، والتي يمكن تحديدها من خلال مراجعة تقارير التقييم المتبادل الصادر عن مجموعة العمل المالي أو تقارير صادرة عن منظمات تنظر أيضا في مستويات التعاون المختلفة مثل تقارير المنتدى العالمي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول الامتثال للمعايير الدولية للشفافية الضريبية.

مخاطر العميل

73. تتمثل عوامل المخاطر الرئيسية التي يجب على المحاسبين مراعاتها بما يلي:

أ- تشمل قاعدة عملاء الشركة قطاعات أو مجالات تنتشر فيها فرص غسل الاموال وتمويل الارهاب بشكل خاص.

ب- يشمل عملاء الشركة أشخاصاً من السياسيين ممثلي المخاطر أو مرتبطين ارتباطا وثيقا بأشخاص سياسيين

[26] تشير عبارة "المصادر الموثوقة" إلى المعلومات الصادرة عن منظمات دولية وغيرها من الهيئات ذات السمعة الطيبة والمعترف بها عالميا والتي تتيح هذه المعلومات للجمهور وعلى نطاق واسع. وبالإضافة إلى مجموعة العمل المالي (الفاتف) والهيئات الاقليمية المشابهة للفاتف، قد تشمل هذه المصادر، على سبيل المثال لا الحصر، الهيئات فوق الوطنية أو الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة إيغمونت لوحدات المعلومات المالية.

© 2019 | مجموعة العمل المالي

ممثلين للمخاطر، يعتبرون عملاء من فئة المخاطر الأكثر ارتفاعاً (يرجى الرجوع إلى دليل إرشادات الفاتف (2013) بشأن الأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر للحصول على مزيد من الإرشادات حول كيفية تحديد الاشخاص السياسيين ممثلي المخاطر).

المربع 2. اعتبارات خاصة بالأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر ومصدر الأموال والثروة

إذا كان المحاسب يقدم المشورة لعميل من السياسيين ممثلي المخاطر، أو عندما يكون الشخص السياسي ممثل المخاطر هو المستفيد الحقيقي من الأصول في المعاملة، مطلوب تنفيذ اجراءات عناية واجبة معززة تجاه العميل إذا كان هناك نشاط محدد بموجب التوصية رقم 22. تشمل هذه التدابير الحصول على موافقة الإدارة العليا (مثل الشريك الأقدم أو العضو المنتدي أو الرئيس التنفيذي) قبل الدخول في علاقة العمل، واتخاذ تدابير معقولة لتحديد مصدر الثروة ومصدر أموال العملاء والمستفيدين الحقيقيين الذين تم تحديدهم على أنهم أشخاص سياسيون ممثلون للمخاطر، وإجراء مراقبة مستمرة معززة لتلك العلاقة.

يعتبر مصدر الأموال ومصدر الثروة ذات صلة بتحديد ملف مخاطر العميل. يعتبر مصدر الأموال النشاط الذي يولد الأموال للعميل (مثل الراتب أو إيرادات التداول أو المدفوعات من صندوق استئماني). يرتبط مصدر الأموال مباشرة بالمصدر الحَرفي للأموال التي سيتم استخدامها في المعاملة. من المحتمل أن يكون هذا حسابا مصرفيا. بشكل عام، يتم إثبات ذلك من خلال البيانات المصرفية أو ما شابه ذلك. يصف مصدر الثروة الأنشطة التي ولدت القيمة الصافية الإجمالية للعميل (مثل ملكية شركة أو ميراث أو استثمارات). مصدر الثروة هو أصل مجموع الثروة المستحقة للفرد. إن فهم مصدر الثروة يتعلق باتخاذ خطوات معقولة للتأكد من أن الأموال التي سيتم استخدامها في المعاملة ليست متحصلات جرمية.

في حين أن مصدر الأموال والثروة قد يكون هو نفسه بالنسبة لبعض العملاء، إلا أنهما قد يكونان مختلفين جزئيا أو كليا للعملاء الآخرين. على سبيل المثال، إن شخصاً سياسياً ممثلاً للمخاطر يتلقى راتبا رسميا متواضعا، ولكن لديه أموال طائلة دون أي مصالح تجارية واضحة أو أي ميراث، قد يثير شكوكا حول تلقيه الرشوة أو ممارسته الفساد أو إساءة استخدامه لمنصبه. بموجب النهج القائم على المخاطر، يجب على المحاسبين التأكد من توفر معلومات كافية لتقييم مصدر أموال العميل ومصدر ثروته على أنه مشروع بدرجة من اليقين تتناسب مع ملف تعريف مخاطر العميل.

تشمل العوامل ذات الصلة التي تؤثر على مدى وطبيعة العناية الواجبة تجاه العملاء الظروف الخاصة للشخص السياسي، والمصالح التجارية المنفصلة للشخص السياسي والوقت الذي سادت فيه هذه المصالح في ما يتعلق بمنصبه العام، سواء كان هذا الشخص السياسي لديه إمكانية الوصول إلى الأموال الرسمية، أو يتخذ قرارات بشأن تخصيص أموال عامة أو عقود مشتريات عامة، البلد المنشأ للشخص السياسي، نوع النشاط الذي يطلب الشخص السياسي من المحاسب القيام به ، ما إذا كان الشخص السياسي ممثل المخاطر محلياً أو دولياً، لا سيما مع مراعاة

© 2019 | مجموعة العمل المالي

الخدمات المطلوبة، والتدقيق الذي يخضع له الشخص السياسي ممثل المخاطر في دولته الأصلية.

ج- العملاء الذين يجرون علاقتهم التجارية أو يطلبون خدمات في ظروف غير عادية أو غير تقليدية (كما يتم تقييمها مع مراعاة جميع ظروف تمثيل العميل).

د- عملاء تكون هيكلية أو طبيعة كيانهم أو علاقتهم تصعّب تحديد المستفيد الحقيقي الفعلي أو من يمتلك السيطرة في الوقت المناسب، أو العملاء الذين يحاولون منع المحاسب من فهم أعمالهم أو هيكل المليكة الخاصة بهم أو طبيعة معاملاتهم، مثل:

أ. الاستخدام غير المبرر للشركات الوهمية و / أو الشركات الجاهزة، أو شركة واجهة، أو كيانات اعتبارية فيها هيكلية ملكية عبر أسهم اسمية أو أسهم لحاملها، أو سيطرة من خلال مدراء اسميين أو مدراء من الشركات، أو أشخاص اعتباريين أو ترتيبات قانونية، أو تقسيم تأسيس الشركة وإدارة الأصول في بلدان مختلفة، كل ذلك دون أي مبرر ضريبي قانوني أو شرعي أو تجاري أو اقتصادي أو أي سبب آخر.

ب. الاستخدام غير المبرر للترتيبات غير الرسمية مثل العائلة أو الشركاء المقربين الذين يعملون كمساهمين اسميين أو مدراء اسميين.

ج. تعقيدات غير عادية في هيكلية السيطرة أو الملكية بدون تفسير واضح، حيث لا تتوافق ظروف أو هيكليات أو مواقع جغرافية أو أنشطة دولية أو عوامل أخرى مع فهم المحاسبين لأعمال العميل والغرض الاقتصادي منها.

هـ- الشركات العميلة التي تدير جزءا كبيرا من أعمالها في أو لديها شركات تابعة رئيسية في دول قد تشكل مخاطر جغرافية أعلى.

و- عملاء هم من فئة المؤسسات التي يتكثف فيها استخدام النقد (و / أو ما يعادل النقد). عندما يخضع هؤلاء العملاء أنفسهم لمجموعة كاملة من متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتنظيماته بما يتفق مع توصيات مجموعة العمل المالي (الفاتف)، فإن ذلك سيساعد على التخفيف من المخاطر. قد تشمل هذه، على سبيل المثال:

أ. شركات خدمات تحويل الأموال أو القيمة (مثل دور تحويل الأموال، ومحلات الصرافة، و ووكلاء تحويل الأموال، وتجار الأوراق النقدية أو اي شركات أخرى تقدم تسهيلات تحويل الأموال) ؛

ب. المشغلون والوسطاء وغيرهم ممن يقدمون خدمات في الأصول الافتراضية ؛

ج. الكازينوهات ودور المراهنات وغيرها من المؤسسات والأنشطة ذات الصلة بالميسر؛

د. تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة

ز- الشركات التي قد لا تستخدم عادة النقد بكثافة ولكن يبدو أن لديها مبالغ نقدية كبيرة.

© 2019 | مجموعة العمل المالي

ح- منظمات غير هادفة للربح أو منظمات خيرية تشارك في معاملات لا يبدو منها أي غرض اقتصادي منطقي أو يبدو أنه لا توجد صلة بين النشاط المعلن للمنظمة والأطراف الأخرى في المعاملة.

ط- عملاء يستخدمون وسطاء ماليين أو مؤسسات مالية أو أعمال ومهن غير مالية محددة لا تخضع لقوانين وتدابير مناسبة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولا تخضع للإشراف الكافي من قبل السلطات المختصة أو المنظمات ذاتية التنظيم.

ي- عملاء يبدو أنهم يتصرفون بناء على تعليمات شخص آخر دون إفصاح عنه.

ك- عملاء يبدو أنهم يتجنبون الاجتماعات وجها لوجه بشكل نشط وغير مفهوم أو يقدمون تعليمات بشكل متقطع دون أسباب مشروعة وهم يراوغون أو يصعب التواصل معهم، في حين لا يكون ذلك متوقعا عادة.

ل- عملاء يطلبون إتمام المعاملات في أطر زمنية ضيقة أو متسارعة بشكل غير عادي وبدون تفسير معقول لتسريع المعاملة، مما يجعل من الصعب أو المستحيل على المحاسبين إجراء تقييم مناسب للمخاطر.

م- عملاء سبقت إدانتهم بجرائم تولّد المتحصلات، يعطون تعليمان للمحاسبين (الذين بدورهم لديهم معرفة بهذه الإدانات) للقيام بأنشطة محددة نيابة عنهم.

ن- عملاء ليس لديهم عنوان، أو لديهم عناوين متعددة دون أسباب مشروعة.

س- عملاء لديهم أموال غير متناسبة بشكل واضح وغير مفهوم مع ظروفهم (مثل سنهم أو دخلهم أو مهنتهم أو ثروتهم).

ع- عملاء يغيرون تعليمات التصفية أو التنفيذ دون تفسير مناسب.

ف- عملاء يغيرون وسائل الدفع الخاصة بهم لمعاملة ما في اللحظة الأخيرة وبدون مبرر (أو مع مبرر مشبوه)، أو عندما يكون هناك نقص غير مبرر في المعلومات أو نفص في شفافية المعاملة. يمتد هذا الخطر إلى الحالات التي يتم فيها إجراء تغييرات في اللحظة الأخيرة لتمكين دفع الأموال من / إلى طرف ثالث.

ص- العملاء الذين يصرون ، دون مبرر أو تفسير كاف ، على أن تتم المعاملات بشكل حصري أو رئيسي من خلال استخدام الأصول الافتراضية لغرض الحفاظ على سرية هويتهم.

ق- عملاء يعرضون دفع مستويات عالية بشكل غير عادي من الرسوم مقابل خدمات لا تتطلب عادة مثل هذه الرسوم. ولكن لا ينبغي اعتبار ترتيبات الرسوم المناسبة والمقبولة بحسن نية بمثابة عامل مخاطر عندما يحصل المحاسبون على علاوة كبيرة مقابل تقديم خدماتهم.

ر- في حال وجود عدد كبير مستغرب من الأصول أو إجراء معاملات ضخمة غير مألوفة لهذا المستوى من العملاء مقارنة بعملاء يمتلكون ملفاً شخصياً مماثلاً، قد يكون على المحاسب تغيير تقييمه لهذا العميل الذي لم يكن يعتبره من فئة المخاطر المرتفعة لكي يصنفه ضمن فئة المخاطر الأعلى.

ش- عندما تكون هناك معاملات معينة أو هيكليات أو موقع جغرافي أو أنشطة دولية أو عوامل أخرى لا تتوافق مع فهم المحاسب لأعمال العميل أو وضعه الاقتصادي.

ت- تشمل قاعدة عملاء المحاسب المجالات أو القطاعات التي تنتشر فيها فرص غسل الأموال وتمويل الإرهاب

© 2019 | مجموعة العمل المالي

بشكل خاص.

ث- عملاء يشتبه في تورطهم في أنشطة تزوير من خلال استخدام قروض مزيفة وفواتير مزورة وتسميات مضلّلة.

خ- إن نقل مقر شركة إلى دولة أخرى دون أي نشاط اقتصادي حقيقي في الدولة الوجهة يطرح خطر إنشاء شركات وهمية قد تستخدم لإخفاء المستفيدين الحقيقيين.

ذ- تختلف العلاقة بين أعداد / هيكلية الموظفين وطبيعة العمل عن المعيار المتبع في القطاع (على سبيل المثال، معدل دوران الشركة مرتفع بشكل غير معقول بالنظر إلى عدد الموظفين والأصول المستخدمة مقارنة بمؤسسات مماثلة).

ض- نشاط مفاجئ من عميل كان غير نشط سابقا دون أي تفسير واضح.

أأ- عملاء يطلقون أو يطورون مؤسسة ذات ملف تعريف غير متوقع أو دورات عمل أو عملاء غير طبيعيين ويدخلون في أسواق جديدة / ناشئة. لا يتعين على الجريمة المنظمة عموما زيادة رأس المال / الديون، وغالبا ما يجعلها ذلك تدخل قبل غيرها إلى الأسواق الجديدة، خاصة حين تستخدم هذه السوق النقد والتجزئة بشكل مكثف.

بب- مؤشرات بأن العميل لا يرغب في الحصول على الموافقات الحكومية اللازمة ولا يرغب في تقديم الملفات المطلوبة للهيئات حكومية، إلخ.

تت- سبب اختيار العميل للمحاسب غير واضح، نظرا لحجم الشركة أو موقعها أو تخصصها.

ثث- تغيير متكرر أو غير مبرر للمستشار (المستشارين) المحترف الذي يعمل معه العميل أو أعضاء الإدارة.

جج- يتردد العميل في تقديم جميع المعلومات ذات الصلة أو يمتلك المحاسبون أسباب معقولة للاشتباه في أن المعلومات المقدمة غير صحيحة أو غير كافية.

حح- عملاء يسعون للحصول على حقوق المقيمين أو الجنسية في الدولة التي تأسس فيها مكتب المحاسبة مقابل تحويلات رأس المال أو شراء العقارات أو السندات الحكومية أو الاستثمار في كيانات هي من الشركات.

74. قد يكون العملاء المشار إليهم أعلاه أفرادا يحاولون، على سبيل المثال، إخفاء مصالحهم وأصولهم التجارية أو قد يكون العملاء ممثلين للإدارة العليا للشركة ويحاولون، على سبيل المثال، إخفاء هيكلية الملكية.

مخاطر المعاملات / الخدمات وقنوات التسليم المرتبطة بها

75. قد تشمل الخدمات التي قد يقدمها المحاسبون والتي (في بعض الظروف) قد تستخدم لمساعدة غاسلي الأموال ما يلي:

أ- استخدام حسابات العملاء المجمعة أو الحفظ الآمن لأموال العملاء أو أصولهم دون مبرر.

© 2019 | مجموعة العمل المالي

ب- الحالات التي قد يساء فيها استخدام المشورة بشأن إنشاء الترتيبات القانونية لإخفاء الملكية أو الغرض الاقتصادي الحقيقي (بما في ذلك إنشاء الصناديق الاستئمانية أو الشركات أو تغيير الاسم / مقر الشركة أو إنشاء هيكليات مجموعة معقدة). قد يشمل ذلك إسداء المشورة حول صندوق استئماني تقديري يمنح الأمين سلطة تقديرية لتسمية فئة من المستفيدين لا تشمل المستفيد الفعلي (مثل تحديد مؤسسة خيرية باعتبارها المستفيد التقديري الوحيد في البداية بهدف إضافة المستفيدين الحقيقيين في مرحلة لاحقة). وقد يشمل أيضا الحالات التي يتم فيها إنشاء صندوق استئماني لغرض إدارة الأسهم في شركة بقصد زيادة صعوبة تحديد المستفيدين من الأصول التي يديرها الصندوق الاستئماني.

ج- في حالة الصندوق الاستئماني المباشر، وجود طبيعة غير مبررة لفئات من المستفيدين والذين يتصرفون كأوصياء لهذا الصندوق (حيث يكون هناك ما يبرر التفسير).

د- الخدمات التي قد يمثل فيها المحاسبون في الممارسة العملية أو يؤكدون مكانة العميل وسمعته ومصداقيته لأطراف ثالثة، دون معرفة متناسبة بشؤون العميل.

هـ- الخدمات القادرة على إخفاء ملكية المستفيد الحقيقي عن الجهات المختصة.

و- الخدمات التي يطلبها العميل من المحاسب حيث لا يكون لدى المحاسب أي خبرة فيها، إلا إذا أحال المحاسب الطلب إلى محترف مدرب بشكل مناسب للحصول على المشورة.

ز- التحويلات البرقية غير النقدية من خلال استخدام العديد من التحويلات بين الشركات داخل المجموعة لإخفاء مسار التدقيق.

ح- الخدمات التي تعتمد بشكل كبير على التقنيات الجديدة (على سبيل المثال فيما يتعلق بعروض العملات الأولية أو الأصول الافتراضية) التي قد تكون لها نقاط ضعف كامنة يتم استغلالها من قبل المجرمين، وخاصة تلك التي لا تخضع للتنظيم في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ط- نقل العقارات أو غيرها من السلع أو الأصول ذات القيمة العالية بين الأطراف خلال فترة زمنية قصيرة على نحو غير معتاد لمعاملات مماثلة دون سبب قانوني أو ضريبي أو تجاري أو اقتصادي أو أي سبب شرعي واضح.

ي- المعاملات التي يكون فيها من الواضح للمحاسب أنه لا يوجد اعتبار كاف، حيث لا يقدم العميل أسباباً مشروعة للمعاملة.

ك- الترتيبات الإدارية المتعلقة بالتركات التي يكون فيها المتوفى معروفاً لدى المحاسب بأنه شخص أدين بارتكاب جرائم مولدة للعائدات.

ل- الخدمات التي أغفلت عمداً، أو تعتمد على، عدم الكشف عن هوية العميل أو المشاركين الآخرين، أكثر مما هو معتاد في ظل الظروف وخبرة المحاسب.

م- استخدام الأصول الافتراضية وغيرها من وسائل الدفع المجهولة ونقل الثروة ضمن المعاملة دون سبب قانوني أو ضريبي أو تجاري أو اقتصادي أو أي سبب مشروع آخر.

© 2019 | مجموعة العمل المالي

ن- المعاملات التي تستخدم وسائل دفع غير معتادة (مثل المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة).

س- تأجيل الدفع مقابل أصل أو خدمة تم تقديمها فوراً إلى تاريخ بعيد عن الوقت الذي يتوقع فيه عادة أن يتم الدفع، دون ضمانات مناسبة بأنه سيتم الدفع.

ع- وضع شروط / بنود غير مبررة في الترتيبات الائتمانية التي لا تعكس الوضع التجاري بين الطرفين وقد تتطلب من المحاسبين أن يكونوا على دراية بالمخاطر. قد تشمل الترتيبات التي قد يساء استخدامها بهذه الطريقة فترات إطفاء قصيرة / طويلة على نحو غير عادي، أو أسعار فائدة أعلى / أقل ماديا من أسعار السوق، أو الإلغاءات المتكررة غير المبررة للسندات الإذنية / الرهون العقارية أو غيرها من صكوك الضمان قبل تاريخ الاستحقاق المتفق عليه في البداية.

ف- عمليات نقل البضائع التي يصعب تقييمها بطبيعتها (مثل المجوهرات والأحجار الكريمة والمواد الفنية أو التحف والأصول الافتراضية)، حيث لا يكون ذلك شائعا بالنسبة لنوع العملاء أو المعاملة أو ضمن سياق العمل المعتاد للمحاسب مثل التحويل إلى كيان مؤسسي، أو بشكل عام دون أي تفسير مناسب.

ص- رأس المال المتعاقب أو المساهمات الأخرى خلال فترة زمنية قصيرة لنفس الشركة دون سبب قانوني أو ضريبي أو تجاري أو اقتصادي أو أي سبب مشروع واضح.

ق- عمليات الاستحواذ على الشركات قيد التصفية دون سبب قانوني أو ضريبي أو تجاري أو اقتصادي أو أي سبب مشروع واضح.

ر- سلطة التمثيل الممنوحة في ظروف غير عادية (على سبيل المثال عندما يتم منحها بشكل لا رجعة فيه أو فيما يتعلق بأصول محددة) والأسباب المعلنة لهذه الشروط غير واضحة أو غير منطقية.

ش- المعاملات التي تنطوي على أشخاص مرتبطين ارتباطاً وثيقاً والتي يقدم العميل و / أو مستشاروه الماليون بشأنها تفسيرات غير متسقة أو غير منطقية، وبالتالي يكونون غير راغبين أو غير قادرين على تفسيرها بالرجوع إلى سبب قانوني أو ضريبي أو تجاري أو اقتصادي أو أي سبب مشروع آخر.

ت- الحالات التي يتم فيها استخدام وكيل اسمي (على سبيل المثال، يتم تسمية صديق أو أحد أفراد الأسرة كمالك للممتلكات/الأصول حيث يكون من الواضح أن الصديق أو أحد أفراد الأسرة يتلقى تعليمات من المستفيد الحقيقي) دون سبب قانوني أو ضريبي أو تجاري أو اقتصادي أو أي سبب مشروع آخر.

ث- الدفعات المستلمة من أطراف ثالثة غير مرتبطة أو غير معروفة ودفعات الرسوم نقدا حيث لن تكون هذه طريقة دفع نموذجية.

خ- المعاملات أو الخدمات التجارية أو الخاصة أو العقارية التي يقوم بها العميل دون أسباب تجارية أو اقتصادية أو ضريبية أو عائلية مشروعة أو أسباب قانونية واضحة.

ذ- وجود شكوك بشأن المعاملات الاحتيالية، أو المعاملات التي يتم حسابها بشكل غير صحيح. قد تشمل:

أ. زيادة أو إنقاص قيمة فواتير السلع / الخدمات.

ب. فواتير متعددة لنفس السلع / الخدمات.

© 2019 | مجموعة العمل المالي

ج. السلع / الخدمات الموصوفة بشكل خاطئ – شحنات فائضة أو ناقصة (مثل الإدخالات الزائفة على سندات الشحن).

د. تجارة متعددة للسلع / الخدمات.

76. فيما يتعلق بمجالات المخاطر المحددة أعلاه، قد ينظر المحاسبون أيضا في أمثلة عوامل خطر الاحتيال المدرجة في المعيار الدولي للتدقيق 240: مسؤوليات المدقق المتعلقة بالاحتيال في تدقيق البيانات المالية (ISA 240) وأمثلة الظروف والأحداث التي قد تشير إلى مخاطر التحريف الجوهرية في المعيار الدولي للتدقيق 315: تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهرية من خلال فهم المنشأة وبيئتها (ISA315). حتى في حالة عدم قيام المحاسب بإجراء تدقيق، يوفر المعيار ISA 240 والمعيار ISA 315 قوائم مفيدة للتهديدات الإضافية.

المتغيرات التي قد تؤثر على النهج القائم على المخاطر وعلى المخاطر

77. وفي حين ينبغي على جميع المحاسبين اتباع معايير صارمة للعناية الواجبة من أجل تجنب المُراجَحة التنظيمية، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للاختلافات في الممارسات والحجم والنطاق والخبرة بين المحاسبين، فضلاً عن طبيعة العملاء الذين يخدمونهم. نتيجة لذلك، ينبغي إيلاء الاعتبار لهذه العوامل عند وضع نهج قائم على المخاطر يتوافق مع الالتزامات الحالية للمحاسبين.

78. وينبغي أيضاً إيلاء الاعتبار للموارد التي يمكن تخصيصها بشكل معقول لتنفيذ وإدارة النهج القائم على المخاطر الذي تم تطويره على النحو المناسب. فعلى سبيل المثال، لا يتوقع من الممارس المنفرد أن يخصص مستوى مكافئا من الموارد كشركة كبيرة؛ وبدلا من ذلك، يتوقع من الممارس المنفرد أن يضع نظماً وضوابط مناسبة ونهجاً قائماً على المخاطر يتناسب مع نطاق وطبيعة ممارسة الممارس وعملائه. لا يمكن عموما أن يتوقع من الشركات الصغيرة التي تخدم في الغالب عملاء محليين ومنخفضي المخاطر أن تكرس قدرا كبيرا من وقت كبار الموظفين لإجراء تقييمات المخاطر. وفي مثل هذه الحالات، قد يكون من المعقول أكثر أن يعتمد الممارسون المنفردون على السجلات والمعلومات المتاحة للجمهور التي يقدمها العميل لتقييم المخاطر أكثر مما هو عليه بالنسبة لشركة كبيرة لديها قاعدة عملاء متنوعة ذات مستويات مخاطر مختلفة. ومع ذلك، عندما يكون المصدر سجلا عاما، أو العميل، فهناك دائما خطر محتمل في صحة المعلومات. قد يعتبر المجرمون الممارسين المنفردين والشركات الصغيرة هدفا لغاسلي الأموال أكثر من شركات المحاماة الكبيرة. ويُطلب من المحاسبين في العديد من الولايات القضائية والممارسات إجراء تقييم للمخاطر العامة لممارستهم، ولجميع العملاء الجدد والعملاء الحاليين المشاركين في معاملات محددة لمرة واحدة. يجب أن يتم التركيز على اتباع النهج القائم على المخاطر.

79. أحد العوامل المهمة التي يجب مراعاتها هو ما إذا كان العميل والعمل المقترح غير عاديين أو محفوفين بالمخاطر أو مشبوهين بالنسبة للمحاسب. يجب دائما مراعاة هذا العامل في سياق ممارسة المحاسب، وكذلك الالتزامات القانونية والمهنية والأخلاقية في الولاية (الولايات) القضائية ذات الصلة. بالتالي، قد تأخذ منهجية النهج القائم على المخاطر الخاصة بالمحاسب في الاعتبار متغيرات المخاطر الخاصة بعميل معين أو نوع معين من العمل. تماشياً مع النهج القائم على المخاطر والتناسب، قد يؤدي وجود متغير واحد أو أكثر من هذه المتغيرات إلى استنتاج المحاسب بوجود ما يبرر العناية الواجبة المعززة والمتابعة، أو على عكس ذلك، يمكن خفض أو تعديل أو تبسيط

© 2019 | مجموعة العمل المالي

العناية الواجبة والمتابعة القياسية. عند خفض أو تعديل أو تبسيط العناية الواجبة، يجب على المحاسبين دائما الالتزام بالحد الأدنى من المتطلبات على النحو المنصوص عليه في التشريعات الوطنية. قد تزيد هذه المتغيرات أو تقلل من المخاطر المتوقعة التي يشكلها عميل معين أو نوع معين من العمل. وفي حين أن وجود العوامل المحددة المشار إليها في الفقرات 71-76 قد يميل إلى زيادة المخاطر، فإن هناك متغيرات عامة تتعلق بالعميل/المشاركة التي قد تزيد أو تقلل من هذه المخاطر.

80. أمثلة على العوامل التي قد تزيد من المخاطر:

أ. الحاجة إلى مساعدة ملحة غير مبررة.

ب. تطور غير عادي للعميل، بما في ذلك تعقيد بيئة التحكم.

ج. تطور غير عادي للمعاملة / المخطط.

د. عدم انتظام علاقة العميل أو مدتها. قد تشكل الارتباطات لمرة واحدة التي تنطوي على اتصال محدود بالعميل طوال العلاقة مخاطر أعلى.

81. أمثلة على العوامل التي قد تقلل من المخاطر هي:

أ. إشراك المؤسسات المالية الخاضعة للتنظيم الكافي أو غيرهم من أصحاب المهن في الأعمال والمهن غير المالية المحددة.

ب. موقع بلد مماثل للمحاسبين والعميل.

ج. دور أو إشراف جهة تنظيمية أو عدة جهات تنظيمية.

د. انتظام أو مدة العلاقة مع العميل. قد تشكل العلاقات طويلة الأمد التي تنطوي على اتصال متكرر بالعميل وسهولة تدفق المعلومات طوال العلاقة مخاطر أقل.

هـ. الشركات الخاصة التي تتسم بالشفافية والمعروفة في المجال العام.

و. إلمام المحاسب ببلد معين، بما في ذلك المعرفة والامتثال للقوانين واللوائح المحلية بالإضافة إلى هيكل ومدى الرقابة التنظيمية.

توثيق تقييمات المخاطر

82. ينبغي أن يفهم المحاسبون دائماً مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي يتعرضون لها (المرتبطة بالعملاء أو الدول أو المناطق الجغرافية أو الخدمات أو المعاملات أو قنوات التسليم). وينبغي أن يوثقوا تلك التقييمات لكي يتمكنوا من إثبات أساسها وممارسة العناية المهنية الواجبة واستخدام الحكم الجيد المقنع. ومع ذلك، قد تقرر السلطات المختصة أو الهيئات ذات التنظيم أن تقييمات المخاطر الموثقة الفردية ليست مطلوبة، إذا تم تحديد المخاطر المحددة الكامنة في القطاع وفهمها بوضوح.

83. وقد يفشل المحاسبون في الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، على سبيل

© 2019 | مجموعة العمل المالي

المثال من خلال الاعتماد كليا على قائمة مرجعية لتقييم المخاطر حيثما توجد مؤشرات واضحة أخرى على نشاط غير مشروع محتمل. أصبح استكمال تقييمات المخاطر بطريقة شاملة وفعالة من حيث الوقت أكثر أهمية.

84. يمكن تقييم كل من هذه المخاطر باستخدام مؤشرات مثل المخاطر المنخفضة و / أو المخاطر المتوسطة و/ أو المخاطر العالية. وينبغي إدراج شرح موجز لأسباب كل إسناد وتحديد تقييم شامل للمخاطر. يجب بعد ذلك تحديد خطة عمل (إذا لزم الأمر) مرفقة بالتقييم وتأريخها. وعند تقييم ملف مخاطر للعميل في هذه المرحلة، يجب الإشارة إلى قوائم الجزاءات المالية المستهدفة ذات الصلة للتأكد من عدم إدراج العميل أو المستفيد الحقيقي في أي منها.

85. لا ينبغي إجراء تقييم للمخاطر من هذا النوع لكل عميل وخدمة محددة على أساس فردي فحسب، بل أيضا لتقييم المخاطر وتوثيقها على نطاق الشركة، وللحفاظ على تحديث تقييم المخاطر من خلال مراقبة العلاقة مع العميل. يجب أن يكون التقييم الكتابي للمخاطر متاحا لجميع أصحاب المهن الذين يتعين عليهم أداء واجبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تخفيف المخاطر

86. يجب أن يكون لدى المحاسبين سياسات وضوابط وإجراءات تمكنهم من إدارة المخاطر المحددة (أو التي حددها البلد) والحدّ منها. وينبغي أن يقوموا بمتابعة تنفيذ تلك الضوابط وتعزيزها أو تحسينها في حال تبين لهم أن هذه الضوابط ضعيفة أو غير فعالة. يجب أن تتم الموافقة على السياسات والضوابط والإجراءات من قبل الإدارة العليا، وأن تكون التدابير المتخذة لإدارة المخاطر والحدّ منها (سواء أعلى أو أدنى) متسقة مع المتطلبات الوطنية ومع توجيهات السلطات والجهات الرقابية المختصة. قد تشمل التدابير والضوابط ما يلي:

أ. تدريب عام على أساليب غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمخاطر المتعلقة بالمحاسبين.

ب. تدريب مستهدف لزيادة وعي المحاسبين الذين يقدمون أنشطة محددة للعملاء ذوي المخاطر العالية أو للمحاسبين الذين يقومون بأعمال عالية المخاطر.

ج. عناية واجبة إضافية أو مستهدفة على نحو ملائم، أو عناية واجبة معززة للعملاء / الظروف ذات المخاطر العالية التي تركز على توفير فهم أفضل للمصدر المحتمل للمخاطر والحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة حول كيفية الاستمرار (إذا كان من الممكن الاستمرار في المعاملة / علاقة العمل). ويمكن أن يشمل ذلك التدريب على كيفية التأكد من مصدر الثروة ومعلومات المستفيد الحقيقي وإثباتها وتسجيلها إذا لزم الأمر.

د. المراجعة الدورية للخدمات التي يقدمها المحاسب، والتقييم الدوري لإطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المطبق على المحاسب وإجراءات المحاسب الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لتحديد ما إذا كانت مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب قد ارتفعت.

هـ. مراجعة علاقات العملاء من وقت لآخر لتحديد ما إذا كانت مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب قد ارتفعت.

© 2019 | مجموعة العمل المالي

العناية الواجبة الأولية والمستمرة (التوصيتين 10 و22)

87. ينبغي على المحاسبين إعداد إجراءات العناية الواجبة ليتمكنوا من تحديد الهوية الحقيقية لكل عميل بدرجة معقولة من اليقين، ومعرفة نوع العمل والمعاملات التي من المحتمل أن يقوم بها العميل بدرجة مناسبة من الثقة. يجب أن يكون لدى المحاسبين إجراءات لأجل:

أ. تحديد هوية العميل والتحقق منها باستخدام مستندات أو بيانات أو معلومات من مصادر موثوقة ومستقلة.

ب. تحديد هوية المستفيد الحقيقي، واتخاذ تدابير معقولة للتحقق من هويته، على نحو يكون معه المحاسبون مطمئنون إلى أنهم يعرفون المستفيد الحقيقي. ينبغي أن يتضمن ذلك فهم المحاسبين لهيكل الملكية والسيطرة للعميل، كما هو موضح في الخانة أدناه:

الخانة 3. التزامات المعلومات المتعلقة بالمستفيد الحقيقي (انظر التوصية 10 والتوصية 22 والمذكرة التفسيرية للتوصية 10)

تحدد التوصية 10 الحالات التي سيطلب فيها من المحاسبين اتخاذ خطوات لتحديد هوية المستفيد الحقيقي والتحقق منها، بما في ذلك عندما يكون هناك اشتباه في غسل الأموال/تمويل الإرهاب، أو عند إقامة علاقات عمل، أو عندما تكون هناك شكوك حول صحة المعلومات المقدمة سابقا. تشير المذكرة التفسيرية للتوصية 10 إلى أن الغرض من هذا الشرط ذو شقين: أولا، منع الاستخدام غير القانوني للأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية، من خلال فهم كافٍ يسمح بتقييم صحيح لمخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب المحتملة المرتبطة بعلاقة العمل. وثانيا، اتخاذ الخطوات المناسبة لتخفيف هذه المخاطر. وينبغي على المحاسبين مراعاة هذه الأهداف عند تقييم الخطوات المعقولة التي ينبغي اتخاذها للتحقق من المستفيد الحقيقي، بما يتناسب مع مستوى المخاطر. يجب على المحاسبين أيضا مراعاة المعيار 10.5 و10.8-10.12 من منهجية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام 2013.

في بداية تحديد المستفيد الحقيقي، يجب اتخاذ الخطوات لتحديد كيفية تحديد العميل المباشر. يمكن للمحاسبين التحقق من هوية العميل من خلال، على سبيل المثال، مقابلة العميل شخصيا ثم التحقق من هويته من خلال جواز سفر / بطاقة هوية ووثائق تؤكد عنوانه. يمكن للمحاسبين التحقق من هوية العميل على أساس الوثائق أو المعلومات التي تم الحصول عليها من مصادر موثوقة ومتاحة للجمهور (مستقلة عن العميل).

وتزيد الحالة صعوبة عندما يكون هناك مستفيد حقيقي ليس هو العميل المباشر (كما في حالة الشركات والكيانات الأخرى). في مثل هذا السيناريو، يجب اتخاذ خطوات معقولة حتى يطمئن المحاسب من هوية المستفيد الحقيقي ويتخذ تدابير معقولة للتحقق من هويته. ومن المحتمل

© 2019 | مجموعة العمل المالي

أن يتطلب ذلك اتخاذ خطوات لفهم ملكية وسيطرة كيان اعتباري منفصل هو العميل، وقد يشمل إجراء عمليات بحث عامة وكذلك طلب البحث المعلومات مباشرة من العميل.

قد يحتاج المحاسبون إلى الحصول على المعلومات التالية عن العميل الذي يعد كيانا قانونيا:

أ. اسم الشركة؛
ب. رقم تسجيل الشركة؛
ج. العنوان المسجل و / أو مكان العمل الرئيسى (إذا كان مختلفا)؛
د. هوية المساهمين ونسبة ملكيتهم؛
ه. أسماء أعضاء مجلس الإدارة أو كبار الأفراد المسؤولين عن عمليات الشركة؛
و. القانون والنظام الذى تخضع له الشركة؛ و
ز. أنواع الأنشطة والمعاملات التى تشارك فيها الشركة.

للتحقق من المعلومات المذكورة أعلاه، قد يستخدم المحاسبون مصادر مثل:

أ) وثائق التأسيس (مثل شهادة التأسيس وعقد التأسيس والنظام الأساسي)؛
ب) تفاصيل من سجلات الشركة؛
ت) اتفاقيات المساهمين أو غيرها من الاتفاقيات بين المساهمين فيما يتعلق بالسيطرة على الشخص الاعتباري؛ و
ث) الحسابات المدققة المقدمة.

يجب على المحاسبين اعتماد نهج قائم على المخاطر للتحقق من المستفيد الحقيقي للكيان. غالبا ما ينبغي استخدام مجموعة من المصادر العامة والسعي للتأكد من العميل المباشر بأن المعلومات من المصادر العامة صحيحة ومحدثة، أو طلب وثائق إضافية تؤكد المستفيد الحقيقي وهيكل الشركة. ولا ينتهي الالتزام بتحديد المستفيد الحقيقي مع تحديد المستوى الأول من الملكية، وإنما يتطلب اتخاذ خطوات معقولة لتحديد المستفيد الحقيقي على كل مستوى من مستويات هيكل الشركة إلى أن يتم تحديد المستفيد الحقيقي النهائي.

ج. فهم، وحسب الاقتضاء، الحصول على معلومات حول غرض وطبيعة علاقة العمل.

د. إجراء العناية الواجبة المستمرة بشأن علاقة العمل. تضمن العناية الواجبة المستمرة أن المستندات أو البيانات أو المعلومات التي تم جمعها في إطار عملية العناية الواجبة محدثة وذات صلة من خلال إجراء مراجعات للسجلات الحالية، لا سيما بالنسبة لفئات العملاء عالية المخاطر. إن اتخاذ تدابير العناية الواجبة المناسبة من شأنه تسهيل تقديم تقارير دقيقة عن العمليات المشبوهة إلى وحدة المعلومات المالية، أو الاستجابة لطلبات الحصول على معلومات من وحدة المعلومات المالية وسلطات إنفاذ القانون.

88. يجب على المحاسبين تصميم سياساتهم وإجراءاتهم بحيث يعالج مستوى العناية الواجبة تجاه العميل

© 2019 | مجموعة العمل المالي

مخاطر استغلالهم في غسل الأموال/تمويل الإرهاب من قبل العميل. وفقا للإطار الوطني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يجب على المحاسبين تصميم مستوى "قياسي" من العناية الواجبة تجاه العملاء ذوي المخاطر العادية، وإجراءات عناية مخفضة أو مبسطة للعملاء ذوي المخاطر المنخفضة. لا تكون تدابير العناية الواجبة المبسطة مقبولة عندما يكون هناك اشتباه في غسل الأموال / تمويل الإرهاب أو عندما تنطبق سيناريوهات محددة عالية المخاطر. يجب تطبيق العناية الواجبة المعززة على العملاء الذين يتم تقييمهم على أنهم يمثلون مخاطر عالية. ويمكن تنفيذ هذه الأنشطة بالتزامن مع الإجراءات العادية لقبول العملاء التي تتبعها الشركات، وينبغي أن تأخذ في الاعتبار متطلبات الدولة المحددة للعناية الواجبة.

89. في السياق العادي لعملهم، يمكن أن يتعرف المحاسبون، أكثر من المستشارين الآخرين، على المزيد من جوانب عملائهم، مثل عمل عملائهم أو مهنتهم و / أو مستواهم ومصدر دخلهم. ومن المرجح أن تساعدهم هذه المعلومات على إعادة تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

90. يعني النهج القائم على المخاطر أنه يجب على المحاسبين أداء مستويات مختلفة من العمل وفقا لمستوى المخاطرة. فعلى سبيل المثال، عندما يكون العميل أو مالك الحصة المسيطرة هو شركة عامة تخضع لمتطلبات الإفصاح التنظيمية، وتكون تلك المعلومات متاحة للجمهور، قد يكون من المناسب إجراء عمليات تفتيش أقل. وفي حالة الصناديق الاستئمانية أو المؤسسات أو الكيانات القانونية المماثلة التي يكون فيها المستفيدون مختلفين عن المالكين القانونيين للكيان، سيكون من الضروري تكوين مستوى معقول من المعرفة والفهم لفئات المستفيدين وطبيعتهم؛ وهويات الموصي أو الأمناء أو الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون سيطرة فعالة؛ والإشارة إلى الغرض من الصندوق الاستئماني. سيحتاج المحاسبون إلى الحصول على مستوى معقول من الطمأنينة بأن الغرض المعلن من قبل الصندوق الاستئماني هو في الواقع غرضه الحقيقي.

91. ينبغي أن تؤدي التغييرات في ملكية العملاء أو سيطرتهم إلى مراجعة أو تكرار إجراءات تحديد هوية العميل والتحقق منها. يمكن تنفيذ ذلك بالتزامن مع أي متطلبات مهنية لاستمرار عمليات العميل.

92. يمكن لمصادر المعلومات العامة أن تساعد في هذه المراجعة المستمرة (التدقيق في المعاملات التي تتم خلال مدة قيام هذه العلاقة). يمكن أن تختلف الإجراءات التي يجب تنفيذها، وفقا لطبيعة الكيان والغرض منه، ومدى اختلاف الملكية الأساسية عن الملكية الظاهرة باستخدام الترتيبات الإسمية والهياكل المعقدة.

93. تتضمن الخانة أدناه قائمة غير حصرية بأمثلة عن العناية الواجبة العادية والمعززة والمبسطة:

© 2019 | مجموعة العمل المالي

الخانة 4. أمثلة على تدابير العناية الواجبة العادية / المبسطة / المعززة (انظر أيضا المذكرة التفسيرية للتوصية 10)

العناية الواجبة العادية

- تحديد هوية العميل والتحقق منها باستخدام مستندات أو بيانات أو معلومات من مصادر موثوقة ومستقلة.
- تحديد هوية المستفيد الحقيقي، واتخاذ تدابير معقولة للتحقق من هويته، على نحو يكون معه المحاسب مطمئنا إلى أنهم يعرف المستفيد الحقيقي. بالنسبة للأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية ينبغي أن يتضمن ذلك فهم المحاسبين لهيكل الملكية والسيطرة للعميل، وفهم مصدر ثروة العميل ومصدر الأموال، عند الاقتضاء.
- فهم الغرض من علاقة العمل وطبيعتها والحصول على معلومات بشأن ذلك.
- بذل العناية الواجبة المستمرة بشان علاقات العمل، والتدقيق في العمليات التي يتم إجراؤها خلال مدة قيام هذه العلاقة لضمان اتساق العمليات التي يتم إجراؤها مع نشاط العمل وملف المخاطر، بما في ذلك معرفة مصدر الثروة والأموال، إذا اقتضى الأمر.

العناية الواجبة المبسطة

- الحد من نطاق أو نوع أو توقيت تدابير العناية الواجبة
- الحصول على عدد أقل من عناصر بيانات تحديد هوية العميل
- تغيير نوع عملية التحقق التي يتم إجراؤها على هوية العميل
- تبسيط عملية التحقق من هوية العميل
- استنتاج الغرض من المعاملات أو طبيعة علاقة العمل القائمة على أساس نوع المعاملة المنفذة أو العلاقة القائمة
- التحقق من هوية العميل والمستفيد الحقيقي بعد إقامة علاقة العمل
- تخفيض وتيرة عمليات تحديث هوية العميل في حالة وجود علاقة عمل
- تقليل درجة ومدى المراقبة المستمرة وتدقيق العمليات

العناية الواجبة المعززة

- الحصول على معلومات إضافية عن العميل (مثل المهنة، وحجم الأصول، والمعلومات المتاحة من خلال قواعد البيانات العامة، والإنترنت، الخ)، وتحديث بيانات تعريف العميل والمستفيد الحقيقي بصورة منتظمة.

© 2019 | مجموعة العمل المالي

- إجراء عمليات بحث إضافية (مثل عمليات البحث على الإنترنت باستخدام مصادر مستقلة ومفتوحة) للتعرف على ملف مخاطر العميل بشكل أفضل (شرط أن تتيح السياسات الداخلية للمحاسبين تجاهل مصادر المستندات أو البيانات أو المعلومات التي تعتبر غير موثوقة).
- الحصول على معلومات إضافية، وحسب الاقتضاء، وثائق ثبوتية، حول طبيعة علاقة العمل.
- الحصول على معلومات حول مصدر الأموال و / أو مصدر ثروة العميل وإثبات ذلك بوضوح من خلال الوثائق المناسبة التي تم الحصول عليها.
- الحصول على معلومات حول أسباب العمليات المتوقعة أو التي تم إجراؤها.
- الحصول على موافقة الإدارة العليا لبدء أو مواصلة في علاقة العمل.
- إجراء مراقبة معززة لعلاقة العمل، من خلال زيادة عدد وتوقيت الضوابط المطبقة، واختيار أنماط المعاملات التي تحتاج إلى المزيد من الفحص والمراجعة.
- إجراء الدفعة الأولى من خلال حساب باسم العميل في أحد البنوك الخاضعة لمعايير واجبة مماثلة.
- تعزيز الوعي بالعملاء والمعاملات ذات المخاطر العالية، عبر جميع الإدارات التي لديها علاقة عمل مع العميل، بما في ذلك إمكانية تعزيز معرفة الفرق المعنية المسؤولة عن العميل.
- قد تشمل العناية الواجبة المعززة أيضا خفض المستوى الحدّي المعيّن للملكية (على سبيل المثال أقل من 25٪)، لضمان الفهم الكامل لهيكل الرقابة للكيان المعني. قد تشمل أيضا النظر إلى أبعد من مجرد حيازات الأسهم العادية، لفهم حقوق التصويت لكل طرف لديه مصلحة في الكيان.

الأشخاص السياسيون ممثلو المخاطر (التوصية 12 والتوصية 22)

94. يجب على المحاسبين اتخاذ تدابير معقولة لتحديد ما إذا كان العميل هو شخص سياسي ممثل للمخاطر أو هو أحد أفراد عائلة الشخص السياسي ممثل المخاطر أو أحد شركائه المقربين. يجب على المحاسبين أيضا الرجوع إلى الدليل الإرشادي لمجموعة العمل المالي لعام 2013 بشأن الأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر للحصول على مزيد من الإرشادات حول كيفية تحديد الأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر.

95. إذا كان العميل أو المستفيد الحقيقي من الأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر أو أحد أفراد عائلة الشخص السياسي ممثل المخاطر أو أحد شركائه المقربين، يجب على المحاسبين تنفيذ الإجراءات الإضافية التالية:

أ. الحصول على موافقة الإدارة العليا لإقامة (أو الاستمرار في العلاقة مع للعملاء الحاليين) مثل علاقات

© 2019 | مجموعة العمل المالي

العمل هذه؛

ب. اتخاذ تدابير معقولة لمعرفة مصدر الثروة ومصدر الأموال[27]؛ و

ج. القيام بالمتابعة المستمرة المعززة لعلاقة العمل.

96. تشمل العوامل ذات الصلة التي ستؤثر على مدى وطبيعة العناية الواجبة الظروف الخاصة بالشخص السياسي ممثل المخاطر، ودور الشخص السياسي ممثل المخاطر في حكومة / وكالة حكومية معينة، وما إذا كان لديه إمكانية الوصول إلى الأموال الرسمية، والبلد الأصلي للشخص السياسي ممثل المخاطر، ونوع العمل الذي يطلب الشخص السياسي من المحاسب أدائه أو تنفيذه (أي الخدمات المطلوبة)، سواء كان الشخص السياسي ممثل المخاطر مقيم محليا أو دوليا، لا سيما بالنظر إلى الخدمات المطلوبة، والتدقيق الذي يخضع له الشخص السياسي ممثل للمخاطر في موطنه.

97. ينبغي النظر في طبيعة الخطر في ضوء جميع الظروف ذات الصلة، مثل:

أ. طبيعة العلاقة بين العميل والشخص السياسي ممثل المخاطر. إذا كان العميل عبارة عن صندوق استئماني أو شركة أو كيان اعتباري، حتى لو لم يكن الشخص السياسي ممثل المخاطر شخصا طبيعيا يمارس سيطرة فعالة، أو كان مجرد مستفيد تقديري لم يتلق أي توزيعات، فقد يؤثر الشخص السياسي ممثل المخاطر مع ذلك على تقييم المخاطر.

ب. طبيعة العميل (على سبيل المثال عندما يكون شركة عامة مدرجة أو كيانا منظما يخضع لمجموعة كاملة من متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتوافق مع توصيات مجموعة العمل المالي، فإن واقع أن العميل يخضع لالتزامات الإبلاغ، على الرغم من أنه عامل مهم، إلا أنه لا ينبغي أن يؤهله تلقائيا بأن يخضع للعناية الواجبة المبسطة).

ج. طبيعة الخدمات المطلوبة. على سبيل المثال، قد توجد مخاطر أقل عندما لا يكون الشخص السياسي ممثل المخاطر هو العميل وإنما مدير عميل يمثل شركة عامة مدرجة أو كيانا منظما ويقوم العميل بشراء عقار للنظر فيه بشكل كاف.

المراقبة المستمرة للعملاء والأنشطة المحددة (التوصية 10 والتوصية 22)

98. لا يتوقع من المحاسبين التدقيق في كل معاملة تتم عبر دفاتر عملائهم، كما يتم تقديم بعض الخدمات المحاسبية لمرة واحدة فقط، دون استمرار العلاقة مع العميل ودون أن يتمكن المحاسب من الوصول إلى دفاتر العميل و / أو السجلات المصرفية. ومع ذلك، فإن العديد من الخدمات المهنية التي يقدمها المحاسبون تضعهم في وضع جيد نسبيا لمواجهة الأنشطة (أو المعاملات) المشبوهة التي يقوم بها عملاؤهم والتعرف عليها من خلال معرفتهم الداخلية بسجلات العميل والعمليات الإدارية لديه والوصول إليها، وكذلك من خلال علاقات العمل الوثيقة مع كبار المديرين والمالكين. ومن شأن استمرار إدارة وتنظيم الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية (مثل الإبلاغ عن الحسابات، وصرف الأصول، وإيداعات الشركات) أن يمكن المحاسبين المعنيين أيضا من فهم أنشطة عملائهم على نحو أفضل.

[27] انظر المذكرة التفسيرية 28.1

© 2019 | مجموعة العمل المالي

99. يجب أن يكون المحاسبون متيقظين للأحداث أو المواقف التي تشير إلى سبب الاشتباه في غسل الأموال/تمويل الإرهاب، وتوظيف خبرتهم المهنية وتقديرهم للاشتباه، عند الاقتضاء. إن الاشتباه من واقع الخبرة المهنية سمة مميزة للعديد من الوظائف والعلاقات المحاسبية المهنية.

100. يجب إجراء المراقبة المستمرة لعلاقة العمل على أساس المخاطر ذات الصلة، للتأكد من أن المحاسبين على دراية بأي تغييرات في هوية العميل وملف تعريف المخاطر الذي تم إنشاؤه عند قبول العميل. ويتطلب ذلك مستوى مناسبا من التدقيق في النشاط أثناء العلاقة، بما في ذلك التحقيق في مصدر الأموال، عند الاقتضاء، للحكم على الاتساق مع السلوك المتوقع استنادا إلى معلومات العناية الواجبة المتراكمة. وكما هو مبين أدناه، قد تؤدي المراقبة المستمرة أيضا إلى تقديم تقارير عن المعاملات المشبوهة.

101. يجب أيضاً على المحاسبين النظر في إعادة تقييم العناية الواجبة على أساس العمل/المهمة التي يطلبها كل عميل. قد يطلب العملاء المعروفون وذوو السمعة الطيبة والقدامى فجأة نوعا جديدا من الخدمة لا يتماشى مع العلاقة السابقة بين العميل والمحاسب، وقد يشير ذاك إلى مستوى أكبر من المخاطر.

102. لا ينبغي على المحاسبين إجراء تحقيقات في عمليات غسل الأموال / تمويل الإرهاب المشتبه بها من تلقاء أنفسهم وإنما تقديم تقرير عن العمليات المشبوهة، أو إذا كان السلوك جسيما، يجب عليهم الاتصال بوحدة المعلومات المالية أو سلطات إنفاذ القانون أو الجهات الرقابية، حسب الاقتضاء، للحصول على التوجيه. ينبغي على المحاسب أن يكون على دراية أنه في نطاق علاقة العمل، يحظر "تنبيه" العميل بوجود اشتباه. كما أن إجراء المزيد من التحقيقات التي لا تدخل ضمن نطاق علاقة العمل، قد تؤدي أيضا إلى خطر تنبيه غاسل الأموال.

103. عند تحديد ما إذا كان النشاط أو المعاملة مشبوهة أم لا، قد يحتاج المحاسبون إلى إجراء استفسارات إضافية (ضمن نطاق العمل العادي أو علاقة العمل) عن العميل أو سجلاته، ويمكن القيام بذلك عادة كجزء من عملية العناية الواجبة من قبل المحاسب. قد تساعد الاستفسارات العادية لإنجاز مهام العملاء على فهم النشاط أو المعاملة وتحديد ما إذا كانت مشبوهة أم لا.

© 2019 | مجموعة العمل المالي

الإبلاغ عن الأنشطة/العمليات المشبوهة، والتنبيه، والضوابط الداخلية، والدول مرتفعة المخاطر (التوصية 23)

104. تحدد التوصية 23 التزامات المحاسبين بشأن الإبلاغ والتنبيه والضوابط الداخلية والدول مرتفعة المخاطر على النحو المبين في التوصيات 20 و21 و18 و19.

الإبلاغ عن العمليات المشبوهة والتنبيه (التوصيات 20 و21 و23)

105. ينبغي على المحاسبين بموجب التوصية 23 الإبلاغ عن العمليات المشبوهة كما هو منصوص عليه في التوصية 20. عندما يفرض متطلب قانوني أو تنظيمي الإبلاغ عن نشاط مشبوه بمجرد تكوين الاشتباه، يجب تقديم التقرير على الفور. لا يخضع متطلب تقديم تقرير عن العمليات المشبوهة للنهج القائم على المخاطر، وإنما يجب تقديم التقرير عند الاقتضاء في البلد المعني.

106. قد يتعين على المحاسبين الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة وعن عمليات مشبوهة محددة. بالتالي قد يقدمون تقارير عن عدد من السيناريوهات، بما في ذلك الهياكل التجارية المشبوهة أو الملفات الإدارية التي ليس لها مبرر اقتصادي مشروع والعمليات المشبوهة، مثل اختلاس الأموال أو الفواتير الزائفة أو شراء الشركة لسلع لا علاقة لها بأعمال الشركة. وكما هو محدد في المذكرة التفسيرية للتوصية 23، إن سعي المحاسبين إلى ثني العميل عن الانخراط في نشاط غير قانوني، لا يرقى إلى مرتبة التنبيه.

107. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن النهج القائم على المخاطر مناسب لغرض تحديد نشاط أو معاملة مشبوهة، عن طريق توجيه موارد إضافية إلى المجالات التي تم تحديدها على أنها أكثر خطورة. ويجوز للسلطات المختصة المعنية أو الهيئات الذاتية التنظيم أن تقدم معلومات إلى المحاسبين، يمكن الاسترشاد بها في نهجهم لتحديد الأنشطة أو العمليات المشبوهة كجزء من النهج القائم على المخاطر. يجب على المحاسب أيضا إجراء تقييم دوري لمدى كفاية نظامه في تحديد النشاط أو العمليات المشبوهة والإبلاغ عنها.

108. ينبغي على المحاسبين مراجعة تدابير العناية الواجبة إذا كان لديهم اشتباه في غسل الأموال /تمويل الإرهاب.

الضوابط الداخلية والامتثال (التوصية 18 والتوصية 23)

109. لضمان نهج فعال قائم على المخاطر، ينبغي على المحاسبين أن تضمين العملية القائمة على المخاطر في الضوابط الداخلية للمؤسسة ويجب أن تكون متناسبة مع حجم المؤسسة وتعقيدها.

<u>الضوابط الداخلية والحوكمة</u>

110. تُعدّ القيادة القوية والتزام الإدارة العليا ومجلس الإدارة (أو أي هيئة تعادلها) في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب جانبا مهما من تطبيق النهج القائم على المخاطر. يجب على الإدارة العليا خلق ثقافة الامتثال، وضمان امتثال الموظفين لسياسات الشركة وإجراءاتها وعملياتها المصممة للحدّ من المخاطر والسيطرة عليها.

111. يجب أن تكون طبيعة ومدى ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك تلبية المتطلبات

© 2019 | مجموعة العمل المالي

القانونية الوطنية، متناسبة مع المخاطر التي تنطوي عليها الخدمات المقدمة. بالإضافة إلى الضوابط الداخلية الأخرى للامتثال، ستشمل طبيعة ومدى ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عددا من الجوانب، مثل:

أ. تعيين فرد أو أفراد على مستوى الإدارة مسؤولين عن إدارة الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛

ب. تصميم السياسات والإجراءات لتركيز الموارد على المخاطر العالية للشركة والمرتبطة بالخدمات والمنتجات والعملاء والمواقع الجغرافية حيث يتواجد/يعمل عملاؤها، وتشمل سياسات وإجراءات وعمليات العناية الواجبة القائمة على المخاطر؛

ج. ضمان وجود ضوابط كافية قبل تقديم خدمات جديدة؛ و

د. ضمان وضع ضوابط كافية لقبول العملاء ذوي المخاطر العالية أو تقديم خدمات عالية المخاطر، مثل الحصول على موافقة الإدارة.

112. يجب تنفيذ السياسات والإجراءات التالية في الشركة والتي تشمل:

أ. إجراء مراجعة منتظمة لسياسات وإجراءات الشركة لضمان تناسبها مع الغرض المقصود؛

ب. إجراء مراجعة منتظمة للامتثال للتحقق من تنفيذ الموظفين لسياسات وإجراءات الشركة بشكل صحيح؛

ج. تزويد الإدارة العليا بتقرير منتظم عن مبادرات الامتثال، وتحديد أوجه القصور في الامتثال، والإجراءات التصحيحية المتخذة، وتقارير العمليات المشبوهة المقدمة؛

د. التخطيط لإجراء التغييرات في الإدارة أو الموظفين أو هيكل الشركة لضمان استمرارية الامتثال؛

هـ. التركيز على تلبية جميع متطلبات حفظ السجلات التنظيمية وإعداد التقارير، والتوصيات المتعلقة بالامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتوفير التحديثات في الوقت المناسب استجابة للتغييرات في اللوائح؛

و. إتاحة تحديد المعاملات التي يجب الإبلاغ عنها في الوقت المناسب وضمان تقديم التقارير المطلوبة بدقة؛

ز. دمج الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الوصف الوظيفي وتقييم أداء الموظفين المناسبين؛

ح. توفير التدريب المناسب لجميع الموظفين المعنيين؛

ط. توفير أنظمة مناسبة لإدارة المخاطر لتحديد ما إذا كان العميل أو العميل المحتمل أو المستفيد الحقيقي هو شخص سياسي ممثل للمخاطر أو شخص يخضع للعقوبات المالية المنطبقة؛

ي. توفير ضوابط كافية للعملاء والخدمات ذات المخاطر العالية، حسب الاقتضاء (مثل العناية الواجبة الإضافية، وإثبات مصدر ثروة وأموال العميل والتصعيد إلى الإدارة العليا، أو المراجعة الإضافية و / أو الاستشارات)؛

ك. زيادة التركيز على عمليات شركة المحاسب/شركة المحاسبة (مثل الخدمات والعملاء والمواقع الجغرافية) الأكثر عرضة لسوء الاستغلال في غسل الأموال/تمويل الإرهاب؛

ل. إجراء المراجعة الدورية لعمليات تقييم المخاطر وإدارتها، مع مراعاة البيئة التي يعمل فيها المحاسب / شركة المحاسبة والخدمات التي يقدمها/تقدمها؛ و

© 2019 | مجموعة العمل المالي

م. توفير وظيفة الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وبرنامج المراجعة، حسب الاقتضاء، بالنظر إلى حجم المنظمة وطبيعة عمل المحاسب.

113. ينبغي على الشركة إجراء تقييم للمخاطر على نطاق الشركة ككل يراعي حجم العمل وطبيعته، والعملاء المعرضين لمخاطر عالية (إن وجدوا)، والخدمات عالية المخاطر (إن وجدت). عند الانتهاء من تقييم المخاطر على نطاق الشركة، يمكن أن تقوم الشركة بتصميم سياساتها وإجراءاتها.

114. ينبغي على المحاسبين النظر في استخدام حلول تعتمد على التكنولوجيا التي أثبتت جدواها في تقليل مخاطر الأخطاء، وكفاءتها في عمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وحيث أن هذه الحلول قد تصبح ميسورة التكلفة وأكثر ملاءمة لاحتياجات المحاسبين مع استمرارها في التطور، فهي تعتبر مهمة بشكل خاص بالنسبة للشركات الصغيرة التي قد تكون أقل قدرة على تخصيص موارد كبيرة من الوقت لهذه الأنشطة.

115. يمكن تبسيط الإجراءات الداخلية بالاستناد إلى حجم الشركة وأنواع الخدمات المقدمة وملف مخاطر العملاء والمخاطر العامة لغسل الأموال/تمويل الإرهاب التي تم تقييمها. على سبيل المثال، بالنسبة للممارسين المنفردين الذين يقدمون خدمات محدودة للعملاء ذوي المخاطر المنخفضة، قد يتم يقتصر قبول العميل على المالكين الوحيدين مع مراعاة أعمالهم ومعرفة العميل وخبرته. وقد تكون مشاركة المالك الوحيد مطلوبة أيضا في الكشف عن الأنشطة المشبوهة المحتملة وتقييمها. بالنسبة للشركات الأكبر حجما، التي تخدم قاعدة عملاء متنوعة وتقدم خدمات متعددة عبر المواقع الجغرافية، قد يكون من الضروري اتخاذ إجراءات أكثر تعقيدا.

الآليات الداخلية لضمان الامتثال

116. ينبغي على المحاسبين (على مستوى الإدارة العليا) مراقبة فعالية الضوابط الداخلية. وإذا حدد المحاسبون أي نقاط ضعف في تلك الضوابط الداخلية، ينبغي تصميم إجراءات محسنة.

117. تعتبر عملية المراجعة المستقلة (داخلية أو خارجية) المنتظمة لمدى الامتثال (على الأقل سنويا) الأداة الأكثر فعالية لمراقبة الضوابط الداخلية. إذا تم إجراء المراجعة داخليا، ينبغي أن يقوم بالمراجعة الموظف الذي لديه معرفة عملية جيدة بإطار الرقابة الداخلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وسياساته وإجراءاته ويكون رفيع المستوى بما يكفي للطعن فيها. يجب ألا يكون الشخص الذي يجري مراجعة مستقلة هو نفس الشخص الذي صمم أو نفذ الضوابط قيد المراجعة. يجب أن تتضمن مراجعة الامتثال مراجعة وثائق العناية الواجبة للتأكد من أن الموظفين يطبقون إجراءات الشركة بشكل صحيح.

118. إذا حددت مراجعة الامتثال مجالات الضعف وقدمت توصيات حول كيفية تحسين السياسات والإجراءات، فيجب على الإدارة العليا مراقبة كيفية تصرف الشركة بناء على تلك التوصيات.

119. يجب على المحاسبين مراجعة / تحديث تقييمات المخاطر على مستوى الشركة بانتظام والتأكد من استمرار استهداف السياسات والإجراءات للمجالات التي تكون فيها مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب أعلى.

© 2019 | مجموعة العمل المالي

التدقيق والتوظيف

120. يجب على المحاسبين النظر في مهارات ومعارف وخبرات الموظفين قبل تعيينهم في دورهم وعلى أساس مستمر.

يجب أن يكون التقييم متناسبا مع دورهم في الشركة ومخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب التي قد يواجهونها. قد يشمل التقييم فحص السجلات الجنائية وعمليات الفحص والمراجعة الأخرى قبل التوظيف مثل التحقق من المراجع الائتمانية ومن الخلفية (على النحو المسموح به بموجب التشريعات الوطنية) لمناصب الموظفين الرئيسية.

التثقيف والتدريب والتوعية

121. بموجب التوصية 18 ينبغي أن توفر شركات المحاسبة/المحاسبون لموظفيهم تدريبا على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبالنسبة للمحاسبين، ولا سيما العاملين في الشركات الصغيرة، قد يساعد هذا التدريب أيضا في زيادة الوعي بالتزامات الرقابة. يعتمد التزام شركة المحاسبة بوضع ضوابط مناسبة بشكل أساسي على كل من التدريب والتوعية. ويتطلب ذلك بذل جهد على نطاق الشركة لتزويد جميع الموظفين المعنيين بمعلومات عامة على الأقل عن قوانين ولوائح وسياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وسياساتها الداخلية.

122. يجب على الشركات توفير التدريب المستهدف لزيادة الوعي من قبل المحاسب الذي يقدم أنشطة محددة للعملاء ذوي المخاطر المرتفعة والمحاسبين الذين يقومون بأعمال ذات مخاطر مرتفعة. تعد دراسات الحالة (القائمة على الحقائق والافتراضيات) طريقة جيدة لتسليط الضوء على اللوائح وتعزيز فهمها. وينبغي أيضا أن يستهدف التدريب الدور الذي يؤديه الفرد في عملية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يمكن أن يشمل ذلك توفير التدريب على كشف الوثائق المزيفة للأشخاص الذين يضطلعون بواجبات تحديد الهوية والتحقق منها، أو التدريب على العلامات الحمراء لأولئك الذين يقومون بتقييم مخاطر العميل / المعاملات والعمليات.

123. تماشياً مع النهج القائم على المخاطر، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لعوامل المخاطر أو الظروف التي تحدث خلال ممارسة المحاسب لعمله. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على السلطات المختصة والهيئات ذاتية التنظيم والهيئات التمثيلية العمل مع المؤسسات التعليمية لضمان معالجة المناهج ذات الصلة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وينبغي أيضا توفير التدريب نفسه للطلاب الذين يخضعون لدورات تدريبية ليصبحوا محاسبين.

124. يجب على الشركات تزويد موظفيها بالتدريب المناسب لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ولضمان الامتثال لهذا المتطلب، يجوز للمحاسبين أن يأخذوا في الاعتبار أي تدريب على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مدرج في متطلبات القبول ومتطلبات التطوير المهني المستمر لموظفيهم المهنيين. كما يجب على الشركات توفير التدريب المناسب لأي موظف معني ليس لديه مؤهل مهني، بمستوى يتناسب مع المهام المسندة إليه، ومدى احتمال تعرضه لأنشطة مشبوهة.

125. ويتيح النهج العام القائم على المخاطر والأساليب المختلفة المتاحة للتدريب والتعليم للمحاسبين المرونة فيما يتعلق بوتيرة هذا التدريب وآليات تقديمه ومحاوره. يجب على المحاسبين مراجعة موظفيهم والموارد المتاحة وتنفيذ برامج تدريبية توفر المعلومات المناسبة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بحيث:

أ. تكون مصممة خصيصا لمهام الموظفين المعنيين (على سبيل المثال التواصل مع العميل أو الإدارة)؛

© 2019 | مجموعة العمل المالي

ب. تكون على مستوى مناسب من التفاصيل (على سبيل المثال النظر في طبيعة الخدمات التي يقدمها المحاسبون)؛

ج. تتم بوتيرة تتناسب مع مستوى المخاطر لنوع العمل الذي يقوم به المحاسبون؛ و

د. يتم اختبارها لتقييم معرفة الموظفين بالمعلومات المقدمة.

الدول مرتفعة المخاطر (التوصية 19 والتوصية 23)

126. تماشيا مع التوصية 19، ينبغي على المحاسبين تطبيق عناية واجبة معززة (انظر أيضا الفقرة 72 أعلاه)، بما يتناسب مع المخاطر، وعلاقات العمل والمعاملات مع العملاء من الدول التي تدعو مجموعة العمل المالي إلى اتخاذ إجراءات بشأنها.

© 2019 | مجموعة العمل المالي

القسم الرابع – إرشادات للجهات الرقابية

127. يخضع المحاسبون بموجب التوصية 28 للتنظيم والرقابة الكافيين لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ينبغي على الجهات الرقابية والهيئات الذاتية التنظيم ضمان تنفيذ المحاسبين لالتزاماتهم بموجب التوصية 1.

نهج الرقابة القائم على المخاطر

128. يعني النهج القائم على المخاطر في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أن التدابير المتخذة للحدّ من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب تتناسب مع المخاطر. يجب على الجهات الرقابية والهيئات الذاتية التنظيم إجراء رقابة أكثر فعالية من خلال تخصيص الموارد للمناطق مرتفعة المخاطر في غسل الأموال / تمويل الإرهاب. وتقتضي التوصية 28 بأن يخضع المحاسبون للتنظيم والإشراف المناسبين لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. على الرغم من أنه من مسؤولية كل دولة ضمان وجود إطار وطني مناسب لتنظيم المحاسبين والإشراف عليهم، إلا أنه ينبغي أن تتمتع الجهات الرقابية والهيئات الذاتية التنظيم ذات الصلة بفهم واضح لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الولاية القضائية ذات الصلة.

دور الجهات الرقابية والهيئات الذاتية التنظيم في الإشراف والمراقبة

129. وفقا للتوصية 28، يمكن للدول أن تعين سلطة مختصة أو هيئة ذاتية التنظيم لضمان خضوع المحاسبين لرقابة فعالة، شريطة أن تضمن هذه الهيئة الذاتية التنظيم امتثال أعضائها لالتزاماتهم بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

130. والهيئة الذاتية التنظيم هي هيئة تمثل مهنة (مثل المحاسبين وأصحاب المهن القانونية وكتاب العدل وغيرهم من أصحاب المهن القانونية المستقلين أو مقدمي خدمات الشركات والصناديق الاستئمانية) يتألف أعضاؤها من أصحاب المهن، ولها دور (إما حصري أو بالاشتراك مع كيانات أخرى) في تنظيم الأشخاص المؤهلين للانضمام والذين يمارسون المهنة، كما تقوم بوظائف إشرافية أو رقابية (على سبيل المثال فرض قواعد لضمان امتثال ممارسي المهنة لمعايير أخلاقية ومعنوية عالية).

131. ينبغي أن تتمتع الجهات الرقابية والهيئات الذاتية التنظيم بالصلاحيات المناسبة لأداء مهامها الرقابية (بما في ذلك سلطات مراقبة وفرض جزاءات فعالة ومتناسبة ورادعة)، وبالموارد المالية والبشرية والتقنية الكافية. وينبغي على الجهات الرقابية والهيئات الذاتية التنظيم تحديد وتيرة وكثافة إجراءاتها الإشرافية أو الرقابية على المحاسبين على أساس فهمهم لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مع مراعاة سمات المحاسبين، ولا سيما تنوعهم وعددهم.

132. ينبغي على الدول أن تضمن امتلاك الجهات الرقابية والهيئات الذاتية التنظيم الموارد نفسها التي تتمتع بها السلطات المختصة لتحديد حالات عدم امتثال أعضائها وفرض العقوبات عليهم.

وينبغي على الدول أيضا أن تضمن أن تكون الهيئات الذاتية التنظيم على دراية جيدة بأهمية الإشراف على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك إجراءات الإنفاذ، حسب الاقتضاء.

© 2019 | مجموعة العمل المالي

133. ينبغي على الدول أن تعالج مخاطر إشراف الهيئات الذاتية التنظيم على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب نتيجة الأهداف المتضاربة المتعلقة بدور الهيئة الذاتية التنظيم في تمثيل أعضائها، مع إلزامها أيضا بالإشراف عليهم. إذا كانت الهيئة الذاتية التنظيم تضم أفرادا خاضعين للرقابة، أو تمثل هؤلاء الأشخاص، لا ينبغي على الأشخاص المعنيين مواصلة المشاركة في مراقبة / الإشراف على ممارستهم / شركتهم لتجنب تضارب المصالح.

134. ينبغي على الجهات الرقابية والهيئات الذاتية التنظيم توزيع مسؤوليات إدارة الأنشطة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بوضوح، بحيث تكون مسؤولة أيضا عن المجالات التنظيمية الأخرى.

فهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

135. ينبغي أن يعكس أيضا الإطار الوطني الذي يسمح للمحاسبين بتطبيق نهج قائم على المخاطر، طبيعة القطاع وتنوعه ونضجه ومستوى مخاطره وكذلك مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالمحاسبين الأفراد.

136. يعد الوصول إلى المعلومات حول مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب أمرا ضروريا لاتباع نهج فعال قائم على المخاطر. ويتعين على الدول اتخاذ الخطوات المناسبة لتحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أساس مستمر من أجل (أ) الإبلاغ عن التغييرات المحتملة في نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدولة، بما في ذلك التغييرات في القوانين واللوائح وغيرها من التدابير؛ (ب) والمساعدة في تخصيص وتحديد أولوية موارد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من قبل السلطات المختصة؛ (ج) إتاحة المعلومات لتقييمات مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي يجريها المحاسبون وتقييم المخاطر الوطنية للولاية القضائية. وينبغي على الدول أن تبقي تقييمات المخاطر محدثة وأن تكون لديها آليات لتوفير المعلومات المناسبة عن النتائج إلى السلطات المختصة والهيئات الذاتية التنظيم والمحاسبين. وفي الحالات التي يكون لدى بعض المحاسبين قدرة محدودة على تحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ينبغي على الدول أن تعمل مع القطاع لفهم مخاطرها.

137. ينبغي على الجهات الرقابية والهيئات الذاتية التنظيم، حسب الاقتضاء، الاستفادة من مجموعة متنوعة من المصادر لتحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب. وقد تشمل هذه، على سبيل المثال لا الحصر، تقييمات المخاطر الوطنية للولاية القضائية، وتقييمات المخاطر فوق الوطنية، والأنماط المحلية أو الدولية، والخبرة الإشرافية، وملاحظات وحدة المعلومات المالية. ويمكن أيضا الحصول على المعلومات الضرورية من خلال تبادل المعلومات المناسبة والتعاون بين الجهات الرقابية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، عندما يكون هناك أكثر من جهة رقابية للقطاعات المختلفة (أصحاب المهن القانونية والمحاسبون ومقدمو خدمات الشركات والصناديق الاستئمانية).

138. يمكن أن تكون هذه المصادر مفيدة أيضا في تحديد مدى قدرة المحاسب على إدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل فعال. وينبغي أن يتم تبادل المعلومات والتعاون بين الجهات الرقابية على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في جميع القطاعات (أصحاب المهن القانونية والمحاسبون ومقدمو خدمات الشركات والصناديق الاستئمانية).

139. قد تنظر السلطات المختصة أيضا في إجراء تقييم مستهدف للمخاطر القطاعية للحصول على فهم أفضل للبيئة المحددة التي يعمل فيها المحاسبون في الدولة وطبيعة الخدمات التي يقدمونها.

© 2019 | مجموعة العمل المالي

140. يجب على الجهات الرقابية والهيئات الذاتية التنظيم فهم مستوى المخاطر الكامنة بما في ذلك طبيعة وتعقيد الخدمات التي يقدمها المحاسب. يجب على الجهات الرقابية والهيئات الذاتية التنظيم أيضا النظر في نوع الخدمات التي يقدمها المحاسب بالإضافة إلى حجمه ونموذج عمله (على سبيل المثال، ما إذا كان ممارسا منفردا)، وترتيبات حوكمة الشركات، والمعلومات المالية والمحاسبية، وقنوات التسليم، وملفات العملاء، والموقع الجغرافي، والدولة حيث يعمل. كما ينبغي على الجهات الرقابية والهيئات الذاتية التنظيم النظر في الضوابط التي يطبقها المحاسبون (مثل نوعية سياسة إدارة المخاطر، وأداء مهام الرقابة الداخلية، ونوعية الرقابة على أي ترتيبات للاستعانة بمصادر خارجية والتعاقد من الباطن).

141. يجب أن تسعى الجهات الرقابية والهيئات الذاتية التنظيم لضمان الإلمام التام من قبل الفئات الخاضعة لإشرافها بالتدابير الرامية إلى تحديد العميل والتحقق منه ومن مصدر ثروته وأمواله عند الاقتضاء والامتثال لها، إلى جانب التدابير المصممة لضمان شفافية المستفيد الحقيقي، حيث أن جميع هذه المسائل تؤثر على العديد من جوانب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

142. ولزيادة فهم مواطن الضعف المرتبطة بالمستفيد الحقيقي، مع التركيز بشكل خاص على إشراك الوسطاء المهنيين، ينبغي على الجهات الرقابية مواكبة الأوراق البحثية والأنماط التي تنشرها الهيئات الدولية.[29] و تشمل المراجع المفيدة التقرير المشترك لمجموعة العمل المالي ومجموعة إجمونت بشأن إخفاء المستفيد الحقيقي الذي تم نشره في يوليو 2018.

143. ينبغي على الجهات الرقابية والهيئات الذاتية التنظيم إجراء مراجعة دورية لتقييمها ملفات تعريف مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب للمحاسبين، بما في ذلك عند حصول تغييرات جوهرية أو تظهر تهديدات جديدة ذات الصلة وإبلاغ هذا التقييم بشكل مناسب إلى أصحاب المهن.

التخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإدارتها

144. ينبغي على الجهات الرقابية والهيئات الذاتية التنظيم اتخاذ تدابير متناسبة للتخفيف من مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب وإدارتها. ينبغي على الجهات الرقابية والهيئات الذاتية التنظيم تحديد وتيرة وشدة هذه التدابير بناء على فهمها لمخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب الكامنة. وينبغي على الجهات الرقابية والهيئات الذاتية التنظيم النظر في سمات المحاسبين، لا سيما عندما يعملون كوسطاء مهنيين، ولا سيما تنوعهم وعددهم. يجب أن يكون هناك فهم واضح لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب: (أ) الموجودة في الدولة؛ و (ب) المرتبطة بنوع المحاسب وعملائه ومنتجاته وخدماته.

145. ينبغي على الجهات الرقابية والهيئات الذاتية التنظيم الأخذ في الاعتبار ملف مخاطر المحاسبين عند تقييم مدى كفاية الضوابط والسياسات والإجراءات الداخلية.

146. ينبغي على الجهات الرقابية والهيئات الذاتية التنظيم تطوير وسائل لتحديد المحاسبين المعرضين أكثر لمخاطر الاستغلال من قبل المجرمين. وينطوي ذلك على النظر في احتمال وقوع مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب وتأثيرها.

© 2019 | مجموعة العمل المالي

147. الاحتمال يعني احتمال حدوث غسل الأموال وتمويل الإرهاب نتيجة للنشاط الذي يقوم به المحاسبون والبيئة التي يعملون فيها. يمكن أيضا أن ترتفع المخاطر أو تقلّ بحسب عوامل أخرى:

أ. مخاطر الخدمة والمنتجات (احتمال استخدام الخدمات أو المنتجات في غسل الأموال وتمويل الإرهاب)؛

ب. مخاطر العملاء (احتمال أن يكون لأموال العملاء أصول إجرامية)؛

ج. طبيعة المعاملات (مثل الوتيرة والحجم والأطراف المقابلة)؛

د. المخاطر الجغرافية (سواء كان المحاسب أو عملاؤه أو المكاتب الأخرى يعملون في مواقع أكثر خطورة؛ و

هـ. وتستند مؤشرات المخاطر الأخرى إلى مجموعة من العوامل الموضوعية والخبرات، مثل العمل الأوسع نطاقا للجهة الرقابية مع المحاسب، فضلا عن المعلومات المتعلقة بتاريخ امتثاله، والشكاوى المتعلقة بالمحاسب أو بشأن جودة ضوابطه الداخلية، والمعلومات الاستخباراتية من سلطات إنفاذ القانون بشأن الاشتباه في تورطه في الجرائم المالية (بما في ذلك التيسير غير المقصود). وقد تشمل هذه العوامل الأخرى المعلومات الواردة من مصادر حكومية/سلطات إنفاذ القانون، أو المبلغين عن المخالفات، أو التقارير الإخبارية السلبية من وسائل الإعلام الموثوقة، ولا سيما تلك المتعلقة بالجرائم الأصلية ذات الصلة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب أو الجرائم المالية.

29 مثل مجموعة العمل المالي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

148. عند اعتماد النهج القائم على المخاطر في إطار الرقابة، قد تنظر الجهات الرقابية في توزيع الكيانات الخاضعة لإشرافها، والتي لديها سمات وملفات تعريف مخاطر مماثلة، ضمن مجموعات لأغراض الإشراف والرقابة. ويمكن أن تشمل أمثلة السمات وملفات المخاطر حجم الأعمال التجارية ونوع العملاء الذين تقدم لهم الخدمات والمناطق الجغرافية للأنشطة. إنشاء مثل هذه المجموعات من شأنه أن يسمح للجهات الرقابية بالحصول على نظرة شاملة على القطاع، بدلا من اتباع نهج تركز فيه على المخاطر الفردية التي تشكلها الشركات. إذا تغير ملف تعريف مخاطر للمحاسب داخل المجموعة، فقد تعيد الجهات الرقابية تقييم النهج الرقابي، والذي قد يشمل إزالة المحاسب من المجموعة.

149. ينبغي على الجهات الرقابية والهيئات الذاتية التنظيم أيضا النظر في مدى التأثير، أي الضرر المحتمل الناجم إذا تم تيسير عمليات غسل الأموال/تمويل الإرهاب من قبل المحاسب أو مجموعة المحاسبين. قد يتسبب عدد قليل من المحاسبين في مستوى ضرر مرتفع. يمكن أن يعتمد ذلك على:

أ. الحجم (أي حجم الأعمال)، وعدد ونوع العملاء، وعدد المرافق، وقيمة المعاملات الخ)؛ و

ب. الروابط أو التعامل مع شركات أخرى (مما قد يؤثر على إمكانية التورط في نشاط "التمويه"، على سبيل المثال

© 2019 | مجموعة العمل المالي

إخفاء مصدر المعاملة بغرض إضفاء الشرعية على الأصل).

150. يجب تحديث تقييم المخاطر من قبل الجهات الرقابية والهيئات الذاتية التنظيم على أساس مستمر. ستساعد نتيجة التقييم في تحديد الموارد التي ستخصصها الجهة الرقابية للإشراف والرقابة على المحاسبين.

151. ينبغي على الجهات الرقابية والهيئات الذاتية التنظيم النظر فيما إذا كان المحاسبون يستوفون المتطلبات الحالية للمشاركة المستمرة في المهنة وكذلك تقييمات الأهلية والكفاءة والملاءمة. ويشمل ذلك ما إذا كان المحاسب يلبي التوقعات المتعلقة بالامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويتم ذلك عند انضمام كيان خاضع للإشراف إلى المهنة، وبعد ذلك على أساس مستمر.

152. إذا اختارت ولاية قضائية تصنيف قطاع بأكمله على أنه عالي المخاطر، يجب عندها التمييز بين فئات المحاسبين بناء على مختلف العوامل، مثل قاعدة عملائهم والدول التي يتعاملون معها وضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعمول بها، الخ.

153. ينبغي على الجهات الرقابية والهيئات الذاتية التنظيم الإقرار بأنه في نظام قائم على المخاطر، لن يعتمد جميع المحاسبين ضوابط مماثلة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأنه في الحالات الفردية التي يكون فيها المحاسب جزءا من معاملة غير قانونية عن غير قصد لا يلغي بالضرورة سلامة ونزاهة ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بالمحاسب. في الوقت نفسه، ينبغي أن يفهم المحاسبون أن النهج القائم على المخاطر المرن لا يعفيهم من تطبيق ضوابط فعالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

154. ينبغي على الجهات الرقابية والهيئات الذاتية التنظيم استخدام النتائج التي توصلوا إليها لمراجعة وتحديث تقييمات مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وعند الاقتضاء، النظر فيما إذا كان نهجهم في الإشراف على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والقواعد والتوجيهات الحالية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لا تزال كافية ومناسبة. وينبغي، كلما كان ذلك مناسبا، وامتثالا لمتطلبات السرية ذات الصلة، إبلاغ المحاسبين بهذه النتائج لتمكينهم من تعزيز نهجهم القائم على المخاطر.

الإشراف على النهج القائم على المخاطر

الترخيص أو التسجيل

155. تقتضي التوصية 28 أن تضمن الدولة خضوع المحاسبين لتدابير تنظيمية وإشرافية لضمان امتثال المهنة لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

156. كما تقتضي التوصية 28 من الجهات الرقابية والهيئات الذاتية التنظيم اتخاذ التدابير اللازمة لمنع المجرمين أو من يرتبطون بهم من أن يتم اعتمادهم مهنيا، أو من أن يحوزوا حصة كبيرة أو مسيطرة، أو أن يكونوا المستفيدين الحقيقيين منها أو يشغلوا وظيفة إدارية في ممارسة محاسبية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تقييم هؤلاء الأشخاص على أساس اختبار "الكفاءة والملاءمة".

© 2019 | مجموعة العمل المالي

157. تعد آلية الترخيص أو التسجيل إحدى وسائل تحديد المحاسبين الذين ينبغي تطبيق التدابير التنظيمية والإشرافية عليهم، بما في ذلك اختبار "الكفاءة والملاءمة". كما أنها تمكن من تحديد عدد المحاسبين لأغراض تقييم وفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدولة، والإجراءات التي ينبغي اتخاذها للتخفيف منها وفقا للتوصية 1.

158. ويوفر الترخيص أو التسجيل للجهات الرقابية أو الهيئات الذاتية التنظيم الوسائل اللازمة لأداء دور "الميسرين" وتولي الأنشطة المحددة في التوصية 22. يجب أن يضمن الترخيص أو التسجيل، أنه عند تأهيل المحاسبين يجب ان يخضعوا للمراقبة للتحقق من مدى امتثالهم لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

159. وينبغي على الجهات الرقابية أو الهيئات الذاتية التنظيم تحديد بفعالية الأفراد والشركات التي ينبغي الإشراف عليها باستخدام معلومات استخباراتية من السلطات المختصة الأخرى (مثل وحدات المعلومات المالية أو سجل الشركات أو هيئة الضرائب)، أو المعلومات الواردة من المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة، أو شكاوى الجمهور، أو المعلومات المفتوحة المصدر من الإعلانات والسجلات التجارية، أو أية مصادر أخرى تشير إلى وجود أفراد أو شركات غير خاضعة للإشراف تقدم الأنشطة المحددة في التوصية 22.

160. وينبغي أن تحدد أطر الترخيص أو التسجيل الأنشطة الخاضعة للترخيص أو التسجيل، وأن تحظر الأفراد أو الشركات غير المرخص لها أو غير المسجلة التي تقدم هذه الأنشطة، وأن تضع تدابير لرفض التراخيص أو التسجيلات ولإزالة "الجهات الفاعلة السيئة".

161. لا يمكن استبدال مصطلح "الترخيص" بمصطلح "التسجيل". حيث أن أنظمة الترخيص تسري عموما على المؤسسات المالية وتفرض الحد الأدنى من المتطلبات الإلزامية بناء على المبادئ الرئيسية بشأن المسائل، مثل رأس المال والحوكمة وتوفير الموارد لإدارة والحدّ من التحوطية، وكذلك مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أساس مستمر. وقد اعتمدت بعض الولايات القضائية أنظمة ترخيص مماثلة للمحاسبين، عموما حيث يقوم المحاسبون بتقديم خدمات الشركات والصناديق الاستئمانية، لتشمل جوانب المتطلبات الاحترازية والسلوكية في إدارة المستوى الأعلى من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تم تحديدها في ذلك القطاع.

162. قد يكون للدولة إطار تسجيل على كامل قطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة، بما في ذلك المحاسبين أو يكون لها إطار تسجيل محدد لكل مكون من مكونات الأعمال والمهن غير المالية المحددة. بشكل عام، تقوم الجهات الرقابية أو الهيئات الذاتية التنظيم بوظيفة التسجيل.

163. ينبغي على الجهات الرقابية أو الهيئات الذاتية التنظيم التأكد من أن متطلبات الترخيص أو التسجيل وعملية التقديم واضحة وموضوعية ومتاحة للجمهور ومطبقة باستمرار. وينبغي أن يكون تحديد الترخيص أو التسجيل موضوعيا وفي الوقت المناسب. ويمكن أن تكون الهيئة الذاتية التنظيم مسؤولة عن الإشراف على مصالح أعضائها وتمثيلها. وإذا كان الأمر كذلك، ينبغي على الهيئة الذاتية التنظيم أن تضمن اتخاذ قرارات التسجيل بشكل منفصل ومستقل عن أنشطتها المتعلقة بتمثيل الأعضاء.

اختبارات الكفاءة والملاءمة

164. يوفر اختبار الكفاءة والملاءمة آلية ممكنة للجهات الرقابة أو الهيئات الذاتية التنظيم لاتخاذ التدابير اللازمة لمنع المجرمين أو من يرتبطون بهم من أن يحوزوا حصة كبيرة أو مسيطرة، أو أن يشغلوا وظيفة إدارية في

© 2019 | مجموعة العمل المالي

ممارسة محاسبية.

165. وفقا للتوصية 28، ينبغي على الجهات الرقابية والهيئات الذاتية التنظيم إثبات نزاهة كل مستفيد حقيقي ومتحكم وفرد يشغل وظيفة إدارية في ممارسة محاسبية. ومع ذلك، قد تستند أيضا القرارات المتعلقة بكفاءة وملاءمة الفرد إلى مجموعة من العوامل المتعلقة بأهلية الفرد ونزاهته وحكمته.

166. في بعض الولايات القضائية، يشكل اختبار "الكفاءة والملاءمة " جزءا أساسيا من تحديد ما إذا كان ينبغي ترخيص مودع الطلب أو تسجيله، وما إذا كان المرخص له أو صاحب التسجيل (بما في ذلك المالكين والمتحكمين، عند الاقتضاء) لا زال يتمتع بالكفاءة والملاءمة للاستمرار في ذلك الدور. يتم التقييم الأولي لكفاءة وملاءمة الفرد من خلال الحصول على معلومات من الفرد والعناصر المؤيدة لتلك المعلومات، ودعمها بمصادر موثوقة مستقلة لتحديد ما إذا كان الفرد يتمتع بالكفاءة والملاءمة لشغل هذا المنصب.

167. تتطلب عملية تحديد الكفاءة والملاءمة عموما من مقدم الطلب استكمال استبيان. ويمكن أن يجمع الاستبيان معلومات عن الهوية الشخصية، وتاريخ الإقامة والعمل، ويطلب من مقدم الطلب الكشف عن أي إدانات أو أحكام معاكسة، بما في ذلك الملاحقات القضائية والإدانات المعلقة ذات الصلة بمقدم الطلب. ينبغي تأكيد عناصر هذه المعلومات لإثبات حسن نية الفرد. ويمكن أن تشمل عمليات التحقق استفسارات عن الفرد لدى سلطات إنفاذ القانون والجهات الرقابية الأخرى، أو في قواعد بيانات البحث الإلكترونية المستقلة. يجب الحفاظ على سرية البيانات الشخصية التي تم جمعها.

168. ينبغي على الجهات الرقابية والهيئات الذاتية التنظيم أيضا أن تضمن بشكل مستمر أن من يحوزوا حصة كبيرة أو مسيطرة، أو يكونوا المستفيدين الحقيقيين منها أو يشغلوا وظيفة إدارية، يتمتعون بالكفاءة والملاءمة. يجب تطبيق اختبار "الكفاءة والملاءمة" على المالكين الجدد والمتحكمين والأفراد الذين يشغلون وظيفة إدارية. ينبغي على الجهات الرقابية أو الهيئات الذاتية التنظيم النظر في إعادة تقييم كفاءة وملاءمة هؤلاء الأفراد بالاستناد إلى أي نتائج رقابية ، وتلقي المعلومات من السلطات المختصة الأخرى؛ أو المعلومات المفتوحة المصدر التي تشير إلى تطورات سلبية كبيرة.

الحماية من العمليات "السيئة"

169. ينبغي أن تضمن الجهات الرقابية أو الهيئات الذاتية التنظيم بأن متطلبات الترخيص أو التسجيل تستوجب على أن يكون لدى مقدم الطلب وجودا ماديا مفيدا في الدولة. ويعني هذا عادة أنه يجب أن يكون مكان عمل مقدم الطلب في الدولة. عندما يكون مقدم الطلب شخصا اعتباريا، يجب أن يكون الأفراد الذين يشكلون عقله وإدارته مقيمين أيضا في الدولة وأن يشاركوا بنشاط في العمل. لا يجب ترخيص أو تسجيل الشركة التي تضم فقط موظفين لا يمتلكون المتطلبات المهنية للمحاسب.

170. ينبغي على الجهات الرقابية والهيئات الذاتية التنظيم النظر في هيكل الملكية والسيطرة لمقدم الطلب لتحديد ما إذا كانت السيطرة كافية في الشركة التي ستقوم بترخيصها أو تسجيلها. ويمكن أن تشمل العوامل التي ينبغي أخذها في الاعتبار النظر في مكان إقامة المستفيدين الحقيقيين والمتحكمين، وعدد ونوع الوظائف الإدارية التي يقترح مقدم الطلب توفيرها في البلد، مثل المديرين التنفيذيين والمديرين، بمن فيهم مديري الامتثال، ومستوى كفاءة الأفراد الذين

© 2019 | مجموعة العمل المالي

سيشغلون تلك الأدوار.

171. ينبغي على الجهات الرقابية أو الهيئات الذاتية التنظيم النظر فيما إذا كان هيكل الملكية والسيطرة للمحاسبين يعيق دون مبرر تحديد هوية المستفيدين الحقيقيين والمتحكمين أو يشكل عقبات أمام تطبيق رقابة فعالة.

المراقبة والإشراف

172. ينبغي على الجهات الرقابية والهيئات الذاتية التنظيم اتخاذ تدابير لمراقبة ومتابعة المحاسبين بشكل فعال من خلال الإشراف الميداني والمكتبي. تعتمد طبيعة المراقبة والمتابعة على ملفات تعريف المخاطر التي تعدها الجهات الرقابية والهيئات الذاتية التنظيم والنهج القائم على المخاطر ذي الصلة. قد تختار الجهات الرقابية والهيئات الذاتية التنظيم تعديل:

أ. مستوى عمليات المراجعة المطلوبة لأداء وظيفة الترخيص/التسجيل: عندما تكون مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب المرتبطة بالقطاع منخفضة، قد تكون فرص غسل الأموال/تمويل الإرهاب المرتبطة بنشاط تجاري معين محدودة، ويمكن إجراء الموافقات بالاستناد إلى مراجعة الوثائق الأساسية. عندما تكون مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب المرتبطة بالقطاع عالية، قد تطلب الجهات الرقابية والهيئات الذاتية التنظيم معلومات إضافية.

ب. نوع الرقابة الميدانية والمكتبية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: قد تحدد الجهات الرقابية والهيئات الذاتية التنظيم الرقابة الميدانية والمكتبية المناسبة على المحاسبين. وقد تشمل الرقابة المكتبية تحليل عمليات التدقيق والحسابات السنوية المستقلة وغيرها من التقارير الإلزامية، وتحديد الوسطاء المعرضين للخطر (أي على أساس حجم الشركات، أو المشاركة في أنشطة عبر الحدود، أو قطاعات تجارية محددة)، والتدقيق الآلي في السجلات للكشف عن المعلومات الناقصة عن المستفيد الحقيقي وتحديد الأشخاص المسؤولين عن الإبلاغ. وقد تشمل الرقابة أيضاً إجراء مراجعات مواضيعية للقطاع، مما يجعل من الإلزامي على المؤسسات توفير معلومات دورية. قد لا تكون الرقابة المكتبية وحدها مناسبة في الحالات مرتفعة المخاطر. وقد تشمل عمليات التفتيش الميدانية مراجعة السياسات والضوابط والإجراءات الداخلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإجراء مقابلات مع أعضاء الإدارة العليا، ومسؤول الامتثال والموظفين الآخرين المعنيين، والنظر في تقييمات المخاطر الخاصة بالميسرين، والتحقق الفوري من وثائق العناية الواجبة والأدلة الداعمة، والنظر في الإبلاغ عن حالات الاشتباه في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب فيما يتعلق بالعملاء والمسائل الأخرى، والتي قد تمت ملاحظتها أثناء الزيارة الميدانية، وعند الاقتضاء، اختبار عينة من التزامات الإبلاغ.

ج. وتيرة وطبيعة الإشراف والرقابة المستمرة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: ينبغي على الجهات الرقابية والهيئات الذاتية التنظيم تعديل بشكل استباقي وتيرة الإشراف على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتماشى مع المخاطر المحدد، وجمع المراجعات الدورية والعمليات الرقابية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بمجرد ظهور المشاكل (على سبيل المثال، نتيجة للإبلاغ عن المخالفات، أو

© 2019 | مجموعة العمل المالي

المعلومات الواردة من سلطات إنفاذ القانون، أو النتائج الرقابية الأخرى الناتجة عن إدراج المحاسبين في عينات المراجعة المواضيعية).

د. كثافة الرقابة والإشراف على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: ينبغي على الجهات الرقابية والهيئات الذاتية التنظيم أن تقرر النطاق أو المستوى المناسب للتقييم بما يتماشى مع المخاطر المحددة، بهدف تقييم مدى كفاية سياسات وإجراءات المحاسبين المصممة لمنع إساءة استغلالها. يمكن أن تشمل الأمثلة على كثافة الرقابة والإشراف، اختبار مفصل للأنظمة والملفات للتحقق من تنفيذ وكفاية تقييم مخاطر المحاسب، والعناية الواجبة، وسياسات وعمليات إعداد التقارير وحفظ السجلات، والتدقيق الداخلي، والمقابلات مع الموظفين التشغيليين والإدارة العليا ومجلس الإدارة وتقييم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مجالات عمل معينة.

173. ينبغي على الجهات الرقابية والهيئات الذاتية التنظيم استخدام النتائج التي توصلت إليها لمراجعة وتحديث تقييمات مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وعند الاقتضاء، النظر فيما إذا كان نهجها في الإشراف على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والقواعد والتوجيهات الحالية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لا تزال كافية. وينبغي، كلما كان ذلك مناسبا، وامتثالا لمتطلبات السرية ذات الصلة، إبلاغ المحاسبين بهذه النتائج لتمكينهم من تعزيز نهجهم القائم على المخاطر.

174. يعد حفظ السجلات وضمان الجودة أمرا مهما، وذلك حتى تتمكن الجهات الرقابية من توثيق واختبار أسباب اتخاذ القرارات المهمة المتعلقة بالإشراف على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يجب أن يكون لدى الجهات الرقابية سياسة مناسبة للاحتفاظ بالمعلومات وأن يكونوا قادرين على استرداد المعلومات بسهولة مع الامتثال لتشريعات حماية البيانات ذات الصلة. حفظ السجلات أمر بالغ الأهمية وأساسي لعمل الجهات الرقابية. يعدّ إجراء ضمان الجودة الكافي أمرا أساسيا أيضا للعملية الرقابية لضمان اتساق عملية صنع القرار / فرض العقوبات على الفئات الخاضعة للإشراف.

الإنفاذ

175. تقتضي التوصية 28 أن يكون لدى الجهات الرقابية والهيئات الذاتية التنظيم سلطات كافية لأداء وظائفها، بما في ذلك صلاحيات مراقبة امتثال المحاسبين. وتقتضي التوصية 35 من الدول أن تكون لها سلطة فرض عقوبات، سواء كانت جنائية أو مدنية أو إدارية، على الأعمال والمهن غير المالية المحددة، بما في ذلك المحاسبين عند تقديم الخدمات المبينة في التوصية 22(د). يجب أن تكون العقوبات متاحة للمديرين والإدارة العليا للشركة عندما يفشل المحاسب في الامتثال للمتطلبات.

176. ينبغي على الجهات الرقابية والهيئات الذاتية التنظيم اتخاذ إجراءات متناسبة، بما في ذلك مجموعة من المبادرات الرقابية والإجراءات التصحيحية لضمان معالجة أي أوجه قصور محددة في الوقت المناسب. وقد تتراوح العقوبات بين الإنذار غير الرسمي أو الكتابي والتوبيخ واللوم والتدابير العقابية (بما في ذلك الشطب والملاحقات الجنائية، عند الاقتضاء) لحالات عدم الامتثال الجسيمة، حيث أن نقاط الضعف المحددة قد يكون لها عواقب أوسع نطاقا. بشكل عام، قد تؤدي حالات فشل النظام أو الضوابط غير الكافية بصورة ملحوظة إلى استجابة رقابية أكثر صرامة.

© 2019 | مجموعة العمل المالي

177. ينبغي أن يكون الإنفاذ من قبل الجهات الرقابية والهيئات الذاتية التنظيم متناسبا ورادعا. وينبغي أن يكون لدى الجهات الرقابية والهيئات الذاتية التنظيم (أو تفوض من لديهم) موارد كافية للتحقيق والرقابة في حالات عدم الامتثال. وينبغي أن يهدف الإنفاذ إلى إزالة فوائد عدم الامتثال.

الإرشاد والتوجيه

178. ينبغي على الجهات الرقابية والهيئات الذاتية التنظيم عكس توقعاتها التنظيمية. ويمكن القيام بذلك من خلال عملية تشاورية بعد تواصل هادف مع الجهات ذات العلاقة، بمن فيهم المحاسبين. قد تكون هذه الإرشادات في شكل متطلبات عالية المستوى تستند إلى النتائج المرجوة، والقواعد القائمة على المخاطر، ومعلومات حول كيفية تفسير الجهات الرقابية للتشريعات أو اللوائح ذات الصلة، أو إرشادات أكثر تفصيلا حول كيفية تطبيق ضوابط معينة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أفضل وجه. كما ينبغي أن تتطرق الإرشادات الصادرة للمحاسبين إلى مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ضمن قطاعهم وأن تحدد مؤشرات غسل الأموال وتمويل الإرهاب لمساعدتهم على تحديد المعاملات والأنشطة المشبوهة. ويفضل الاسترشاد بجميع هذه الإرشادات، عند الاقتضاء، وصياغتها بما يتناسب مع سياق دور الجهات الرقابية والهيئات الذاتية التنظيم في الولاية القضائية ذات الصلة.

179. يجب أن تكون الإرشادات والمبادئ التوجيهية الصادرة عن الجهات الرقابية رفيعة المستوى وقائمة على المبادئ، ويمكن استكمالها بإرشادات إضافية من مهنة المحاسبة، والتي قد تغطي المسائل التشغيلية والعملية، وتكون أكثر تفصيلا وتفسيرا في طبيعتها. عندما تتعاون الجهات الرقابية لإنتاج إرشادات ومبادئ توجيهية مشتركة عبر القطاعات، يجب عليها التأكد من أن هذه الإرشادات تعالج بشكل كاف تنوع الأدوار التي تقع ضمن نطاقها، وأنها توفر توجيهات عملية لجميع المستفيدين المستهدفين. وينبغي أن تكون الإرشادات الموجهة للقطاع الخاص متسقة مع التشريعات الوطنية ومع أي مبادئ توجيهية تصدرها السلطات المختصة فيما يتعلق بمهنة المحاسبة، وتتماشى مع جميع المتطلبات والالتزامات القانونية الأخرى.

180. ينبغي على الجهات الرقابية النظر في التواصل مع الجهات الرقابية المحلية الأخرى ذات الصلة لتوفير تفسير راسخ حول الالتزامات القانونية وخفض التفاوتات عبر القطاعات (كأصحاب المهن القانونية والمحاسبين ومقدمي خدمات الشركات والصناديق الاستئمانية). لا ينبغي أن تمنح الإرشادات والمبادئ التوجيهية المتعددة فرصاً للمراجحة التنظيمية. وينبغي على الجهات الرقابية ذات الصلة أن تنظر في إعداد إرشادات وتوجيهات مشتركة بالتشاور مع القطاعات ذات الصلة، وإقرار بأن المحاسبين في العديد من الولايات القضائية سيعتبرون أن التوجيهات والإرشادات المنفصلة التي تستهدف مهنتهم ستكون أكثر ملاءمة وفعالية.

181. ينبغي أن تقدم الجهات الرقابية المعلومات والإرشادات على نحو محدث وميسّر. ويمكن أن تشمل مواد توجيهية قطاعية، ورسائل إخبارية، ومواد إلكترونية، وتحديثات شفوية عن الزيارات الرقابية، والاجتماعات، والتقارير السنوية.

التدريب

182. يعتبر التدريب مهم لموظفي الإشراف وغيرهم من الموظفين المعنيين لفهم مهنة المحاسبة ونماذج الأعمال المختلفة القائمة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي على الجهات الرقابية ضمان تدريب الموظفين على تقييم جودة

© 2019 | مجموعة العمل المالي

تقييمات مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب والنظر في مدى كفاية وتناسب وفعالية وكفاءة سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والضوابط الداخلية. من المستحسن أن يكون للتدريب أساس / بعد عملي.

183. وينبغي أن يسمح التدريب لموظفي الإشراف بتكوين أحكام سليمة حول جودة تقييمات المخاطر التي يجريها المحاسبون ومدى كفاية وتناسب ضوابط المحاسبين المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وينبغي أن يهدف أيضا إلى تحقيق الاتساق في النهج الرقابي على المستوى الوطني، في الحالات التي توجد فيها جهات رقابية مختصة متعددة أو عندما يكون النموذج الرقابي الوطني متفكك أو مجزأ.

تبنّي الأنظمة رسمياً

184. ينبغي على الجهات الرقابية تجنب فرض استخدام أنظمة أو أدوات أو برامج مكافحة غسل الأموال لأي طرف ثالث من مقدمي الخدمات التجارية لتجنب تضارب المصالح في الرقابة الفعالة على المؤسسات.

تبادل المعلومات

185. يعد تبادل المعلومات بين القطاعين العام والخاص وضمن القطاع الخاص (على سبيل المثال بين المؤسسات المالية والمحاسبين) مهما لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وينبغي أن تكون ترتيبات تبادل المعلومات الاستخباراتية والمعلومات الأخرى بين الجهات الرقابية والسلطات العامة (مثل وحدات المعلومات المالية وسلطات إنفاذ القانون) قوية وآمنة وخاضعة للامتثال للمتطلبات القانونية الوطنية.

186. يشمل نوع المعلومات التي يمكن تبادلها بين القطاعين العام والخاص ما يلي:

أ. تقييمات مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛

ب. (أ) نماذج (أي دراسات حالة) لكيفية إساءة استخدام غاسلي الأموال أو ممولي الإرهاب للمحاسبين؛

ج. ملاحظات على تقارير المعاملات المشبوهة والتقارير الأخرى ذات الصلة؛

د. الاستخبارات المستهدفة غير السرية. وفي ظروف محددة، ورهنا بالضمانات المناسبة مثل اتفاقات السرية، قد يكون من المناسب أيضا أن تتبادل السلطات المعلومات السرية المستهدفة مع المحاسبين كفئة أو على أساس فردي؛ و

هـ. الدول أو الأشخاص أو المنظمات التي ينبغي تجميد أصولها أو معاملاتها عملا بالعقوبات المالية المستهدفة على النحو المطلوب في التوصية 6.

187. يعتبر كذلك التعاون المحلي وتبادل المعلومات بين وحدة المعلومات المالية والجهات الرقابية على مهنة المحاسبة وفيما بين السلطات المختصة، بما في ذلك سلطات إنفاذ القانون، والاستخبارات، ووحدة المعلومات المالية، والسلطات الضريبية، والجهات الرقابية، والهيئات الذاتية التنظيم أمرا حيويا لضمان مراقبة/إشراف فعال على القطاع. وقد يساعد هذا التعاون والتنسيق على تجنب الثغرات والتداخلات في الإشراف وضمان تبادل الممارسات الجيدة والنتائج. وينبغي أيضا تشجيع تبادل المعلومات الاستخباراتية عن التحقيقات الجارية المتعلقة بسوء السلوك والحالات المستكملة بين الجهات الرقابية وسلطات إنفاذ القانون. عند تبادل المعلومات، يجب تنفيذ البروتوكولات والضمانات من أجل حماية البيانات الشخصية.

188. يعتبر تبادل المعلومات عبر الحدود بين السلطات والقطاع الخاص ونظرائهم الدوليين مهما في مهنة

© 2019 | مجموعة العمل المالي

المحاسبة، مع مراعاة تعدد الولايات القضائية للعديد من شركات المحاسبة.

الرقابة على متطلبات المستفيد الحقيقي ومتطلبات مصدر الأموال/الثروة

189. ينبغي على السلطات المختصة بموجب توصيات مجموعة العمل المالي الحصول على معلومات كافية ودقيقة وفي الوقت المناسب عن المستفيدين الحقيقيين ومن يسيطر عليهم (التوصية 24). بالإضافة إلى ذلك، يجب على الدول أن تتخذ تدابير لمنع إساءة استخدام الترتيبات القانونية في غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لا سيما ضمان وجود معلومات كافية ودقيقة وفي الوقت المناسب عن الصناديق الاستئمانية المباشرة (التوصية 25). يمثل تنفيذ توصيات مجموعة العمل المالي بشأن المستفيد الحقيقي تحديا. ونتيجة لذلك، وضعت مجموعة العمل المالي إرشادات بشأن الشفافية والمستفيد الحقيقي (2014) لمساعدة الدول في تنفيذ التوصيتين 24 و25 والتوصية 1 ذات الصلة بفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب للأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية. كما نشرت مجموعة العمل المالي ومجموعة إجمونت تقريرا عن إخفاء المستفيد الحقيقي في يوليو 2018 والذي حدد قضايا للمساعدة في معالجة نقاط الضعف المرتبطة بإخفاء المستفيد الحقيقي.

190. وتتطلب التوصيتين 24 و25 من الدول أن يكون لديها آليات لضمان دقة المعلومات المقدمة إلى السجلات وتحديثها في الوقت المناسب وأن تكون المعلومات المتعلقة بالمستفيد الحقيقي دقيقة وحديثة. ولتحديد مدى كفاية النظام لرصد وضمان الامتثال، ينبغي على الدول أن تنظر في مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في شركات معينة (أي إذا ثبت وجود مخاطر أعلى ينبغي اتخاذ تدابير رقابية أعلى). ومع ذلك، يجب على المحاسبين توخي الحذر في الاعتماد المطلق على المعلومات الواردة في السجلات. ومن المهم أن يكون هناك نوع من المراقبة المستمرة أثناء العلاقة لكشف المعاملات غير العادية والتي يحتمل أن تكون مشبوهة نتيجة لتغيير المستفيد الحقيقي، إذ من غير المرجح أن تقدم السجلات هذه المعلومات على أساس حيوي.

191. ويؤدي المسؤولون عن تكوين وتأسيس الشركات والترتيبات القانونية دورا رئيسيا "كميسرين" للمجتمع المالي الأوسع نطاقا من خلال الأنشطة التي يضطلعون بها في تكوين أو في إدارة وتنظيم الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية.

192. ويتعين على المحاسبين، بوصفهم الأعمال والمهن غير المالية المحددة، تطبيق تدابير العناية الواجبة على المستفيدين الحقيقيين من الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية الذين يقدمون لهم المشورة أو خدمات التكوين والتأسيس. وفي عدد من الدول، قد يلزم وجود محاسب كجزء من عملية تسجيل الشخص الاعتباري ليكون مسؤولا عن تقديم المعلومات الأساسية و/أو معلومات المستفيد الحقيقي إلى السجل.

193. وبصفتهم مديرين أو أوصياء أو مسؤولين مؤسسين، الخ، للأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية، غالبا ما يمثل المحاسبون هؤلاء الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية في تعاملاتهم مع المؤسسات المالية الأخرى والأعمال والمهن غير المالية المحددة التي تقدم خدمات مصرفية أو خدمات تدقيق لهذا النوع من العملاء.

194. ويجوز لهذه المؤسسات المالية وغيرها من الأعمال والمهن غير المالية المحددة أن تطلب من المحاسبين معلومات العناية الواجبة التي يقومون بجمعها والاحتفاظ بها، وسيكون المحاسبون نقطة الاتصال الرئيسية مع

© 2019 | مجموعة العمل المالي

هؤلاء الأشخاص الاعتباريين أو الترتيبات القانونية نظرا لدورهم كمديرين أو أوصياء. وقد لا تلتقي هذه المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة الأخرى أبدا بالمستفيدين الحقيقيين للشخص الاعتباري أو الترتيب القانوني.

195. بموجب التوصية 28، يتعين على الدول ضمان خضوع المحاسبين لنظم فعالة لرصد وضمان الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي تشمل تحديد المستفيد الحقيقي / المستفيدين الحقيقيين واتخاذ تدابير معقولة للتحقق من هويتهم. وتتطلب التوصيتان 24 و25، بشأن الشفافية والمستفيدين الحقيقيين من الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية، أن يكون لدى الدول آليات لضمان توافر معلومات كافية ودقيقة وحديثة عن هذه الكيانات القانونية والوصول إليها في الوقت المناسب.

196. ووفقا للتوصية 28، ينبغي أن يخضع المحاسبون لإشراف قائم على المخاطر من قبل جهة رقابية أو هيئة ذاتية التنظيم تشمل متطلبات المستفيد الحقيقي وحفظ السجلات الواردة في التوصية 10 والتوصية 11. وينبغي أن يكون لدى الجهة الرقابية أو الهيئة الذاتية التنظيم إطارا رقابيا يمكن أن يساعد على ضمان الاحتفاظ بمعلومات دقيقة ومحدثة ومعلومات عن المستفيد الحقيقي للشخص الاعتباري والترتيبات القانونية وإتاحتها في الوقت المناسب للسلطات المختصة.

197. ينبغي على الجهات الرقابية أو الهيئات الذاتية التنظيم تحليل مدى كفاية الإجراءات والضوابط التي وضعها المحاسبون لتحديد وتسجيل المستفيد الحقيقي. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الجهات الرقابية أو الهيئات الذاتية التنظيم أن تجري اختبارا لعينات من سجلات العملاء على أساس تمثيلي لقياس فعالية تطبيق تلك التدابير وإمكانية الحصول على معلومات دقيقة عن المستفيد الحقيقي.

198. أثناء عمليات التفتيش الميداني والمكتبي، ينبغي على الجهات الرقابية أو الهيئات الذاتية التنظيم فحص السياسات والإجراءات والضوابط المعمول بها لاستقبال عملاء جدد لتحديد المعلومات والوثائق المطلوبة عندما يكون العميل شخصا طبيعيا أو شخصا اعتباريا أو ترتيبا قانونيا. ينبغي على الجهات الرقابية أو الهيئات الذاتية التنظيم التحقق من كفاية هذه الإجراءات والضوابط لتحديد المستفيدين الحقيقيين لفهم هيكل الملكية والرقابة لهؤلاء الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية والتأكد من النشاط التجاري. على سبيل المثال، لن يكون كافيا في جميع الحالات الأخذ بالمعلومات التي أفصح عنها العميل عن المستفيد الحقيقي دون اعتماد أية آلية أخرى للتحقق من هذه المعلومات.

199. سيساعد اختبار عينة السجلات الجهات الرقابية أو الهيئات الذاتية التنظيم في تحديد ما إذا كانت الضوابط فعالة لتحديد المستفيد الحقيقي والكشف بدقة عن تلك المعلومات للأطراف ذات العلاقة ولتحديد ما إذا كانت هذه المعلومات متاحة بسهولة. سيعتمد مدى الاختبار على المخاطر، وإنما يجب أن تعكس السجلات المختارة ملف تعريف قاعدة العملاء وتشمل العملاء الجدد والحاليين على حد سواء.

200. وينبغي على الجهة الرقابية أو الهيئة الذاتية التنظيم النظر في التدابير التي وضعها المحاسبون لرصد التغييرات في المستفيد الحقيقي للشخص الاعتباري والترتيبات القانونية التي يقدمون لها الخدمات لضمان دقة وحداثة المعلومات المتعلقة بالمستفيد الحقيقي ولتحديد كيفية تقديم الملفات المحدثة في الوقت المناسب، حيثما كان ذلك مناسبا للسجل.

© 2019 | مجموعة العمل المالي

201. ينبغي على الجهات الرقابية أو الهيئات الذاتية التنظيم أثناء عمليات الفحص، النظر فيما إذا كان يجب التحقق من معلومات المستفيد الحقيقي المتاحة في سجلات المحاسبين مع تلك الموجودة في السجل ذي الصلة، إن وجدت. ويجوز للجهات الرقابية والهيئات الذاتية التنظيم أيضا النظر في المعلومات الواردة من السلطات المختصة الأخرى مثل وحدات المعلومات المالية، والتقارير العامة، والمعلومات الواردة من المؤسسات المالية الأخرى أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة، للتحقق من فعالية ضوابط المحاسبين.

202. يجب أن يخضع المحاسبون للإشراف القائم على المخاطر من قبل الجهة الرقابية أو الهيئة الذاتية التنظيم والذي يشتمل على متطلبات تحديد وإثبات مصدر الأموال ومصدر الثروة للعملاء ذوي المخاطر العالية الذين يقدمون لهم الخدمات. يجب أن يكون لدى الجهات الرقابية أو الهيئات الذاتية التنظيم إطارا رقابيا، يمكن أن يساعد في التأكد من أن المعلومات الدقيقة والمحدثة عن مصادر الأموال والثروة موثقة بشكل صحيح ويمكن إتاحتها في الوقت المناسب للسلطات المختصة. ينبغي على الجهات الرقابية أو الهيئات الذاتية التنظيم تحليل مدى كفاية الإجراءات والضوابط التي وضعها المحاسبون لتحديد وتسجيل مصادر الثروة في الترتيبات القانونية.

الترتيبات الإسمية

203. المدير الإسمي هو الشخص الذي تم تعيينه في مجلس إدارة الشخص الاعتباري لتمثيل المصالح والتصرف وفقاً للتعليمات الصادرة عن شخص آخر، والذي عادة ما يكون المستفيد الحقيقي.

204. المساهم الإسمي/بالإنابة هو شخص طبيعي أو اعتباري يتم تسجيله رسميا في سجل أعضاء ومساهمي الشركة كحامل لعدد معين من الأسهم المحددة، والتي يتم الاحتفاظ بها نيابة عن شخص آخر هو المستفيد الحقيقي. يمكن الاحتفاظ بالأسهم على أساس الثقة أو من خلال اتفاقية الحفظ.

205. وفي عدد من الدول، يقوم المحاسبون بالعمل أو الترتيب لأشخاص آخرين (سواء كانوا أفرادا أو شركات) للعمل بصفة مدير. يقوم المحاسبون أيضا بالعمل أو الترتيب لأشخاص آخرين (سواء كانوا أفرادا أو شركات) للعمل بصفة مساهم اسمي/بالإنابة لصالح شخص آخر كجزء من خدماتهم المهنية. ووفقا للتوصية 24، تتمثل إحدى آليات ضمان عدم إساءة استخدام المساهمين والمديرين الإسميين في إخضاع هؤلاء المحاسبين للترخيص وتسجيل وضعهم في سجلات الشركات. وقد تعتمد الدول على مجموعة من التدابير في هذا الصدد.

206. هناك أسباب مشروعة للمحاسبين للعمل أو الترتيب للعمل بصفة مدير أو الترتيب للعمل بصفة مدير لصالح شخص اعتباري أو العمل أو الترتيب للعمل بصفة مساهم اسمي. قد يشمل ذلك تسوية وحفظ الأسهم في الشركات المدرجة حيث يعمل المتخصصون في التداول الآجل كمساهمين إسميين. ومع ذلك، يمكن إساءة استخدام ترتيبات المدير والمساهم الإسمي لإخفاء هوية المستفيد الحقيقي للشخص الاعتباري. قد يكون هناك أفراد على استعداد لتقديم أسمائهم كمدير أو مساهم لشخص اعتباري نيابة عن شخص آخر دون الكشف عن هوية الشخص الذي سيتلقون منه التعليمات أو الذي يمثلونه، ويشار إليهم أحيانا باسم "رجل القش/الشخص الواجهة".

207. يمكن للمديرين والمساهمين الإسميين أن يضعوا عقبات أمام تحديد المستفيد الحقيقي للشخص الاعتباري، لا سيما في حالة عدم الكشف عن وضع الشركة. إذ أنه سيتم الكشف عن هوية الشخص الإسمي في

© 2019 | مجموعة العمل المالي

سجلات الشركة للشخص الاعتباري الذي يحتفظ به السجل وفي سجلات الشركة في مكتبها المسجل. لا يعترف قانون الشركات في مختلف الدول بوضع المدير الإسمي حيث أنه في القانون يكون مديرو الشركة هم المسؤولين عن أنشطتها وعليهم التصرف بما يحقق مصلحة الشركة.

208. ينبغي على الجهات الرقابية أو الهيئات الذاتية التنظيم أن تكون على دراية باحتمال وجود ترتيبات اسمية غير معلنة. وينبغي لها أن تنظر فيما إذا كان سيتم تحديد الترتيبات الإسمية غير المعلنة ومعالجتها أثناء عمليات التفتيش الميداني والمكتبي وفحص السياسات والإجراءات والضوابط وسجلات العملاء الخاصة بالمحاسب، بما في ذلك عملية العناية الواجبة والمراقبة المستمرة من قبل المحاسب.

209. قد يكون هناك ترتيب اسمي غير معلن عند وجود المؤشرات التالية (غير حصرية):

أ. الملف الشخصي للمدير أو المساهم لا يتوافق مع أنشطة الشركة؛

ب. يحمل الفرد العديد من التعيينات في شركات غير مترابطة؛

ج. مصدر ثروة المدير أو المساهم لا يتفق مع قيمة وطبيعة الأصول داخل الشركة؛

د. يتم إرسال الأموال من وإلى الشركة أو استلامها من طرف / أطراف ثالثة مجهولة الهوية؛

هـ. يتصرف المديرون أو المساهمون التصرف بناء على تعليمات شخص آخر؛ و

و. تخضع الطلبات أو التعليمات للحد الأدنى من التدقيق أو لا تخضع لأي تدقيق و / أو يتم الرد عليها بسرعة كبيرة دون اعتراض من قبل الفرد / الأفراد الذين يدعون العمل كمدير / مديرين.

© 2019 | مجموعة العمل المالي

الملحق 1: معلومات عن المستفيد الحقيقي فيما يتعلق بالصناديق الاستئمانية أو الترتيبات القانونية الأخرى التي يقدم لها المحاسب الخدمات

1. عند اتباع نهج قائم على المخاطر، يعتمد حجم المعلومات التي يجب أن يحصل عليها المحاسب على ما إذا كان المحاسب يقوم بإنشاء أو إدارة الصندوق الاستئماني أو الشركة أو الكيان الاعتباري الآخر أو يعمل كوصي أو مدير للصندوق الاستئماني أو الشركة أو أي كيان اعتباري آخر. في هذه الحالات، سيطلب من المحاسب فهم الغرض العام من الهيكل ومصدر الأموال في الهيكل بالإضافة إلى القدرة على تحديد المستفيدين الحقيقيين والأشخاص الذي يملكون حصة مسيطرة. إن المحاسب الذي يقدم خدمات أخرى (مثل العمل كمكتب مسجل) إلى صندوق استئماني أو شركة أو كيان اعتباري آخر مطالب بالحصول على معلومات كافية لتمكينه من تحديد المستفيدين الحقيقيين والأشخاص الذين يملكون حصة مسيطرة في الصندوق الاستئماني أو الشركة أو الكيان القانوني الآخر.

2. يجوز للمحاسب الذي لا يعمل كوصي، في الظروف المناسبة، الاعتماد على ملخص أعدّه محاسبون آخرون أو مهنيون قانونيون أو مقدمو خدمات الشركات والصناديق الاستئمانية الذين يقدمون خدمات إلى الصندوق الاستئماني أو مستخرجات ذات الصلة من صك الاستئمان نفسه لتمكين المحاسب من تحديد الموصي أو الأوصياء أو الحامي (إن وجد) أو المستفيدين أو الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون السيطرة الفعلية. هذا بالإضافة إلى مطلب الحصول عند الاقتضاء على أدلة للتحقق من هوية هؤلاء الأشخاص على النحو المبين أدناه.

فيما يتعلق بالصندوق الاستئماني

3. ينبغي أن يكون لدى المحاسب سياسات وإجراءات معمول بها لتحديد الهوية والتحقق منها باستخدام مستندات أو بيانات أو معلومات من مصادر موثوقة ومستقلة (شرط أن تتيح سياسات المحاسب تجاهل مصدر المستندات أو البيانات أو المعلومات التي تعتبر غير موثوقة):

أ. الموصي.
ب. الحامي.
ج. الوصي (الأوصياء)، حيث لا يعمل المحاسب كوصي؛
د. المستفيدون أو فئة المستفيدين؛ و
ه. أي شخص طبيعي آخر يمارس سيطرة فعلية على الصندوق الاستئماني.

الموصي

أ) الموصي هو بشكل عام أي شخص (أو أشخاص) يتم من خلاله إنشاء الصندوق الاستئماني. يكون الشخص موصيا إذا كان قد قدم (أو تعهد بتوفير) ممتلكات أو أموال بشكل مباشر أو غير مباشر للصندوق الاستئماني. وهذا يتطلب أن يكون هناك عنصر مكافأة (أي يجب أن يعتزم الموصي تقديم أي شكل من المنفعة عوضا أن يكون طرفا ثالثا مستقلا يحول إلى الصندوق الاستئماني للنظر فيه بالكامل).

ب) قد يتم أو لا يتم تسمية الموصي في صك الائتمان. يجب أن يكون لدى المحاسبين سياسات وإجراءات لتحديد هوية الموصي الحقيقي والتحقق منها.

ج) يجب أن يكون لدى المحاسب الذي يؤسس أو يدير نيابة عن عميل صندوق استئماني أو شركة أو كيان اعتباري آخر أو

© 2019 | مجموعة العمل المالي

خلافا لذلك يعمل كوصي أو يقوم بتوفير وصي أو مدير صندوق استئماني أو شركة أو كيان اعتباري آخر، سياسات وإجراءات (باستخدام نهج قائم على المخاطر) لتحديد مصدر الأموال في الصندوق الاستئماني أو الشركة أو الكيان القانوني الآخر.

د) قد يكون من الصعب (إن لم يكن من المستحيل) على الصناديق الاستئمانية القديمة تحديد مصدر الأموال، حيث قد لا تتوفر أدلة معاصرة. قد يشمل دليل مصدر الأموال مستندات أو بيانات أو معلومات من مصادر مستقلة موثوقة أو نماذج تحويل الأسهم أو البيانات المصرفية أو صكوك الهدايا أو كتاب المتطلبات.

هـ) في حالة تحويل الأصول إلى الصندوق الاستئماني من صندوق استئماني آخر، سيكون من الضروري الحصول على هذه المعلومات لكل من الصندوق المحول والصندوق المحول إليه.

المستفيدون

أ) يجب أن يكون لدى المحاسب سياسات وإجراءات، واعتماد نهج قائم على المخاطر حتى يتمكن من تكوين اعتقاد معقول بأنه يعرف الهوية الحقيقية للمستفيدين من الصندوق الاستئماني، واتخاذ تدابير معقولة للتحقق من هوية المستفيدين، بحيث يكون المحاسب مطمئنا بأنه يعرف من هم المستفيدين. وهذا لا يتطلب من المحاسب التحقق من هوية جميع المستفيدين باستخدام وثائق أو بيانات أو معلومات من مصادر موثوقة ومستقلة ولكن يجب على المحاسب على الأقل تحديد والتحقق من هوية المستفيدين الذين لديهم حقوق ثابتة حالية في توزيعات الدخل أو رأس المال أو الذين يتلقون بالفعل توزيعات من الصندوق الاستئماني (مثل مستأجر مدى الحياة).

ب) عندما لا يكون للمستفيدين من الصندوق الاستئماني حقوق ثابتة في رأس المال والدخل (مثل المستفيدين التقديريين)، يجب على المحاسب الحصول على معلومات ليتمكن من تحديد المستفيدين التقديريين المحددين (على سبيل المثال كما هو محدد في صك الائتمان).

ج) عندما يتم تحديد المستفيدين بالرجوع إلى فئة (مثل الأولاد والأحفاد والمتحدرين) أو عندما يكون المستفيدون قاصرين بموجب القانون الذي يحكم الصندوق الاستئماني، على الرغم من أنه يجب على المحاسب يجب أن يقتنع بأن هؤلاء هم المستفيدون المقصودون (على سبيل المثال بالرجوع إلى صك الائتمان)، فإن المحاسب غير ملزم بالحصول على معلومات إضافية لتحديد المستفيدين الأفراد المشار إليهم في الفئة ما لم أو حتى يقوم الأوصياء بالتوزيع على هؤلاء المستفيد.

د) في بعض الصناديق الاستئمانية، يصبح الأفراد المحددون مستفيدين فقط عند حدوث حالة طوارئ معينة (على سبيل المثال عند بلوغ سن معينة أو عند وفاة مستفيد آخر أو إنهاء فترة الائتمان). وفي هذه الحالة، لا يطلب من المحاسب الحصول على معلومات إضافية لتحديد هؤلاء المستفيدين المؤقتين ما لم أو إلى أن يتم الوفاء بالحالة الطارئة أو إلى أن يقوم الأوصياء بالتوزيع على هذا المستفيد.

هـ) يجب أن يكون لدى المحاسب الذي يدير الصندوق الاستئماني أو الشركة أو أي كيان اعتباري آخر مملوك لصندوق استئماني، أو الذي يقدم أو يعمل كوصي أو مدير للصندوق الاستئماني أو الشركة أو أي كيان اعتباري آخر، إجراءات معتمدة يطالب بموجبها بتحديث المعلومات المقدمة إذا تمت إضافة المستفيدين المحددين أو إزالتهم من فئة المستفيدين، أو إذا تلقى المستفيدون توزيعات أو مزايا لأول مرة بعد تقديم المعلومات، أو هناك تغييرات أخرى في فئة المستفيدين.

و) إن المحاسب غير ملزم بالحصول على معلومات أخرى عن المستفيدين إلا للتأكد من معرفته للمستفيدين أو لتحديد ما إذا

© 2019 | مجموعة العمل المالي

كان أي مستفيد أو مستفيد مسمى تلقى توزيعا من صندوق ائتماني هو شخص سياسي ممثل للمخاطر.

شخص طبيعي يمارس سيطرة فعلية

أ) يجب أن يكون لدى المحاسب الذي يقدم خدمات للصندوق الاستئماني إجراءات معمول بها لتحديد أي شخص طبيعي يمارس سيطرة فعلية على الصندوق الاستئماني.

ب) ولهذه الأغراض، تعني "السيطرة" سلطة (سواء تتم ممارستها بصورة منفردة أو بالاشتراك مع شخص آخر أو بموافقة شخص آخر) بموجب صك ائتمان أو بموجب القانون:

أ. التصرف في الممتلكات الاستئمانية أو استثمارها (بخلاف مدير الاستثمار أو المستشار)؛

ب. إجراء توزيعات الصندوق الاستئماني أو الموافقة عليها؛

ج. تغيير أو إنهاء الصندوق الاستئماني؛

د. إضافة أو إزالة شخص كمستفيد أو إلى أو من فئة المستفيدين و/أو؛

ه. تعيين أو عزل الأوصياء.

ج) يجب على المحاسب الذي يدير الصندوق الاستئماني أو يعمل كوصي أن يحصل أيضا على معلومات للتأكد من أنه يعرف هوية أي فرد آخر لديه سلطة لمنح فرد آخر "السيطرة" على الصندوق الاستئماني؛ بمنح هذه السلطات الفردية على النحو المبين في الفقرة (ب) أعلاه.

الموصي والمستفيد من الشركات

4. تخضع هذه الأمثلة لمزيد من الإرشادات العامة حول المعلومات التي ينبغي أن يحصل عليها المحاسب حتى يتمكن من تحديد الموصي والمستفيدين. ولا يقصد بها أنه يجب على المحاسب الحصول على المزيد من المعلومات عن المستفيد إذا كان كيانا، حيث أنه لا يحتاج للحصول على مثل هذه المعلومات إذا كان المستفيد فردا.

أ) في بعض الحالات، قد يكون الموصي أو المستفيد أو الحامي أو أي شخص آخر يمارس سيطرة فعلية على الصندوق الاستئماني، شركة أو كيانا اعتبارياً آخر. وفي مثل هذه الحالة، ينبغي أن يكون لدى المحاسب سياسات وإجراءات معمول بها لتمكينه (عند الاقتضاء) من تحديد هوية المستفيد الحقيقي أو الشخص المسيطر بالنسبة للكيان.

ب) في حالة الموصي الذي هو كيان اعتباري، يجب على المحاسب أن يطمئن بأن لديه معلومات كافية لفهم الغرض من إنشاء الصندوق الاستئماني من قبل الكيان. على سبيل المثال، قد تنشئ الشركة صندوقا استئمانيا لصالح موظفيها أو قد يعمل كيان اعتباري كوكيل اسمي لموصي فردي أو بناء على تعليمات شخص قدّم أموالا للكيان الاعتباري لهذا الغرض. في حالة الكيان الاعتباري الذي يعمل كشخص إسمي لموصي فردي أو بناء على تعليمات من شخص، يجب على المحاسب اتخاذ الخطوات ليطمئن لموصي الصندوق الاستئماني (أي الشخص الذي قدم أموالا إلى الكيان الاعتباري لتمكينه من تسوية الأموال في الصندوق الاستئماني) والأشخاص المسيطرين فيما يتعلق بالكيان الاعتباري في وقت تسوية الأصول في

© 2019 | مجموعة العمل المالي

الصندوق الاستئماني. إذا كان موصي الشركة يتمتع بالسلطة على الصندوق الاستئماني (مثل سلطة الإلغاء)، يجب أن يطمئن المحاسب بأنه يعرف المستفيدين الحقيقيين الحاليين والأشخاص المسيطرين لموصي الشركة ويفهم سبب التغيير في الملكية أو السيطرة.

ج) في حالة المستفيد الذي هو كيان (مثل صندوق استئماني خيري أو شركة)، يجب على المحاسب أن يطمئن بأنه يفهم سبب استخدام الكيان كمستفيد. إذا كان هناك مستفيد حقيقي فردي للكيان، يجب على المحاسب أن يطمئن بأن لديه معلومات كافية لتحديد المستفيد الحقيقي الفردي.

الوصي من الأفراد والشركات

أ) عندما لا يقوم المحاسب بدور الوصي، يجب أن يحصل على معلومات تمكنه من تحديد هوية الوصي (الأوصياء) والتحقق منها. وعندما يكون الوصي هو شركة، يجب على المحاسب تحديد هوية الكيان الاعتباري، والحصول على معلومات عن هوية المستفيدين الحقيقيين للوصي، واتخاذ تدابير معقولة للتحقق من هويتهم.

ب) عندما يكون الوصي كيانا مدرجا (أو كيانا يشكل جزءا من مجموعة مدرجة) أو كيانا تم إنشاؤه وتنظيمه لمزاولة أعمال الائتمان في ولاية قضائية تحددها مصادر موثوقة على أنها لديها قوانين وأنظمة وتدابير أخرى مناسبة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ينبغي على المحاسب الحصول على معلومات تمكنه من التأكد من هوية المديرين أو الأشخاص المسيطرين الآخرين. ويمكن للمحاسب أن يعتمد على أدلة خارجية، مثل المعلومات الموجودة في المجال العام، ليطمئن للمستفيد الحقيقي من الوصي الخاضع للتنظيم (مثل الموقع الإلكتروني للهيئة التي تنظّم الوصي والموقع الإلكتروني للوصي الخاضع للتنظيم).

ج) ليس من غير المألوف أن تنشئ العائلات شركات ائتمانية للعمل لصالح الصناديق الاستئمانية لصالح تلك العائلة. تسعى هذه عادة شركات ائتمانية خاصة وقد يكون لها ترخيص ائتماني مقيد يمكنها من العمل كوصي لفئة محدودة من الصناديق الاستئمانية. غالبا ما تكون هذه الشركات الاستئمانية الخاصة مملوكة في النهاية لشركة ائتمانية منظمة بالكامل كوصي على صندوق ائتماني آخر. في مثل هذه الحالة، يجب على المحاسب أن يقتنع بأنه يفهم كيفية عمل الشركة الاستئمانية الخاصة وهوية مديري الشركة الاستئمانية الخاصة، وعند الاقتضاء، مالك الشركة الاستئمانية الخاصة. عندما تكون الشركة الاستئمانية الخاصة نفسها مملوكة لكيان مدرج أو منظم كما هو موضح أعلاه، لا يحتاج المحاسب إلى الحصول على معلومات مفصلة لتحديد المديرين أو الأشخاص المسيطرين في ذلك الكيان الذي يعمل كمساهم في الشركة الاستئمانية الخاصة.

الحامي من الأفراد والشركات

أ) عندما لا يقوم المحاسب بدور الحامي وتم تعيين حامي، يجب على المحاسب الحصول على معلومات لتحديد هوية الحامي والتحقق منها.

ب) وعندما يكون الحامي كيانا اعتبارياً، ينبغي على المحاسب الحصول على معلومات كافية تمكنه من التأكد من الشخص المسيطر والمستفيد الحقيقي من الحامي، وأن يتخذ تدابير معقولة للتحقق من هويته.

ج) عندما يكون الحامي كياناً مدرجاً (أو كياناً يشكل جزءاً من مجموعة مدرجة) أو كيانا تم إنشاؤه وتنظيمه

© 2019 | مجموعة العمل المالي

لمزاولة أعمال الائتمان في دولة تحددها مصادر موثوقة على أنها تمتلك قوانين وأنظمة مناسبة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها من التدابير، يجب على المحاسب الحصول على معلومات تمكنه من التأكد من هوية المديرين أو الأشخاص المسيطرين الآخرين. ويمكن للمحاسب أن يعتمد على أدلة خارجية، مثل المعلومات الموجودة في المجال العام ليطمئن للمستفيد الحقيقي من الحامي الخاضع للتنظيم (مثل الموقع الإلكتروني للهيئة التي تنظّم الوصي والموقع الإلكتروني للوصي الخاضع للتنظيم).

© 2019 | مجموعة العمل المالي

الملحق 2: مسرد المصطلحات

المستفيد الحقيقي

يشير مصطلح *المستفيد الحقيقي* إلى الشخص (الأشخاص) الطبيعي (الطبيعيين) الذي يمتلك أو يمارس سيطرة نهائية على العميل و / أو الشخص الطبيعي الذي تتم العمليات نيابة عنه. كما يتضمن الأشخاص الذين يمارسون سيطرة فعلية نهائية على شخص اعتباري أو ترتيب قانوني.

السلطات المختصة

يشير مصطلح *السلطات المختصة* إلى كافة السلطات العامة التي تتمتع بمسؤوليات محددة لمكافحة غسل الأموال و/أو تمويل الإرهاب. ويشمل ذلك بشكل خاص، وحدة المعلومات المالية والسلطات التي لديها مسؤولية التحقيق و/أو ملاحقة غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة وتمويل الإرهاب، وحجز وتجميد ومصادرة الأصول الإجرامية؛ السلطات التي تتلقى تقارير حول نقل العملات والأدوات القابلة للتداول لحاملها عبر الحدود، وغيرها ومن السلطات التي تتمتع بمسؤوليات رقابة أو متابعة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تهدف إلى ضمان امتثال المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. لا يمكن اعتبار الهيئات الذاتية التنظيم سلطات مختصة.

الأعمال والمهن غير المالية المحددة (DNFBPs)

الأعمال والمهن غير المالية المعينة تعني:

أ) أندية القمار (والتي تشمل أيضا الكازينوهات التي تعتمد على الإنترنت والكازينوهات الموجودة على السفن).

ب) الوكلاء العقاريون.

ج) تجار المعادن النفيسة.

د) تجار الأحجار الكريمة.

هـ) المحامون وكتاب العدل وغيرهم من أصحاب المهن القانونية المستقلين والمحاسبون - ويشير هذا إلى أصحاب المهن المنفردين أو الشركاء أو أصحاب المهن الموظفين ضمن شركات مهنية. ولا يقصد من هذا المصطلح الإشارة إلى أصحاب المهن "الداخليين" الذين يعملون كموظفين في أنواع أخرى من الأعمال، ولا إلى أصحاب المهن العاملين في هيئات الحكومية، والذين قد يكونون يخضعون بالفعل إلى تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

و) يشير مصطلح مقدمي خدمات الشركات والصناديق الاستئمانية إلى كافة الأشخاص أو الأعمال التي لم تتناولها التوصيات في أي قسم آخر، والذين يقومون باعتبارهم شركات بتقديم أي خدمة من الخدمات التالية لأطراف ثالثة:

- العمل كوكيل للأشخاص الاعتبارية في تأسيس الشركات،
- العمل (أو الترتيب لشخص آخر للعمل) كمدير أو سكرتير لشركة أو كشريك في شركة تضامن أو منصب مماثل له علاقة بأشخاص اعتبارية أخرى،
- توفير مكتب مسجل أو عنوان عمل أو مقر إقامة أو عنوان مراسلة أو عنوان إداري لشركة أو شركة تضامن أو أي شخص اعتباري أو ترتيب قانوني آخر،

© 2019 | مجموعة العمل المالي

- العمل (أو الترتيب لشخص آخر للعمل) كوصي على صندوق استئماني مباشر أو أداء وظيفة مماثلة لصالح لترتيب قانوني آخر،
- العمل (أو الترتيب لشخص آخر للعمل) بصفة مساهم لصالح شخص آخر.

الصندوق الاستئماني المباشر

يعني *الصندوق الاستئماني المباشر* الصندوق الذي ينشئه موصي بشكل واضح، والذي يكون عادة في شكل وثيقة، مثل صك ائتماني كتابي. ويختلف هذا الصندوق عن الصناديق الاستئمانية التي تنشأ من خلال تنفيذ القانون ولا تنتج عن قصد الموصي أو قرار الواضح بإنشاء صندوق استئماني أو ترتيبات قانونية مماثلة (مثل الصناديق الاستئمانية المنشأة بأحكام قضائية).

توصيات مجموعة العمل المالي

تعني التوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي-فاتف.

الشخص الاعتباري

يشير مصطلح *الشخص الاعتباري* إلى أية كيانات أخرى غير الأشخاص الطبيعيين التي يمكنها أن تنشئ علاقة عمل دائمة مع محاسب أو امتلاك أصول. ويشمل ذلك الهيئات التجارية أو المؤسسات أو الكيانات أو شركات التضامن أو الاتحادات/الجمعيات أو أية جهات مشابهة.

صاحب مهنة قانونية

يشير مصطلح "صاحب مهنة قانونية" إلى أصحاب المهن القانونيين وموثقي القانون المدني وموثقي القانون العام وغيرهم من أصحاب المهن القانونيين المستقلين.

الأشخاص السياسيون ممثلو المخاطر (PEPs)

الأشخاص السياسيون ممثلو المخاطر الأجانب هم الأفراد الموكلة إليهم أو الذين أوكلت إليهم مهام عامة بارزة في دولة أجنبية، كرؤساء الدول أو الحكومات، والسياسيين رفيعي المستوى، والمسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى، والمسؤولين القضائيين أو العسكريين، وكبار المسؤولين التنفيذيين في الشركات المملوكة للدولة، ومسؤولي الأحزاب السياسية الهامين.

الأشخاص السياسيون ممثلو المخاطر المحليون هم الأفراد الموكلة إليهم أو الذين أوكلت إليهم مهام عامة بارزة في دولة أجنبية، كرؤساء الدول أو الحكومات، والسياسيين رفيعي المستوى، والمسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى، والمسؤولين القضائيين أو العسكريين، وكبار المسؤولين التنفيذيين في الشركات المملوكة للدولة، ومسؤولي الأحزاب السياسية الهامين.

الأشخاص الموكلة إليهم أو الذين أوكلت إليهم مهام بارزة من قبل منظمة دولية هم أعضاء الإدارة العليا أي المديرين ونواب المديرين وأعضاء المجلس أو المناصب التي تعادلها.

ولا ينطبق هذا التعريف على الأفراد الذين يشغلون مناسب متوسطة أو أقل في الفئات المذكورة.

© 2019 | مجموعة العمل المالي

المؤشرات التحذيرية (العلامات الحمراء)

أي واقع أو مجموعة من الوقائع أو الظروف التي تشير، عند عرضها منفردة أو مع وقائع وظروف أخرى، إلى ارتفاع خطر النشاط غير المشروع. يمكن استخدام عبارة *"المؤشرات التحذيرية/العلامات الحمراء"* كاختصار لأي مؤشر للمخاطر يشعر المحاسب بضرورة إجراء المزيد من عمليات المراجعة أو اتخاذ أي إجراءات وقائية أخرى المناسبة.

الهيئات الذاتية التنظيم

الهيئات الذاتية التنظيم هي جهات تمثل مهنة (كأصحاب المهن القانونية، وكتاب العدل أو غيرهم من أصحاب المهن القانونية المستقلين أو المحاسبين)، ويتألف أعضاؤها من أصحاب المهن، ولها دور في تنظيم الأشخاص المؤهلين للانضمام والذين يمارسون المهنة، كما تقوم أيضا بوظائف رقابية أو إشراف معينة. يجب أن تفرض هذه الجهات قواعد تضمن امتثال ممارسي المهنة لمعايير أخلاقية ومعنوية عالية.

الجهات الرقابية

يعني مصطلح الجهات الرقابية السلطات المختصة المحددة أو الهيئات غير العامة والمسؤولة عن ضمان امتثال المؤسسات المالية ("المؤسسات المالية") و/أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يجب أن تتمتع الهيئات غير العامة (التي قد تشمل بعض أنواع الهيئات الذاتية التنظيم) بسلطة الإشراف على المؤسسات المالية أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة وفرض عقوبات عليها تتعلق بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما يجب أن تكون هذه الهيئات غير العامة مخولة قانونا بممارسة مهامها والخضوع لمراقبة السلطة المختصة ذات الصلة بهذه المهام التي تؤديها،

© 2019 | مجموعة العمل المالي

الملحق 3: الممارسات الرقابية لتنفيذ النهج القائم على المخاطر

الصين

يجري بنك الشعب الصيني ("PBC") تقييما للمخاطر على شركات المحاسبة في مقاطعة جيانغسو. في نوفمبر 2017، أجرى فرع بنك الشعب الصيني في سوتشو تقييما لمخاطر غسل الأموال في تسع شركات محاسبة. وكشفت التقييمات أنه بالنسبة للمخاطر الكامنة في شركات المحاسبة، هناك مخاطر تتمثل في استخدام المحاسبين القانونيين للطبيعة المهنية لمهنتهم وامتياز السرية لمساعدة العملاء في غسل الأموال؛ والفشل في تحديد الأموال غير المشروعة التي يتم ضخها في الأنشطة التجارية العادية للشركة عند تقديم الخدمات، وتقديم الخدمات لعملاء مدرجين على قوائم المراقبة أو من ولاية قضائية حساسة. وفيما يتعلق بمجالات مراقبة المخاطر، لوحظت أوجه قصور في شركات المحاسبة، بما في ذلك نظام الرقابة الداخلية غير السليم، وعدم الوعي الكافي لدى الممارسين بمكافحة غسل الأموال، والافتقار إلى القدرات، والآليات غير المرضية لفحص الجزاءات، وعدم وجود حالات عملية للإبلاغ عن المعاملات المشبوهة. ومع ذلك، بصفتهم من أبرز الممارسين المهنيين، كما أن عملاءهم المستهدفين في مجال خدمات التدقيق هم أساسا من الشركات (ومعظمهم من الشركات المدرجة في البورصة والمؤسسات الأجنبية)، فإن مخاطر غسل الأموال بشكل عام لشركات المحاسبة لا تعتبر مرتفعة.

ماليزيا

الممارسات الرقابية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمحاسبين في ماليزيا

أ. متطلبات الكفاءة والملاءمة- الهيئات الذاتية التنظيم

يتم تنظيم مهنة المحاسبة في ماليزيا من قبل المعهد الماليزي للمحاسبين (MIA)، باعتباره الهيئة الذاتية التنظيم بموجب قانون المحاسبين (AA) لعام 1967. قبل قبولهم كأعضاء في المعهد الماليزي للمحاسبين وإصدار شهادات الممارسة، يخضع المحاسبون لضوابط صارمة لدخول السوق والتي يطلب منهم فيها تلبية متطلبات "الكفاءة والملاءمة" بموجب التشريع.

ب. الإطار الرقابي القائم على مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب – بنك نيجارا ماليزيا (BNM)

بموجب قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعائدات الأنشطة غير المشروعة لعام 2001، فإن بنك نيجارا ماليزيا هو السلطة المختصة المعنية بالإشراف في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة والمؤسسات المالية الأخرى، بما في ذلك المحاسبين.

© 2019 | مجموعة العمل المالي

يتبنى بنك نيجارا ماليزيا نهجا قائما على المخاطر في الإشراف على المحاسبين، حيث يسترشد بنتائج التقييم الوطني للمخاطر وتطبيق الإطار الرقابي القائم على المخاطر للأعمال والمهن غير المالية المحددة والمؤسسات المالية الأخرى (D'SuRF)، على النحو التالي:

أ. تقييم المخاطر الوطنية 2017

نصت النسخة الثالثة من التقييم الوطني للمخاطر لماليزيا في عام 2017 والتي تتضمن تقييم المخاطر الكامنة لعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفعالية الرقابة الشاملة على أن مستوى مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمحاسبين **"مرتفع نسبيا"** و **"متوسط"**، على التوالي، والذي تفاقم بسبب السيطرة الهامشية للقطاع، على النحو التالي:

غسل أموال		تمويل إرهاب	
المخاطر الكامنة	متوسط	المخاطر الكامنة	منخفض
الرقابة	هامشي	الرقابة	هامشي
مستوى المخاطر	مرتفع نسبيا	مستوى المخاطر	متوسط

ب. الإطار الرقابي القائم على المخاطر للأعمال والمهن غير المالية المحددة والمؤسسات المالية الأخرى (D'SuRF)

تجسّد D'SuRF الحوكمة الشاملة والعملية الرقابية والتطبيق القائم على المخاطر للأدوات الرقابية. تماشيا مع تصنيف غسل الأموال/تمويل الإرهاب للقطاع وتطبيق D'SuRF، يتم توجيه وتيرة وكثافة المراقبة على المحاسبين وفقا لذلك لتشمل مجموعة من الأدوات الرقابية، على النحو التالي:

- **التفتيش الميداني**

يتم اختيار الشركات بناء على عملية اختيار قوية بموجب D'SuRF، والتي تتماشى مع توصيف مخاطر المؤسسات المبلغة. يتم إجراء عمليات تفتيش ميدانية متعمقة، مع تقييمات تشمل المخاطر الكامنة لدى المؤسسات المبلغة وجودة إدارة المخاطر. عند تطبيق النهج القائم على المخاطر، ومع وجود مخاطر متزايدة، يفرض بنك نيجارا ماليزيا على المؤسسات المبلغة تدابير متابعة بعد التفتيش الميداني، حيث يتعين على المؤسسات المبلغة تقديم مقترحات إلى بنك نيجارا ماليزيا بشأن التدابير المخطط لها لتصحيح أي مشكلات

© 2019 | مجموعة العمل المالي

رقابية وتقرير مرحلي حتى إنجازها بالكامل. يحدد D'SuRF الموعد النهائي للمقترحات وللتقرير المرحلي.

- **الرقابة المكتبية و أنشطة التوعية الرقابية**

إلى جانب عمليات المراجعة والتفتيش الميدانية، يستخدم بنك نيجارا ماليزيا مجموعة من أنشطة المتابعة والتوعية الرقابية المكتبية، التي تهدف إلى زيادة الوعي وتوجيه المحاسبين نحو تنفيذ متطلبات مكافحة غسل الأموال. يتم أيضا استخدام هذه الأدوات الرقابية المكتبية وفقا للنهج القائم على المخاطر، حيث تكون كثافتها ووتيرتها بالنسبة للمحاسبين أعلى نسبيا مقارنة بالقطاعات الأخرى. تتضمن عمليات المتابعة والرقابة المكتبية، تقديم تقارير البيانات والامتثال وتقارير التدقيق الداخلي. بالإضافة إلى ذلك، ينظم بنك نيجارا ماليزيا والهيئات الذاتية التنظيم برامج وطنية دورية للتوعية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

موناكو

استكملت موناكو أول تقييم وطني للمخاطر في عام 2017 وتم إدراج المحاسبين ضمن نطاق التقييم (انظر تقرير تقييم المخاطر عبر الموقع www.siccfin.mc/en/The-National-Risk-Assessment-NRA). تم تصنيف مستوى مخاطر غسل الأموال المرتبطة بالمحاسبين (منخفض نسبيا)، لذلك لم تشمل عمليات التفتيش الميدانية لأصحاب المهن ذوي الأولوية المحاسبين. مع ذلك، يخضع المحاسبون منذ عام 2016 لعمليات تفتيش ميدانية، وقد تم بالفعل تقييم حوالي ثلثي عدد المحاسبين. من المخطط أن يتم تقييمهم جميعا بحلول نهاية عام 2021، وقد تم بالفعل فحص أصحاب المهن البارزين (بما في ذلك الشركات الأربعة الكبرى).

بالنظر إلى العدد القليل من المحاسبين في موناكو لم يتم استخدام أي نهج رقابي فعلي قائم على المخاطر، وتهدف عمليات التفتيش هذه إلى أن تكون شاملة.

© 2019 | مجموعة العمل المالي

المرفق 4: أعضاء فريق صياغة النهج القائم على المخاطر

أعضاء مجموعة العمل المالي(فاتف) والمر اقبين	المكتب	البلد/المؤسسة
سارة ويلر (الرئيس المشارك)	مكتب الإشراف على مكافحة غسل الأموال (OPBAS) FCA	المملكة المتحدة
ساندرا غارسيا (الرئيس المشارك)	وزارة الخزانة	الولايات المتحدة الأمريكية
إريك كيفل	فينسين	
هيلينا لاندستيدت وجوزفين ليند	المجلس الإداري لمقاطعة ستوكهولم	السويد
شارلين ديفيدسون	دائرة المالية	كندا
فيفيانا غارزا سالازار	البنك المركزي المكسيكي	المكسيك
فيونا كروكر	لجنة غيرنسي للخدمات المالية	مجموعة مشرفي مراكز التمويل الدولية (GIFCS)
السيدة جانيس تان	هيئة المحاسبة والتنظيم	سنغافورة
عدي كوميرينر بيليد	وزارة العدل	إسرائيل
ريتشارد ووكر	لجنة الجرائم المالية والسياسات التنظيمية والسياسات والموارد	غيرنزي
سيلدا فان غور	البنك المركزي الهولندي	هولندا
ناتالي ليمباسان	الإدارة القانونية	المنظمه
العضو	**مكتب المحاسبة**	**المؤسسة**
ميشيل جيدينغز (الرئيس المشارك)	المعايير المهنية	معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز
أمير غندار	السياسة العامة والتنظيم	الاتحاد الدولي للمحاسبين
عضو	**مكتب القانونيين وكتاب العدل**	**المؤسسة**
ستيفن ريفيل (الرئيس المشارك)	فريشفيلدز بروكهاوس ديرينجر	رابطة المحامين الدولية
كيلي بلير	إدارة الجرائم الاقتصادية، المنازعات التنظيمية	برايس ووترهاوس كوبرز، المملكة المتحدة
محمود لون	المسائل التنظيمية والمنازعات المعقدة العابرة للحدود	ألين آند أوفري إل إل بي، المملكة المتحدة

ايمي بيل	فريق العمل المعني بغسل الأموال التابع لجمعية القانون	جمعية القانون، المملكة المتحدة
وليام كلارك	فرق عمل ABA المعنية بتنظيم الميسرين والمهنة	نقابة المحامين الأمريكية (ABA)
ديدييه دي مونتمولين	المؤسس	DGE Avocats ، سويسرا
إغناسيو غوما لانزون	مجموعة عمل مكافحة غسل الأموال التابعة ل CNUE	مجلس موثقي الاتحاد الأوروبي (CNUE)
ألكسندر وينكلر	مكتب كاتب العدل	النمسا
روبرت مانهارت	لجنة مكافحة غسل الأموال	مجلس نقابات المحامين والجمعيات القانونية في أوروبا
سيلفينا كابيلو	مستشار خارجي لقضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	الاتحاد الدولي للموثقين (UINL)

العضو	مقدمو الخدمات للشركات والصناديق الائتمانية	المؤسسة
جون ريتشز (الرئيس المشارك) سامانثا مورغان	RMW القانون LLP	جمعية الثقة والممارسين العقاريين (STEP)
إميلي دين	مستشار فني	
بول هودجسون	باترفيلد ترست (غيرنسي) المحدودة	جمعية غيرنسي للأمناء
مايكل بيتلي	ترست كوربوريشن انترناشيونال	
بولا ريد	إيه آند إل جودبودي	إيه آند إل جودبودي، أيرلندا